الأصول النحوية فى كتاب الأصول لابن السراج(ت316هـ)

أ.د.حامد محمد عبد العزيز أيوب
أستاذ النحو والصرف والعروض

KINZY PUBLISHING AGENCY

KINZY
PUBLISHING
AGENCY

Kinzypa.com

info@kinzypa.com

+201122811065
+201122811064

الأصول النحوية في كتاب الأصول لابن السراج (ت316هـ)

أ.د.حامد محمد عبد العزيز أيوب

تصميم الغلاف
فريق
Kinzy Publishing Agency

بسم الله الرحمن

الرحيم

" وَقُلْ رَّبِّ زِدْنِي

عِلْمَاً "

طه الآية 114

إهداء

إلى والديَّ رحمهما الله

وفاءً قرَّ في كبدي

المقدمة

وتشتمل على :-

- **موضوع الكتاب .**
- **سبب اختيار هذا الموضوع .**
- **الهدف من الدراسة .**
- **الكتب التي أفاد منها البحث .**
- **صعوبة الدراسة .**
- **خطة البحث .**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد،

إن ما اجتمع من أخبار ابن السراج ، وما ذُكِر عنه ؛ ليدل دلالة واضحة أنه عالم حري بالدراسة والتقييم.

فهو علم من أعلام النحو، وإمام من أئمة الثقافة ، وشيخ من شيوخ اللغة.

فلقد سبق ابن السراج (ت 316 هـ) معظم النحاة باستخدامه للفظ الأصول عنوانا لكتاب "الأصول في النحو" ، وكانت لكتاب الأصول فى النحو منزلة خاصة في نفوس النحاة ، وفى تاريخ النحو العربى، يقول عنه السيوطى (ت / 911 هـ)

(1):" مازال النحو مجنونا حتى عَقَلَه ابن السراج بأصوله"(2).

سبب اختيار هذا الموضوع :-

يعد ابن السراج(ت 316هـ) من العلماء الأوائل بل كان له سبق التأليف في أصول النحو ، وعلى الرغم من عدم الإفاضة والتعمق في دراسة الأصول كأدلة إجمالية تفرعت عنها فروعه وفصوله ، فلقد بقى ابن السراج واحداً من أولئك العلماء الذين أعطوا العربية الكثير ، وعنوا بالمحافظة عليها كالخليل بن أحمد ؛ ويونس بن حبيب ؛ وعيسى بن عمر؛ وسيبويه؛ والأصمعي؛ وأبى عبيده؛ والأخفش ؛والمازني؛ والمبرد ؛ومعظم هؤلاء أخذ عنهم بن السراج ،ونقل علمهم إلى الأجيال التي

---

[1] - انظر ترجمته في كتاب حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطى (ت 911 هـ) ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابى الحلبي ط1 سنة 1387 هـ - 1967 م 1/ 336 .

[2] - انظر معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي (ت 626 هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 ، سنة 1411هـ - 1991 م ج5 / 341 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان 1/ 1964،110م .

جاءت من بعدهم ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد([3]).

كما أن كتاب (الأصول) أول كتاب في مضماره ، فقد أثنى عليه القدماء ، ووصفوه بأجلِّ الأوصاف مثل قولهم: "هو غاية الشرف والفائدة "[(4)] ، ونصوا على أنه أول كتاب جمع أصول العربية وجمع مقاييسها ([5]) ،وقال عنه السيوطى :" ما زال النحو مجنونا حتى عَقَلَه ابن السراج بأصوله".([6])

كل هذه النصوص بعض من الدوافع التي دفعتني لكتابة هذا الكتاب ، على أن هناك دوافع منها قد تكون أهم جعتلنى أقوم بدراسة هذا الموضوع منها :

1- محاولة إزالة الغموض حول موقف ابن السراج من السماع والقياس، وغيرهما من الأصول النحوية ، إذ هي

---

3 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنبارى (ت577 هـ) / ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ط دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ص 249.

4 - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى (ت 379 هـ) ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1 سنة 1373 هـ - 1954م ، ص 122.

- طبقات النحويين واللغويين للزبيدى / 5122

- بغية الوعاة 6110/1

الأساس الذى يبنى عليه القاعدة النحوية، والتى ظلت غامضة لدى الباحثين.

2- أن كتاب الأصول في النحو لابن السراج أول من بوب مسائل النحو والصرف ، وهذّبها وبحثها بحثا علميا قياساً بما في كتاب سيبويه، ومن جاء بعده .

الهدف من الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلي محاولة الوقوف على الآراء الأصولية لابن السراج من خلال كتابه " الأصول " ومعرفة إلى أي حد أخذ بها ، والتزمها ، أو رغب عنها وزهدها.

الكتب التي أفاد منها البحث :-

مما لا شك فيه أن العلم بنيان يبني لا حقه على سابقه ، وفى هذا المجال اعتمد الكتاب على صنفين من الدراسات :-

أولهما : ما كتب عن ابن السراج ذاته .

ثانيهما : ما كتب عن الأصول النحوية.

أما عن الصنف الأول:-

وهو ما يتعلق بالدراسات التي تناولت ابن السراج ، وكتبه فهي :

- ابن السراج النحوي آراؤه النحوية والصرفية مع تحقيق كتاب الأصول المنسوب إليه، لعبد الحسين محمد الفتلى – رسالة دكتوراه – إلى كلية الآداب – جامعة القاهرة 1970 رقم 864 .

- دراسة الشواهد النحوية القرآنية من كتاب الأصول لا بن السراج – ، لتيسير السعيد عيد ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية للبنات جامعة الأزهر رقم 1337،سنة1998م.

أما الصنف الثاني:-

فهي دراسات عن الأصول النحوية ، فبعضها تناول أصول النحو – أو أصلا واحدا – دون تحديد لشخصية ، وبعضها اختار مجموعة من الكتب وقام بدراستها .

ومن أمثلة النوع الأول :-

- أصول التفكير النحوي د / على أبو المكارم ،
منشورات الجامعة الليبية كلية التربية 1392هـ
1973 م.

- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند
العرب
نحو – فقه اللغة – البلاغة للدكتور تمام حسان
1982 م .

- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء
وضوء اللغة الحديث ، للدكتور محمد عيد 1989 ط
1.

- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، لأبى البركات
الأنبارى(ت 577 هـ) قدم له سعيد الأفغانى ،
مطبعة الجامعة السورية 1327هـ 1957 م .

- الاقتراح السيوطى (ت 911) قدم له د / أحمد سليم
الحمصى
،و د/ محمد أحمد قاسم 1988 ط 1 .

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، جامعة الكويت رقم 37 سنة 1394هـ .

- القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن حنى، لصابر بكر أبو السعود ، رسالة دكتوراه، رقم 1410 بكلية الآداب جامعة القاهرة .

ومن أمثلة النوع الثانى :-

- أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ، لعصام عيد فهمي عثمان ،رسالة ماجستير بدار العلوم سنة 2000 رقم 1256.

-أصول النحو في الخصائص لا بن جنى ، لمحمد إبراهيم خليفة ،رسالة ماجستير بدار العلوم سنة 1982 م رقم 367 .

-أصول النحو في كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجرى ، لحسام أحمد قاسم ، رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة، 1996 رقم 7114.

-أصول النحو في معاني القرآن للفراء ، لمحمد عبد الفتاح العمراوى – رسالة ماجستير بدار العلوم سنة 1992 رقم 544 .

صعوبة الدراسة والبحث :-

-كثرة النقول في كتاب الأصول ؛ التي كانت سببا في تعارض بعض آرائه .

خطة الكتاب :-

وبعد فقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة ، و تمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة:-

- أما عن التمهيد فهو عبارة عن مبحثين، تناولت في المبحث الأول ترجمة موجزة عن ابن السراج ، تم تعرضت بالذكر لأساتذته ، وركزت على مكانته العلمية ، وآراء العلماء في أمانته وثقته وتلاميذه ، ثم تناولت أثاره ، ثم أفردت لكتاب الأصول حديثا خاصاً تناولت فيه أهمية هذا الكتاب، ومادته العلمية.

وفى المبحث الثاني من التمهيد تناولت أصول النحو، وبينت أنها من حيث هي مبادئ و تطبيقات قديمة قدم النحو ، و تناولت مفهوم أصول النحو ، وأدلته عند كل من ابن جنى ، والأنبارى ، والسيوطي.

الفصل الأول: فقد جاء بعنوان السماع :-

وقد تحدثت في هذا الفصل عن مفهوم السماع عند علماء أصول النحو، ومصادر هذا الأصل عندهم، وهى القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب من شعر ونثر وحكم وأمثال، وتناولت باختصار موقف النحاة من هذه المصادر ، وما
وضعوه لها من ضوابط تحكم الاستناد عليها ، وذلك قبل أن أعرض لموقف
ابن السراج ، وكان ذلك التمهيد ضروريا لفهم موقف ابن السراج بوضوح .

بعد ذلك تناولت السماع عند ا بن السراج ومدى اعتماده على القرآن الكريم وقراءاته ، وتناولت بعد ذلك موقفه من الحديث النبوي الشريف ، ثم بينت إلى أي مدى كان اعتماده على الشعر، وتناولت الشعراء الذين اعتمد عليهم ، ومدى التزامه بالإطار الزماني ، وموقفه من نسبة شواهده الشعرية إلى أصحابها ، ثم بينت موقفه من كلام العرب النثري ، وما رواه عن طريق شيوخه ، وتحدثت عن القبائل التي اعتمد عليهم ، ومدى التزامه بالإطار المكاني ،.ومدى اعتماده على الأمثال

والحكم الواردة عن العرب ، ثم ختمت الفصل بتعليق على السماع عند ابن السراج .

الفصل الثاني :

- أما الفصل الثاني فجاء بعنوان القياس:-

تتبعت تعريف هذا الأصل لغة واصطلاحا ، وأهمية القياس، والرد على من أنكره، وأركان القياس ، ثم تعرضت لتطوره وخصائصه قبل ابن السراج عند أبى الأسود الدؤلى ؛ وابن أبى إسحاق ؛ وعيسى بن عمر؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ ويونس بن حبيب ، وأشكال القياس عند كل من الخليل وسيبويه ، وأشكال القياس عند علماء أصول النحو ؛ وما أصاب هذا الأصل من تغير لشكله نتيجة انتقاله من مرحلة إلى مرحلة .

تناولت القياس عند ابن السراج ، وطريقته في التعبير عنه ، ثم تناولت أشكال القياس عنده ، ووظيفته مقارنة بهذه الأشكال عند الخليل ، ثم ختمت الفصل بتعليق يصف أقيسة ابن السراج.

الفصل الثالث

فجاء بعنوان أصول أخرى. وهو يتضمن ثلاثة مباحث ، حيث توجد ثلاثة أصول فرعية .

في المبحث الأول :-

تناولت العلة تعريفها لغة واصطلاحا ، ثم تحدثت عن العلة تطورها ، وخصائصها قبل ابن السراج ، فتناولت مرحلة النشأة ، والعلة عند تلاميذ الخليل بن أحمد ،ثم تناولت العلة عند علماء أصول النحو وتقسيمهم إياها ، وأوضحت موقف النحاة منها ،حيث لم يعتبروها أصلا مستقلا بذاته ، ولكنهم تناولوها بوصفها ركنا من أركان القياس الأربعة وهو الركن الثالث العلة، فهي ليست أصلا مستقلا ، ولكنها مبحث من مباحث أصول النحو.

بعد ذلك أتعرض للعلة عند ابن السراج مفهومها عنده وأقسامها، وأكثر أنواع العلل ورودا عند ابن السراج ، والهدف منها .

ثم ختمت المبحث بتعليق أوضح موقف ابن السراج من العلة ، وهل اعتبرها مبحثاً من مباحث القياس؟ أم أصلاً قائماً بذاته ؟

المبحث الثاني :-

تناولت فيه الإجماع مفهومه لغةً واصطلاحاً ، وأوضحت أنه يتقسم على نوعين إجماع النحاة، وإجماع العرب ثم بينت موقف النحاة من الإجماع، وهل يجوز مخالفة الإجماع؟ وذلك قبل أن أعرض للإجماع عند ابن السراج فى كتابه الأصول ، ثم ختمت المبحث بتعليق أصف الإجماع عند ابن السراج . .

المبحث الثالث :-

تناولت فيه مفهوم الاستصحاب لغة واصطلاحا ، ثم بينت موقف النحاة منه قبل أن أتناوله عند ابن السراج ، ثم ختمت المبحث بتعليق أصف فيه الاستصحاب عند ابن السراج.

الخاتمة:-

تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الكتاب.

وأخيرا فالحمد لله على أنني لم أدخر جهدا في إخراج هذا الكتاب في صورته التي يرضاها الله عز وجل ؛ راجيا وداعيا

الله أن أكون قد أصبت القصد ، والله أسأل أن ينال الرضا من ذوى الاختصاص.

والله ولى التوفيق

التمهيد

ويشتمل على :-

- **ابن السراج.**
- **أصول النحو .**

ابن السراج

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج. (7)

أساتذته:-

تهيأ لابن السراج قدر كبير من علوم عصره على اختلاف فنونها، اعتمد فى تحصيلها على بحثه واطلاعه ، ودرس بعضها على يد شيوخ عصره ممن كانت ببغداد تعج بهم 0

---

7 - انظر إنباه الرواة على أنباء النحاة 5-145/3 للقفطى (ب 624) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى 1406 هـ 1986م ط دار الفكر العربي بالقاهرة ، معجم الأدباء جـ 341/5 ، وفيات العيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (608 –681 هـ/ حـ 349/4) تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت .

غير أن المراجع قد أجمعت على شخصية رائدة ومؤثرة فى شخص صاحبنا ألا وهى:

أبو العباس المبرد (ت 285 هـ) إمام نحاة البصرة ، فقد صحبه ابن السراج ؛وأخذ عنه العلم والأدب ([8]) وقرأ عليه سيبويه .([9])

بل لم تكن علاقته بأستاذه علاقة دراسة فحسب 0 فقد قال أبو محمد بن درستويه:"

إنه كان من أحدث غلمان المبرد سنا مع ذكائه وفطنته ، وكان المبرد يميل إليه ويقربه ويشرح له ويجتمع معه فى الخلوات والدعوات ويأنس به".([10])

ويبدو أن ابن السراج قد تأثر بالزجاج فقد قال ا بن درستويه:" ورأيت ابن السراج مرة وقد حضر مسلما عليه ، بعد

---

[8] انظر إنباه الرواة حـ 3 / 145 ، وفيات الأعيان حـ4 / 349 ، نزهة الالباء 186 ، اللباب فى تهذيب الأنساب حـــ 1 /538 لابن الأثير (555 – 630 هـ) مكتبة القدس سنة 1357

[9] - انظر معجم الأدباء حـ 5 / 341

[10] - الفهرست لابن النديم (ت 380هـ)ضبطه وشرحه وعلق عليه وقدم له د/ يوسف على الطويل، وضع فهارسه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت 98 ، إنباء الرواة حـ 3 /148

موت المبرد ، فسأل رجل الزجاج عن مسألة ، فقال لابن السراج :" أجبه يا أبا بكر ، فأجابه فأخطأ ، فانتهره الزجاج وقال: "والله لو كنت فى منزلي ضربتك ولكن المجلس لا يحتمل ذلك وقد كنا نشهد بالذكاء والفطنة لأبى الحسن بن رجاء وأنت تخطئ فى مثل هذا ، قال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني، وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب -يعنى كتاب سيبويه – لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى ، والآن أنا أعاوده". [11]

ولم تسم التراجم أستاذا آخر مسمى غير المبرد ، إلا ابن خلكان ذكر أن ابن السراج أخذ الأدب عن أبى العباس المبرد المقدم ذكره وغيره .[12]

منزلته العلمية :-

كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية [13] المجمع على فضله؛ ونبله ؛ وجلالة قدره فى النحو والأدب [14] ، وكان أديبا وشاعرا. [15]

---

11 - الفهرست /98 ، وانظر حول المعنى نفسه معجم الأدباء حـــ 5 /341 ، بغية الوعاة حـ 1 /109

12 - انظر وفيات الأعيان حـ 4 / 349

13 - نزهة الألباء 249، إنباه الرواة حـ3 / 145

14 - انظر وفيات الأعيان حـ 4 / 349

15 طبقات الزبيدى ص122

وعُرِف عن ابن السراج تبجيله لأساتذته فقد حكى الرماني قال:" جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه فى " الأصول " الذى صنفه، فقال قائل: هو أحسن من كتاب المقتضب، فقال أبو بكر: لا تقل هكذا وأنشد:

وْلو قَبْل مَبْكَاهَا بَكيتُ صَبَابةً بِسُعْدَى
شفيت الَّنفسَ قَبْلَ التندُّمِ

بكاها ولكنْ بكتْ قبلي فهيج لي البكا
فقلت الفضلُ للمتقدمِ ([16])

أمّا عن أسرته ، فلم تذكر المراجع شيئا كثيرا عنها ، ولا عن حياته الخاصة إلا ما ذكر من أنه كان يحب أم ولده كانت فى القيان، فأنفق عليها ماله". ([17])

تلاميذه:

أخذ عن ابن السراج كثير من العلماء، فهم تلامذة لابن السراج أفادوا من علمه لمعاصرتهم له ، وإن كان تلامذة ابن

16 - من الطويل انظر الفهرست ص 98- 99 ، إنباه الرواة حـــــ 3/ 149 ، معجم الأدباء حـ 5 /343 ، وانظر بغية الوعاة حـ 1 / 110 0

17 - طبقات الزبيدى ص122

السراج تنطبق على كل من أفاد من علمه إلى يومنا هذا، فمن أبرز تلامذة ابن السراج الذين ذكرتهم كتب التراجم :-

1. **أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ). ([18])**

2. **إسماعيل بن القاسم بن هارون بن عيذون أبو على القالى المعروف بالبغدادى (ت 356 هـ). (19)**

3. **الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافى النحوي (ت 368 هـ) قرأ على أبى بكر بن السراج ، وعلى أبى بكر المبرمان النحو. ([20])**

---

[18] - معجم الأدباء حـــ 5 / 341 وانظر الحديث عن أساتذة ابن السراج نزهة الألباء ص 186 معجم الأدباء حـ 5 / 341 ، اللباب فى تهذيب الأنساب حـــ 1 538 ، وفيات الأعيان حـــ 4 / 349 شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لأبى الفلاح عبد الحي بن العماد (ت 1089 هـ)دار الكتب العلمية بيروت حـ 2 / 273

[19] - انظر إنباه الرواة حـ 1/ 234

[20] - إنباه الرواة حـ 348/1

4. الحسن بن بشر الآمدى (ت 371 هـ) رحمه الله ، وكان مولده بالبصرة، وقدم بغداد وأخذ عن الحسن بن على بن سليمان الأخفش، وأبى إسحاق الزجاج، أبى بكر بن دريد ،وأبى بكر بن السراج اللغة والأخبار. ([21])

5. وأخذ عن ابن السراج أبو على الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ).([22])

6. على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن النحوي المعروف بالرمانى (ت384 هـ) حدث عن أبى بكر بن دريد، وأبى بكر بن السراج .([23])-

آثاره :

أثرى ابن السراج الحياة العلمية بكثير من التصانيف التي أودعها علمه، فقد عرف عنه الفهم والدراسة لمعظم علوم

---

[21] - السابق حـ 323/1
[22] - السابق حـ 141
[23] - السابق حـ 294/2

عصره ، بالإضافة إلى حبه لأساتذته وتبجيله لهم مما مكنه من الوقوف على قدر كبير من العلوم0

ومن أهم الكتب التي خلفها ابن السراج والتي أشارت إليها كتب التراجم

1- احتجاج القراء.

2- كتاب الاشتقاق.

3- كتاب الأصول فى النحو أو الأصول الكبير.

4- كتاب الجمل.

5-كتاب جمل الأصول .

6- كتاب الخط.

7- كتاب الرياح والهواء والنار.

8- كتاب الشعر والشعراء

9-كتاب شرح سيبويه .

10-كتاب المواصلات فى الأخبار والمذكرات.

11- وكتاب الموجز الصغير.

12-كتاب الهجاء وغيره. ([24])

وأشار الدكتور عبد الحسين القتلى إلى كتاب العروض ([25]).

وقد أشار ابن السراج نفسه إلى كتاب الفروع ، ولم تشر إليه كتب التراجم، فيقول ابن السراج: "ونحن نفرد كتابا لتفريع الأصول ، ومزج بعضها ببعض، ونسميه كتاب الفروع ليكون فروع الأصول". ([26])

والملاحظ أن من أهم مصنفات ابن السراج كتاب الأصول ، فقد عهده العلماء من بعده بالشرح والتفسير، فلم كانت هذه المنزلة لكتاب الأصول لابن السراج ؟
وهذا ما سنحاول توضيحه.

---

[24] ـ انظر طبقات النحويين واللغويين ص 122 ، الفهرست ص 98 ، نزهة الألباء ص 249 ، إنباه الرواة حـ 3 /149 ، معجم الأدباء حـ 5 /342 ، وفيات العيان حـ 4 /349 ، شذرات الذهب حـ 2/ 273

[25] ـ الأصول فى النحو لابن السراج ت د/ عبد الحسين الفتلى ط3 مؤسسة الرسالة سنة 1417هـ -1996 م حـ1 /19

[26] ـ السابق حـ 1 /328

كتاب الأصول :-

لقد أخذ كتاب الأصول فى النحو منزلةً خاصة فى نفوس النحاة، وفى تاريخ النحو العربي، حتى كُتِب لآرائه من الشيوع والشهرة ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المؤلفات النحوية؛ كالكتاب لسيبويه، فقد قيل عنه هو غاية الشرف والفائدة. ([27])

فقد اختصر فيه أصول العربية ، وجمع مقاييسها ([28])، فهو كله من كتاب سيبويه، على ما قسمه ورتبه ، إلا أنه عول فيه على مسائل الأخفش –أي :الأخفش الأصغر– وكان معاصراً له ،ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين فى أبواب كثيرة ([29])، فهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند

اضطراب النقل واختلافه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب([30])، حتى قيل مازال

---

[27] ـ انظر طبقات النحويين والغويين 122

[28] ـ انظر إنباه الرواة حـ 3/ 146

[29] ـ السابق حـ 3/ 149

[30] ـ نزهة الألباء 186 ، معجم الأدباء حـــــ 342/5 ، وفيات الأعيان حـ 349/4، كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة ص ، 111 دار العلوم الحديثة بيروت لبنان، سنة 1941م .

النحو مجنونا حتى حسنه ابن السراج بأصوله ([31]) ، ولقد نسب إلى ابن السراج أنه أول من وضع كتاباً فى أصول العربية.([32])

<u>وفاته :</u>

هناك إجماع بين معظم كتب التراجم التي ترجمت لابن السراج على أنه توفى يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة ،وذلك فى خلافة المقتدر بالله([33]).

إلا أن هناك ما نقله صاحب كشف الظنون بقوله:" وهو الشيخ محمد أبو بكر السري النحوي المتوفى سنة إحدى وستين وثلاثمائة ".([34])

---

[31] - بغية الوعاة حـ 109/1

[32] - انظر سر صناعة الإعراب 6/1، صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى إلى أبى بكر عبدالوهاب بن عرس بن فهد بن أحمد الأزدى، دراسة وتحقيق د/ حسن هنداوى، دار القلم دمشق ، سنة 1405 هـ - 1985 م

33- نزهة الألباء ص 250- إنباه الرواة ج146/3 ، معجم الأدباء ج5/ 342 ، اللباب فى تهذيب الأنساب 538/1 وفيات الأعيان 350/4

[34] - كشف الظنون ص 111

تعريف أصول النحو وأدلته عند القدماء :-

على الرغم من أن ابن جنى (ت 392 هـ) فصل القول فى أصول النحو لم يصنع تعريفا محددا له، وعد أدلته: السماع، والإجماع، والقياس .

وقد عرف الأنبارى أصول النحو بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منه وفروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"([35]) .

---

[35] - لمع الأدلة فى أصول النحو ، تأليف أبى البركات محمد بن الأنبارى (ت 577هـ) قدم له وعنى بتحقيقه مع الإغراب فى جدل الإعراب الأستاذ سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية س 1377هـ /1957 م، ص 80.

فهنا يصرح الأنبارى بأن الأصول النحوية معتمدة فى معناها و نشأتها على أصول الفقه، وهذه الأدلة عنده ثلاثة أدلة: نقل وقياس واستصحاب حال ([36]).

أما السيوطى (ت 911 هـ) فإنه يعرف أصول النحو بقوله:" أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل" (37) .

وأدلة النحو عند السيوطى أربعة: وهى السماع، والإجماع، والقياس،والاستصحاب لكل أصل من هذه الأصول باب فى كتاب الاقتراح سماه كتاباً، وقد حذا السيوطى حذو ابن جنى و الأنبارى فى حمل أصول النحو على أصول الفقه. ([38])

وهنا يأتي سؤال البحث فماالموقف النحوي لابن السراج من أصول النحو؟ وما أدلتها عنده ؟وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال صفحات هذا الكتاب 0

---

[36] ـ السابق 81

[37] ـ انظر الاقتراح فى علم أصـــول النحو لجلال الـدين بن عبـد الرحمن بن أبى بكر السـيوطى 849 – 911 هـــ قدم له د/ أحمد سليم الحمصى د/ محمد أحمد قاسم ،الطبعة الأولى 1988 م ، ص 21.

[38] ـ انظر أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص 27.

أصول النحو عند المحدثين:

يأتي مصطلح أصول النحو عند النحاة بمعنيين:

أحدهما: - يعنى القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج 0

والثاني:- يعنى الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي 0

يقول الدكتور / تمام حسان:" إذا نظرنا إلى الثوابت فى لغتنا العربية وجدناها تقع فى نوعين يُسمى كلُ منهما باسم الأصول:

الأصول المنهجية كما تبدو مثلا فى كتاب الاقتراح للسيوطى ، بما يشتمل عليه كلام فى السماع ،والقياس ، والتعليل، والتأويل 000

وثانيهما ما عُرف عند النحاة باسم الأصول الثابتة ، كما تبدو مثلا فى كتاب الأصول لابن السراج..." .(39)

وهنا نحاول تناول الأصول المنهجية التي قام عليها النحو العربي، لكن هل يعنى هذا أن كتاب الأصول فى النحو لابن السراج كان كتاباً فى القواعد النحوية فحسب ؟ فهذا ما سنحاول الإجابة عنه.

إن واقع الدرس النحوي يُثْبِتُ حقيقة لا تقبل الشك ؛ أن مبادئ أصول النحو موجودة فى شكلها التطبيقي عند النحاة الأوائل. ([40])

---

[39] انظر تقديم الدكتور تمام حسان لكتاب أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة للدكتور فاضل مصطفى الساقي 10- 11 مكتبة الخانجى القاهرة سنة 1397- 1977 م ، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب النحو فقه اللغة - البلاغة للدكتور تمام حسان 7 الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1982 م

[40] انظر" وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو وفروعه " للباحث جعفر نايف تحت رقم 811، ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة ، الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثى ، أصول النحو فى معانى القرآن الكريم للفراء إعداد محمد عبد الفتاح العمراوى، ماجستير بدار العلوم، رقم 544 ، سنة 1992 ، الأصول النحوية عند الأنبارى لمحمد سالم صالح سالم موسى ماجستير بدار العلوم تحت رقم586 سنة 1994 ، أصول النحو فى الخصائص لابن جنى

ويقول الدكتور فاضل صالح السامرائى:" أصول النحو من حيث هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة ؛ فهي معلومة مقررة يرجع إليها النحاة ".([41])

إذا يمكن الجزم بأن هذه الأصول موجودة عند ابن السراج وسابقيه من النحاة ، وإن كانت تتم بصورة تطبيقيه، و فى بعض الأحيان توجد إشارات لهذه الأصول، وسيظل السبق لابن السراج بأنه صاحب أول كتاب فى النحو العربي يحمل اسم " الأصول فى النحو ".

للباحث محمد إبراهيم خليفة ماجستير بار العلوم رقم 367 سنة 1982 ، أصول النحو فى كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجرى لحسام أحمد قاسم، ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة ، 1996م = رقم 7114 ، أصول النحو للسيوطى بين النظر والتطبيق لعصام عيد فهمي عثمان ، ماجستير بدار العلوم رقم 1256، سنة 2000م .

[41] ـ انظر أبا البركات الأنبارى ودراساته النحوية للدكتور فاضل صالح السامرائى ،154 بغداد ، 1975م.

يقول الدكتور على أبو المكارم:" أما علم أصول النحو فهو المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت فى الإنتاج النحوي، وهى محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي، إذ إن أول من يُشَار إلى أنه قد قصده بالدرس هو: أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة(316 هـ)فى كتابيه: أصول النحو الكبير، والصغير 0 ثم كان أبو على الفارسي (377 هـ) واسطة نقلت بعض آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبى الفتح عثمان بن جنى 392 هـ". ([42])

---

[42] - أصـــول التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم ، ص 4 منشـورات الجامعة الليبية كلية التربية ،1392هـــــ - 1973 م.

الفصل الأول

السماع

ويشتمل على:-

- **تعريف السماع**
- **القرآن الكريم وقراءاته.**
- **موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم .**
- **موقف ابن السراج من الاستشهاد بالقرآن الكريم .**
- **موقف النحاة من القراءات .**
- **موقف ابن السراج من القراءات.**
- **تعليق على موقف ابن السراج من القرآن وقراءاته.**
- **الحديث النبوي الشريف وموقف النحاة منه .**
- **موقف ابن السراج من الحديث .**
- **كلام العرب وموقف النحاة منه .**
- **الاستشهاد بكلام العرب عند ابن السراج .**
- **الشعر .**
- **موقف ابن السراج من نسبة شواهده الشعرية**
- **النثر.**
- **اللهجات.**
- **الأمثال .**
- **تعليق على موقف ابن السراج من السماع .**

تعريف السماع :-

أصل من أصول النحو واللغة سماه ابن الأنبارى(ت 577هـ) "النقل".

وعرفه بقوله: " فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ".(43)

وإذا نظرنا إلى هذا التحديد نجد ابن الأنبارى يشترط فى الكلام العربي
شروطا ثلاثة:-

1- **الفصاحة.**

2- **صحة النقل.**

3- **الخروج عن حد القلة .**

ويؤكد هذه الشروط بقوله(44):-"

---

43 - الإغراب فى جدل الإعراب صـــ45، ولمع الأدلة ص 81

44 - - يعني ابن الأنبارى.

فخرج عنه ما جاء فى كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)، قرئ فى الشواذ . "ألم نشرحَ" – بفتح الحاء .... إلى غيره مما لا يخفى من الشواذ".([45])

<u>أما السيوطى (ت911 هـ) فعرفه بقوله:-</u>

"و أعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله علية وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، وهذه ثلاثة أنواع لا بد فى كل منها من الثبوت". ([46])

إذا تأملنا تعريف السيوطى (ت 911 هـ) للسماع فإننا نجد أن مصادر السماع ثلاثة مصادر وهى:-

1- القرآن الكريم .

- لمع الأدلة ص81، 82، 83 .[45]

- الاقتراح فى علم أصول النحو ص 36 [46]

2- الحديث النبوي الشريف .

3- كلام العرب .

ومن الطبيعي أن يكون النقل هو أقدم الأصول وجودا، ومحطَّ اهتمام من قبل العلماء الأوائل؛ لأن النقل هو الأساس الذي دونت بموجبة اللغة؛ ولأن النقل هو مادة الاستقراء التي يستخرج منها الدارس الأحكام التي يصل بها القياس.

القرآن الكريم وقراءاته:-

يعد موضوع الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته وجعلهما مصدرين من مصادر التقعيد النحوي ،من الموضوعات التي عني بها كثير من الدارسين ، ودار حولهما الكثير من الدراسات ([47]).

ومما يرتكز عليه البحث في هذا المجال موقف ا بن السراج (ت316 هـ) من هذين المصدرين، أي: بيان مدى اعتماده على القرآن الكريم و القراءات فى التقعيد النحوي والاستشهاد، ولكي نقف على صورة واضحة لموقف ابن السراج

---

[47] - انظر على سبيل التمثيل لا الحصر دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور / شعبان صلاح ، رسالة دكتوراه بدار العلوم رقم 759سنة 1978 م ، والقران الكريم وأثرة فى الدراسات النحوية للدكتور /عبد العال سالم مكرم، دار المعارف1968، الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه للدكتور محمد إبراهيم مصطفى عبادة، رسالة دكتوراة بدار العلوم رقم 743 ،سنة 1977م

(ت 316ه) من هذين المصدرين لابد من معرفة مختصرة لموقف النحاة قبله من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته ؛ حتى نستطيع الوقوف على موقف

ابن السراج (ت 316 هـ) من هذين المصدرين ؛ ونحكم عليهما حكما دقيقا .

موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته :

فى بدء هذا المبحث يبدو سؤال : - ما الفرق بين القرآن والقراءات ؟

يقول الزركشى فى "البرهان":-

"واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغيرتان ،فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز. والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل، وغيرها"([48])0

إذا فهما مصدران مختلفان .

---

[48] - البرهان فى علوم القرآن للزركشي (ت 794 هـ)1/ 318 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة ط 2 سنة 1391 هـ /1972م

من هنا فعندما يتناول البحث الاحتجاج[49] بالقرآن

والقراءات فإنه :"لا نعنى النص

الشمولي الكلى الموحد المتجانس للكتاب الحكيم ؛ لأن النحاة لو فهموا باللفظ

هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل فى الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية ،

ولا أن يخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة اختراعا وجردوها تجريدا ، وإنما نقصد بالقرآن

عددا من القراءات التي قد يكون بين أحدها والأخرى خلاف فى صوت أو لفظ أو تركيب نحوى لآية من آيات القرآن([50]) .

لذا نستطيع القول بأن القرآن الكريم ليس هناك من مخالف فى الاحتجاج

---

[49] - الاحتجاج والاستشهاد مصطلحان يكثر استخدامهما معا فى التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين والتقعيد" فالاستشهاد وذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية، أي: التي تنبني عليها هذه القواعد .و الاستشهاد . - بهذا التحديد - بعض مدلول الاحتجاج، فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا؛ وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية، أو أصولا نحوية . ينظر أصول التفكير النحوي للأستاذ الدكتور على أبو المكارم ص 246 .

[50] - الأصول للأستاذ الدكتور تمام حسان ص 98 .

بألفاظه كلها، بل يجمع العلماء على أنه أوثق نص و أصح أثر وصل إليهم، وأنه جدير بأن يكون المرجع الأول فى التقعيد النحوي واستنباط القواعد.

أما بالنسبة للقراءات القرآنية فليست على درجة واحدة من الصحة والتواتر ، ومن هنا
وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة التي يؤخذ بها.

يقول ابن الجزرى فى النشر :

" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ،
وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من
الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم

عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ([51])".

وهـكذا اشترط العلماء لصحة القراءة شروطا ثلاثة :-

1- موافقة العربية ولو بوجه.

2- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

3- صحة الــسند.

لكن ماذا كان موقف علماء اللغة من هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به فى الدراسة ؟

عن موقفهم النظري :

يقول الدكتور / محمد عيد:" تبدو المسألة للوهلة الأولى فى غاية الوضوح، إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج وأن قراءاته كلها

---

[51] - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ،ص 9 راجعه على محمد الصباغ
– ط المكتبة التجارية الكبرى

سواء أكانت متواترة أم

آحادا أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه ".([52])

وخير ما يؤكد هذاا لموقف تجاه الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته أقوال العلماء أنفسهم .

يقول سيبوبه (ت 180 هـ)([53]) : "إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة".([54])

يقول السيوطى (ت 911 هـ):" أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج

به فى العربية ، سواءأ كان متواترا أم أحادا أم شاذا ، وقد طبق الناس على الاحتجاج بالقراءات

الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل و لو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف

بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه؛ كما يحتج المجمع على ورده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد

- الرواية والاستشهاد باللغة ص 121 للدكتور/ محمد عيد عالم الكتب 52 1976 م .

- انظر ترجمته نزهة الألباء ص 60 [53]

[54] **- الكتاب لسيبويه 1 ، 148 تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ط 1، دار الجيل بيروت .**

بعينه ولا يقاس عليه نحو :"استحوذ "و"يأبى" ؛ وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"([55]) .

هذا الكلام النظري السابق وغيره ([56]) متفق مع ما يجب أن يكون بعد التوثيق الرائع لنص القرآن.

أما عن الموقف العملي للنحاة تجاه القرآن وقراءاته:-

فإن الدارس يجد على مستوى التطبيق موقفا مباينا للجانب النظري فقد توزع سلوك العلماء إلى فريقين :-

أولهما: مؤيد يرى الاعتماد عليهما فى الاستشهاد والتقعيد النحوي.

---

[55] الاقتراح ص 36

[56] - انظر مثلا ما قاله ابن جنى فى سر صناعة الأعراب، جـ 1/ 320 حيث قال :" لغة القرآن أفصح اللغات" ، ويقول ابن خالويه فى شرح الفصيح :" قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهي أفصح مما فى غير القرآن ، لا خلاف فى ذلك" انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطى، شرحه وضبطه وصححه و عنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى / على محمد البجاوى / محمد أبو الفضل إبراهيم ، 1 /257، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي

وثانيهما : معارض ترك الاحتجاج بهما واعتمد فى استشهاده ؛ وبنائه للقواعد على نصوص أخرى من كلام العرب .

ومن هنا ذهب الدكتور شعبان صلاح إلى تسمية أصحاب الاتجاه الأول بالأثريين ،
والاتجاه الثاني بالقياسيين .([57])

المذهب النحوي وأثره فى الاستشهاد بالقرآن وقراءاته
فى الوقت الذي قبل الكوفيون القراءات ما تواتر منها ، وما كان آحاداً أو شاذا .

استبعد البصريون الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام
عربي يؤيدها أو قياس يدعمها ([58]).

وأشارت الدكتورة / خديجة الحديثى ([59]) إلى فريق وقف

---

[57] - انظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح " ص . ل " من المقدمة

.

[58] - القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم 97 .

[59]- الشاهد و أصول النحو دكتورة خديجة الحديثى ص 138

موقفا وسطا ، فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها، من هؤلاء ابن حنى الذى لم يكن يتبع

البصريين فى تطرفهم فى المنع ، ولا الكوفيين فى مبالغتهم فى القياس على الشاذ ، ومنهم أبو حيان النحوي الذى لم يتشدد تشدد البصريين ، فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها ، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك ، فيعتمد على الشاذ منها ، أو ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئا([60]) .

تعليق :-

وبعد فإن الدراسات أثبتت التباين الواسع بين ما قيل من حجية القرآن والقراءات فى التقعيد النحوي و الواقع لهذا القول .

فلقد أشار الدكتور/ على أبو المكارم إلى هذا قائلا:

"وعلى الرغم مما ذكره

بعض النحاة المتأخرين منسوبا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءات الشاذة

واحتجاجهم بها ، فإنني لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة

---

[60] الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ص 138 للدكتورة خديجة الحديثى .

المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت
حجية القراءة بالشاذ "([61]).

ويشير الدكتور/ محمد عيد إلى هذا التباين مستدلا بما
ورد فى كتاب سيبوبه باعتباره
أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو فيقول : "إن
كتب النحو التي فيها الممارسة
العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسي اللغة قد صرفوا
أنفسهم قصدا عن
استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعد هم منه ، وإذا كان
كتاب سيبويه يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات
النحو فإنه يمثل فى الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته
واتجاهها كما أنة يشير
أيضا إلى الطريق الذى سلكته الدراسة من بعده ، إذ تأثرت به
وتتبعت خطاه وهذا
الكتاب فيه – كما يقول الدكتور محمد عيد –" اعتماد كامل على
الشعر العربي القديم فى الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبى
عن آيات القرآن والشعر الإسلامي ، ولقد أحصى ما فيه

---

[61] - أصول التفكير النحوي صـــ38.

من آيات للقرآن فلم تزد على ثلاثمائة آيه ، لم يتخذ معظمها مصدرا للدراسة ، بل إنها
اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ثم تساق الآيات بعد ذلك فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد "([62]) .

لكن الأمر الذى لا يقبل الطعن فيه هو اعتماد النحاة غير القليل على القرآن؛ وقراءاته فى الاستشهاد؛ وبناء القواعد .

يؤكد هذا الدكتور محمد عبادة قائلا:" وهذه النتائج التي وصلت إليها بعد الإحصاء تدل
على أن سيبويه جعل القرآن الكريم فى المنزلة الأولى للاستشهاد عندما يجتمع معه الشعر؛ لأنه لم
يتقدم الشعر على القرآن الكريم إلا فى ستة عشر موضعا أي بنسبة 8.4 % "([63]).

---

[62] - الرواية والاستشهاد باللغة ص 122 ، 123 .
[63] - الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه ص 98.

ولقد حاول العديد من الباحثين تفسير ظاهرة اعتماد النحاة على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن فى التقعيد النحوي ([64]) مما لا حاجة إلى ذكره فى هذا المقام .

موقف ابن السراج(ت 316 هـ) من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:-

يُقدم ابن السراج القرآن الكريم مصدراً للاستشهاد على غيره من المستويات اللغوية الأخرى ، مما يؤكد هذا أنه صنف كتابا بعنوان" احتجاج القراء "، وهذا الكتاب فى التفسير

1- انظر على سبيل المثال الشواهد القرآنية فى كتاب سيبوبه 97 وما بعدها ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية للدكتور شعبان صلاح 60 وما بعدها ، الأصول النحوية عند الأنبارى لمحمد سالم صالح ص 156 وما بعدها ، انظر أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربي إعداد مصطفى أحمد عبد العليم ، ماجستير بدار العلوم رقم 562 ، سنة 1993م، ص 102 وما بعدها ، الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد 126 وما بعدها .

والقراءات تجد صداه فى القسم الأول من كتاب الحجة([65]) لأبى على الفارسي(ت 377هـ) ([66]).

وقد بلغت الشواهد النحوية القرآنية فى كتاب الأصول ثلاثمائة واثنتي عشرة آية أو جزء من آية ، وقد وافق ابن السراج فى كثير من شواهده القرآنية كتاب سيبوبه ، حتى بلغ عدد الآيات المأخوذة من الكتاب مائة وسبعين شاهدا ، فلقد أجمعت كتب التراجم على أن ابن السراج جمع أصول العربية ؛ وأخذ مسائل سيبوبه ورتبها أحسن ترتيب .

- الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الحسن بن احمد الفارسي (288- 377هـ = 900-987 م)تحقيق الأستاذ على النجدي ناصف ،ود/ عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي ،.ومراجعة محمد على النجار ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1403هـ - 1983 م ط2 مصورة عن الأولى ج1 /29 .

2- انظر ترجمته نزهة الألباء ص 315

الشاهد القرآني فى كتاب الأصول:-

تراوح استخدام ابن السراج للقرآن الكريم بين الاحتجاج به لرأى ارتآه ، و توجيه له حتى يوافق مذهبا ارتضاه.

الموقف الأول يظهر فهم ابن السراج لمكانه النص القرآني؛ وحجيته بين مصادر اللغة ، ومن أهم مظاهر هذا الفهم احتجاجه بالنص القرآني فى جميع المستويات اللغوية .

فمن احتجاجاته بالنص القرآني فى المجال الصوتى :-

1- حذف التنوين والنون استخفافا:-

استشهد ابن السراج بأكثر من شاهد قرآني على جواز حذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجرى مجرى الفعل وتضيف استخفافا فمن ذلك:-

قول الله سبحانه " هَدْيَا بَالِغَ الْكَعْبَةِ [67] "

ومثله " عَارِضُ مّمْطِرُنَا" (68)

أو" إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ" (69)

وأتبع هذه الشواهد القرآنية شاهدا شعريا مما يدل على اعتماده النص القرآنى بوصفه أساساً لتدعيم قاعدته، وتقديمه على غيره والشاهد هو:-

وأنشدوا :-

---

[67] - المائدة الآية 95
[68] - الأحقاف من الآية 24
[69] -القمر من الآية 27

هل أنتَ باعِثُ دِينارٍ لحاجتنا أوَ

عَبْدَ ربٍ أخا عون بن مخراقِ (70)

أراد "باعثاً" بالتنوين .([71])

2- تحريك الساكن لالتقاء الساكنين :-

استشهد بقوله تعالى " قُمِ الَّيْلَ (72)" على تحريك الميم بالكسر لالتقاء الساكنين ، نلحظ اعتماد ابن السراج على الشاهد القرآني ثم يتبعه بمثال مصنوع فيقول :"

---

[70] - البيت من بحر البسيط لم يعرف قائله انظر الكتاب 171/1 المقتضب صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد (210هـ - 285 هـ)تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط2 سنة 1399هـ - 1979 م ج 4 / 151 ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى تحقيق وشرح أ/ عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجى ط1 سنة 1406 هـ - 1986 م ج 215/8

[71] - الأصول فى النحو لابن السراج جـ 1 / 126، 127

[72] - المزمل الآية 2 وقرئ بالكسر والفتح والضم فى قوله" قم الليل" وانظر البحر المحيط فى التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان الاندلسى الغرناطى (654هـ - 754 هـ) دار الفكر سنة 1413 هـ - 1992 م جـ 10 / 311 المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى ت على النجدى ناصف د / عبد الحليم النجار و د / عبد الفتاح شلبى ج336/1سنة 1389 هـ - 1969م

أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين : إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ولا يجوز الجمع بين ساكنين وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه

الأول على ضربين : أحدهما : إما أن يكون آخر الحرف ساكناً فيلقاه ساكن نحو قولك : (قُم الليلَ) حركت الميم بالكسر لإلتقاء الساكنين وأصل التحريكات لإلتقاء الساكنين الكسر ولم تردِ الواو لأن الكسر غير لازمة في الوقف وكذلك قولك : (كَمِ المالُ ومَنِ الرجلُ) (73) .

واستشهد بقوله: " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد اللهُ" (74) فكسر التنوين فى أحد لالتقاء الساكنين. (75)

و قوله : " قُلْ أُنظروا" (76)" وقالت أخرج"(77) "وعذابٌ أُركض" (78)" ومِنهُ أو انقض " (79)إنما فعل هذا فحرك الساكن بالضم لالتقاء الساكنين.(80)

---

73 - **الأصول 2 / 361 ، 362**
74 - الإخلاص الآية 1
75 - **الأصول 2 / 369**
76 - **يونس الآية 101**
77 - **يوسف الآية 31**
78- **ص الآية 41**
79 - **المزمل الآية 3**
80 - - **الأصول 2 / 369**

وقوله :" ألم اللهُ"(81) ، فحرك الساكن بالفتح لالتقاء الساكنين(82) .

3- ما يتعلق بالهمزة :-

يستشهد بقوله: " أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلّهِ الَّذى يُخْرِجُ الخَبَ فِى السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ" (83)

فخفف الهمزة، وألقي بحركتها على الساكن قبلها وحذفها(84).

فابن السراج لا يتحرج من الاستشهاد بالقراءة الشاذة ؛ ليؤكد مذهبه الذى ارتضاه ما دامت لا تعارض مذهبه.

---

81 - آل عمران الآية 1

82 - الأصول 2 / 370

83 - النمل الآية 25 وهذه القراءة من الشواذ ، انظر مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه الحسين (ت 370 هـ) ص 110 ، ونسبت إلى أبى بكر وعيسى بن عمر الثقفى وقراءة الجمهور الخبء بالهمز

84 - الأصول 2 / 400

واستشهد بقوله تعالى : "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ "(85) فجعل الهمزة بين الهمزة والياء ؛ لأنها متحركة بالكسر وقبلها فتحة ، فكان حكمها أن تجعل بينَ بينَ" (86) .

واستشهد بقوله عز وجل: " فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا"(87) " يَا زَكَرِيَا إِنَّا "(88).

فإنه ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان محققتان إلا إذا كانتا عينا مضاعفة فى الأصل نحو سمائين ، ومن كلامهم تحقق الأخره ، وهو قول أبى عمرو ، ومنهم من يحقق الأول ويخفف الأخرة (89) .

واستشهد بقوله تعالى : " يا ويلتا أَلِدُ وأنا عجوزٌ " فحقق الأولى، وهذا ما ذهب إليه الخليل وأبو عمرو (90).

4- الإمالــة:-

---

85 -البقرة الآية 126 ، 260
86 - الأصول 2 / 401
87 - محمد الآية 18
88 - مريم الآية 7
89 - الأصول 2 / 404
90 -- السابق 2 / 404

استشهد بقوله عز وجل " كانت قوارير قَواريرَ مِنْ فِضَّةٍ (91)" فلم يمل الألف لقوة الراء هنا.

فيقول : " ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ : مررتُ بِحِمار قَاسِمٍ فينصبونَ للقافِ ومَنْ قالَ : بالحِمَارِ قبلُ قالَ : مررتُ بِفَارٍ قَبْلُ وقالَ : "كانت قوارير قَواريرَ مِنْ فِضَّةٍ " ومَنْ قالَ : جَادٌّ لم يقلْ : هَذا فَارٌّ لقوةِ الراءِ هُنَا"(92) .

5- الإدغام:-

استشهد بقوله عز وجل : " أَلَيْسَ ذَلِكَ بقادرٍ عَلى أن يُحْيِيَ المَوْتَى"(93) فلم يدغم "يحيى" ؛ لعدم لزوم الحركة ، فيقول :" إذا لم تكن الحركة لازمة لم تدغم كما قال عز وجل: " أَلَيْسَ ذَلِكَ بقادرٍ عَلى أن يُحْيِيَ المَوْتَى" ونقول: رجل معيبة فتبين ؛ لأن الهاء غيرُ لازمةٍ وكذلك مُحييانٌ ، ومعيبان ،

91- الإنسان الآية 16
92 - الأصول 3 / 169/168
93 - القيامة الآية 40

وحييان إذا ثنيت الحيا الذى تريد به الغيث ، وأما تحيةٌ فهي تَفْعِلة والهاء لازمةٌ "(94).

واستشهد بقوله: " نِعِمَّا"( )لجواز الإدغام ؛ لأن قبل الحرف الأول حرف متحرك" وهو العين " فيقول: "ولا يجوز إذا كان قبل الحرف حرف ساكن أن يُدغم. ويُحرك ما قبله لالتقاء الساكنين

فأما قول بعضهم" نِعِمَّا"محرك العين فليس على لغة من قال:" نِعْمَ " فأسكن ، ولكن على لغة من قال:" نِعِمَ" فحرك العين هذا قول سيبوبه "(95).

واستشهد بقوله:" فَلا تَتَنَاجَوْا "(96) فإن شئت أسكنت

وأدغمت ؛ لأن قبله حرف مد وهو الألف".(97)

---

94 الأصول 3 / 249

95 - السابق 3 / 411
96 - المجادلة الآية 9
97 - الأصول 3 / 411

احتجاجه بالقرآن صرفيا :-

لا تقل الشواهد الصرفية القرآنية عن الصوتية فابن السراج يعتمد القرآن كلما أراد أن يبنى قاعدة ، أو يؤيد رأياً ذهب إليه فيوثقه.

فمن ذلك :

1- ما جاء فى باب الممنوع من الصرف :-

الاستشهاد بقوله :" وعَادَاً وثَمُودَا وأصْحَابَ الرَّسِّ"(98) ؛ للدلالة على تصرف عاد وثمود وسبأ ؛ لأنها أسماء عربية "(99).

---

98 الفرقان الآية 38
99 - الأصول 2 / 95

واحتج بقوله: " لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فِى مَسْكَنِهِمْ آيَة "(100)" وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَاءٍ بِنَبَاءٍ يَقِيْنٍ" (101) للدلالة على تصرف سبأ ".(102) .

2- **<u>فى باب الظاهر المعتل :</u>**

استشهد بقوله :" كَلا إذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِىَ"(103) لثبوت الياء فى كلمة" التراقى "فى حالة النصب لأنها ثابتة فى الوصل .

فيقول :" ومن العرب من يحذف هذا فى الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف فيقولون" هذا القاضْ والعاصْ " هذا فى الرفع والخفض ، فأما فى النصب فليس فيه إلا البيان ؛ لأنها ثابتة فى الوصل تقول : رأيت قاضياً ، ورأيت القاضي ، وقال الله عز وجل " كَلَّا إذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِىَ "(104).

---

100 - النمل الآية 22
101 - سبأ الآية 15
102 - الأصول 2 / 96
103 القيامة الآية 26
104 - الأصول 2 / 375

2- **استشهد بقوله تعالى "والَّيْلِ إِذَا يَسْرِ" (105)"**
وَذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ "(106) "وَيَوُمَ الْتَّنَادِ" (107)

"وَالكَبِيرُ المُتَعَالِ"(108)، وحذف فى الفواصل والقوافي
ما لا يحذف فى ا لكلام (109).

3- باب النسب :

استشهد بقوله تعالى :" عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ " (110)فنسب
ما كان ذا شيء ، وليس بصنعة على وزن فاعل .

فيقول: " فأما ما كان ذا شيء ، وليس بصنعة فيجيء
على فاعل، تقول لذي الدرع : دارع ،
ولذي النبل: نَابِلٌ ، ومثله ناشب ، وتامر ذو تمر وآهلٌ أي: ذو

---

105 - الفجر الآية 4
106 الكهف الآية 64
107 - غافر الآية 32
108 - الرعد الآية 9
109 - الأصول 2 / 376 ، 389
110 - الحاقة الآية 21 و كذلك سورة القارعة الآية 7

أهل ، ولصاحب الفرس : فٌارسٌ ،
"عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ" ذات رضا (111).

4- باب مصادر الأفعال :

استشهد بقوله جلَّ ذكره: " وَكَذَّبُوُا بِآيَاتِنَا كِذَّابَا"
(112) فجاء بمصدر
(فَعَّلْتُ) على الأصل وهو فِعَّال.

فيقول: "وأما (فَعَّلْتُ): فمصدره التفعيل؛ لأنَّه ليس بملحق فالتاء الزائدة عوض
، من تثقيل العين ، والياء بدل من الألف التى تلحق قبل أواخر المصادر، وذلك قولك: قّطَّعتَه تَقْطيعاً ، كَسَّرتهُ تَكسِيراً، وشمَّرتُ تَشْمِيراً، وكان أصل هذا المصدر أن يكون فِعَّالا كما قلت: فعلت أفعالا ، ولكن غُيِّرَ ليبين أنه ليس ملحقا ، ولو جاء به على الأصل لكان مصيبا، كما قال الله جل ذكره:
" وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابَا " وقال قوم : حَمَّلته حَمَّالا ، وكلَّمتُه كِلاماً (113)".

---

111 الأصول ج3 /83
112 - النبأ الآية 28
113 الأصول 3 / 116

2- واستشهد بقول الله تعالى :" وَإِقَامَ الصَّلاةِ وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ "(114) على مجيء مصدر أفعل المعتل العين على وزن إفالةٌ ، فحذفت العين وعوض عنها بالهاء ، وقد تحذف ولا تعوض كما فى الآية ، وقالوا:اخترت اختياراً ، فلم يلحقوا الهاء حين أتموا" (115).

3- واستشهد بقوله عز وجل: " أيْنَ الْمَفَرُّ(116) " ، و " المَعَاشُ " (117)على مجيء المصدر على وزن مَفْعُلْ ، وقوله: " إلىَّ مرجُعُكُم"(118) "المَحِيضِ "(119) ، فربما بنو المصدر على المَفْعِل "(120).

5- <u>باب المشتقات :-</u>

---

114 - الأنبياء الآية 73
115 - الأصول 3 / 132
116 القيامة الآية 1
117 النبأ الآية 11
118 العنكبوت الآية 8
119 البقرة الآية 222
120 - الأصول 3 / 141

استشهد بقوله: " فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ" (121) على مجيء" مَيْسَرَةٍ "اسم زمان" .(122).

6- باب الإبدال :

استشهد بقوله :"" ولا تَنْسَوْا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ" (123) فكل واو مضمومة لك أن تهمزها إلا واحدة ، فإنهم اختلفوا فيها وما أشبهها من واو الجمع ، فأجاز بعض الناس الهمزة وهم قليل"(124).

2- استشهد بقوله تعالى :" تِلْكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيرَى"(125)، فرد الواو فى " ضيزى" إلى أصلها ، وهى الياء؛ لأنها وقعت عين "فُعْلَى " ،ولكنها صفة ليست فيها ألف ولام، وذكر سيبويه :"أنها "فُعْلَى" ،وأنه ليس فى الكلام "فِعْلَى " صفة" (126).

---

121 البقرة الآية 28
122- الأصول 3 / 143-144
123 البقرة الآية 237
124 الأصول 3 / 245
125 النجم الآية 22
126 الأصول 3 / 267

3- استشهد بقوله : " وُوُرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَا تِهِما "(127) ؛لجواز إبدال الواو الأولى همزة إذا جاء بعدها واو، كقولهم فى " فُوعل " من الوعد" أَوْعَدَ"، وليس الهمزة لاجتماع الواوين، ولكن لضمة الأولى "(128) .

احتجاجه بالقرآن نحويا :-

والاحتجاج بالقرآن نحويا أكثر من أن يحصى من ذلك قوله فى :

1-باب وجوب تقديم المفعول، وتأخير الفاعل ، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل :

قال :" **فإذا قلت ضرب زيدا غلامُه ، كان الأصل ، ضرب غلامُ زيد زيدا ، فلما قدمت زيدا المفعول فقلت: ضرب زيدا ، قلت : غلامه ، وكان الأصل : غلامُ زيدٍ ، فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه**

قال الله عز وجل:" وإذْ ابْتَلَىَ ابْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ"(129)،

---

127 الأعراف الآية 20
128 الأصول 3 / 307، 367

129 البقرة الآية 124

وهذه المسألة فى جميع
أحوالها لم تقدم فيها مضمرا على مظهر" (130) .

2- وقوله فى باب وجوب نصب المنادى المضاف :

" اعلم([131]) أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذى يجب فيه كما بينا – تقول : يا عبدَ الله أقبل ، ويا غلام زيد افعل ، ويا عبدَ مرة تعال ، ويا رجل سوء تُبْ ، المعرفة والنكرة فى هذا سواء ،قال الله عز وجل:" يَا قَومَنَا أجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ" (132).

3- وقوله فى باب امتناع تقديم الحال على عاملها ملحقا إذا كان معنى الفعل :

يقول(133) : "ولا يجوز أن يعمل فى الحال إلا فعل أو شيء فى معنى الفعل، لأنها كالمفعول فيها ، وفى كتاب الله :" وهَذا بَعْلِى شَيْخَاً "(134).

---

130 - الأصول جـ 2 / 238
131 السابق جـ 1 /340
132- الأحقاف الآية 31
133 - الأصول حـ 1 / 218
134 هـــود 72 وقرئ فى الشواذ" شيخُ" بالرفع الا تحاف ج1/ 131 ، 132

وهذه الأمثلة وغيرها الكثير تؤكد مدى اعتماد ابن السراج على الشاهد القرآني فى بناء قواعده النحوية (135) .

---

135 الأصول ج1 85 – 86 فى الحديث عن كان
ص 138 فى الحديث عن المصادر العاملة عمل الفعل
168 فى الحديث عن المفعول المطلق
178 فى الحديث عن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين
223 فى الحديث عن التمييز
238 فى الحديث عن أن
253 فى الحديث عن التقديم والتأخير
291 فى الحديث عن الاستثناء المنقطع
320 فى الحديث عن كم
337 فى الحديث عن النداء
= 382 فى الحديث عن النفي بلا
ح2 / 19-20 فى الحديث عن التوكيد اللفظي للحرف
26 فى الحديث عن التوكيد المعنوي
46 فى الحديث عن إبدال المعرفة من النكرة
47 فى الحديث عن بدل الاشتمال
74-75 فى الحديث عن العطف على عامليه
78 -119 -338 فى الحديث عن عطف الظاهر على المكنى
130 فى الحديث عن الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل
149 فى الحديث عن نصب المضارع
153 فى الحديث عن نصب الفعل بعد حتى
154- 155 -156 فى الحديث عن نصب المضارع بعد أو
166-167 -184-185 فى الحديث عن إعراب المعتل اللام
186 فى الحديث عن لولا
223-224 فى الحديث عن التقديم والتأخير وهو الصلة

الموقف الثانى

تخريج بعض الآيات التي لا تتفق وقاعدته النحوية :-

يتضح ذلك فى قوله:

فى باب المفعول المطلق :

ونقول:" فعلت ما فعل زيد ، أي كالفعل الذى فعل زيد فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال ؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك ، قال الله تعالى : "وَخُضْتُمْ كَالَّذى خَاضُوا ([136]) " ، والتأويل عندهم ، والله أعلم كالخوض الذى خاضوا ".([137])

وهذا يُعد قليلا إذا قورن بما احتج به ابن ا لسراج

موقف النحاة من القراءات :-

تعددت مواقف النحاة من القراءات القرآنية قديما وحديثا ، وتراوحت هذه المواقف بين الاستشهاد بها و الدفاع عنها ،أو تناولها بالتوجيه أو الترجيح والمفاضلة بينها ، أو تضعيفها .

---

[136] - التوبة 69

[137] - الأصول حـ 1 / 162

فمن النحاة من يظهر من مواقفه المتعددة تجاه القراءات أنه يسلم بها، ويرى توقيفيتها ؛
لأنها سنة متبعة، ومنهم من رد القراءة وأنكرها ، ووصل الأمر إلى أن وصف القراءة باللحن ، ونسب الوهن إلى بعض القراء .([138])

ويؤكد هذه النظرة الدكتور / شعبان صلاح فيقول:

"والذي يلفت الانتباه أنك لا تكاد تجد نحويا تعرض للقرآن وقراءاته بالتأليف إعرابا أو احتجاجا دون أن يتهجم على بعض القراءات القرآنية، أو يطعن بعضها الأخر ، أو يتهم بعض القراء بعدم الدراية ، و إن كانوا من أهل الرواية ، وإن اختلف التهجم والطعن بين بالعنف و الرفق والكثرة والقلة".([139])

وفى الحقيقة أن واقع النحاة يثبت ذلك ؛ فإذا أخذنا سيبويه إمام النحاة ، فأننا نجد أن مواقفه تراوحت بين

---

[138] - انظر حول المعنى نفســـه مواقف النحـاة من القراءات القرآنيـة من القرن الخامس إلى القرن الثامن ، رسالة دكتوراه بدار العلوم، لـــــأحمد محمد عبد الرحمن الراضى ص (أ – د) من المقدمة

[139]- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ص 87 ،للدكتور شعبان صلاح

المعارضة الصرحية للقراءات كما فعل مع أبى عمرو بن العلاء([140])، أو وصفها بالقبح تارة ([141])، وعارض أيضا الكثير من القراءات معارضة خفيفة ([142])، و تناول بعض القراءات بالتأويل.([143]) .

وهذا أبو العباس المبرد من أساتذة ابن السراج تطاول على القراء ، وكان يصف القراءة باللحن إذا لم توافق قاعدته النحوية ، بل يفاضل قراءة على قراءة حتى وإن كانت من السبعية (144).

مما لاشك فيه أن هذا الموقف لم يكن موقف المبرد وحده ، فليس هناك في الغالب نحوي يُعرف بموقف واحد من تلك المواقف ، حيث يتراوح مواقف النحاة بين الاستشهاد

---

[140] ـ سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية تأليف د / أحمد مكي الأنصاري، ط دار المعارف سنة 1392 هـ - 1972 م ، انظر ص 25 ، 26 ، 27 نماذج للمعارضة الصريحة .

[141] ـ السابق ص 26

[142] ـ السابق ص 39 وما بعدها

[143] ـ السابق 116 وما بعدها

[144] ـ انظر نماذج لهذا المقتضب حـ 2 / 134

بالقراءة

فى موضع ، وفى آخر يُضعف وفى ثالث يُأول ... إلى غير ذلك .

وهنا يبرز سؤال البحث : إذا كان هذا موقف النحاة من القراءات فما موقف ابن السراج منها ؟

جواب ذلك فى الحديث التالي :

موقف ابن السراج من القراءات :-

تراوح استخدام ابن السراج للقراءات بين الاستشهاد بها على رأى نحوى سواء أكانت هذه القراءة سبعية أم شاذة ، مادامت توافق العربية ، والتوجيه لبعضها والمعارضة .

الموقف الأول الاحتجاج بالقراءات القرآنية:-

يعد موقف ابن السراج من القراءات والاحتجاج بها موقفا بارزا ، ومن ذلك:

1- ذهابه إلى جواز العطف بالنصب – على المعنى- على معمول اسم الفاعل إذا كان لما مضى فيقول([145]) :" واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فقلت هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ ، و

---

[145] الأصول حـ1 / 128

معطى زيدٍ الدراهمَ أمس وعمرو جاز لك أن تنصب (عمرا) على المعنى لبعده من الجار فكأنك قلت: وأعطى عمرا . فمن ذلك قوله سبحانه : " وجاعِلُ الليلِ سَكَــناً والشَمسَ والقَمْرَ حُسْبَانَاً "[146] .

2- استشهد بقراءة رفعها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم على جواز دخول لام الأمر على فعل المخاطب ؛ مؤيدا بهذا رأى الكوفيين.

يقول[147]:" ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ " فبِـذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا" [148] فإذا لم يكن الأمر للحاضر ، فلا بد من إدخال اللام، نقول: ليقمْ زيدٌ ، ونقول: زر زيدا وليزرك، إذا كان الأمر لهما جميعا لأن زيدا غائبٌ ، فلا

146- الأنعام الآية 96 وقراءة وجاعل من السبعة أيضا فى النشر حـــ 2 / 260 قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وينصـــب اللام من الليل ، وقرأ الباقون بالألف وكســـر العين رفع اللام وخفض الليل ، وانظر البحر المحيط 4 / 593- 594 .

147 - الأصول 2/ 174

148 - يونس الآية 58 قراءة " فلتفرحوا" بتاء الخطاب عشرية فى النشر 2 / 285، روى رويس بالخطاب ، وهى قراءة أبى ورويناها مســـندة عن النبى (ص) ، وهى لغة لبعض العرب انظر الإتحاف حـــ2 / 116، والبحر 6 / 76 .

يكون من الأمر له إلا بإدخال اللام ، وكذلك إذا قلت : ضُرِبَ زيدٌ فأردت الأمر من هذا قلت: ليُضْرَبْ زيداً؛ لأن المأمور ليس بمواجه ".

- 3- استشهد بقراءة فى تفريقه بين أي أو من

فيقول([149]): " وما يفارق(أي) فيه(من) أن أي تضاف (و من) لا تضاف ، ومن تصلح للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث فمن ذلك:" ومِنْهُم مَّن يسْتَمِعُونَ إِلِيكَ "([150]) ، ومن كانت أمُكَ ، وتقول أيضا : أيهم كانت أمك ، وزعم الخليل أن بعضهم قرأ :"ومَن يَقْنُتُ مِنكُنَّ للهِ "([151]) .

وقال الفرزدق :

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحبَانِ(152)

---

[149] - الأصول 2 / 396، 397.
150 - يونس الآية: 43
151 الأحزاب الآية: 31
[152] - من بحر الطويل ديوان الفرزدق تحقيق كرم البستاني ، ط دار صادر بيروت جـ329/2 د. ت ، الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ / محمد على النجار ط 3مزيدة ومنقحة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1408 هـ / 1988 م جـ 2/ 424 ، والمحتسب ج1 / 219 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب

4- ذهب إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد (أو) على معنى(إلا أن).

فيقول ([153]): اعلم أن الفعل ينتصب بعدها – أي (أو)- إذا كان المعنى معنى (إلا أن) تفعلَ ، تقول : لألزمنّك أو تعطيني ، كأنه قال : ليكونن اللزوم والعطيةُ ، وفى مصحف أبى ،" تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُوا" [154]على معنى: إلا أن يسلموا ، أو حتى يسلموا ، وقال امرؤ القيس

فَقُلتُ لَهُ : لا تَبْكِ عَينُكَ إنَّما نُحَاوِلُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[155]

فهو فى الأمثلة السابقة وغيرها الكثير ([156]) يستند إلى القراءات القرآنية فى تعزيز الرأي الذى يذهب إليه ، سواء

، لأبى حيان الاندلسى (ت 745 هـ) تحقيق د/ رجب عثمان محمد ،مراجعة د/ رمضان عبد التواب الناشر ،مكتبة الخانجى بالقاهرة ط1 سنة 1418 هـ -1998 م.

ج2 / 1042

153 - الأصول 2 / 155

154 -- الفتح الآية : 16 القراءة بالرفع يسلمون أما أو يسلموا فمن الشواذ انظر بن خالويه142 .

155 - من بحر الطويل ، الديوان ط دار صادر بيروت ص 95 الخصائص حـ 1 /264 .

156 - انظر الأصول حـ1 / 235 ، 251 ، 271 ، 272 ، 274 ، 336 ،

أكانت القراءة سبعية كما فى المثال الأول ، أم عشرية كما فى المثال الثاني والثالث ، أم شاذة كما فى المثال الرابع ، وهو- أى ابن السراج - بهذا المسلك يكون قد تميز عن أستاذه المبرد الذى وجه حملة على القراء بتلحينهم ؛ ورد قراءاتهم فى بعض الأحيان ، وهاك نماذج تؤكد هذا المسلك من المبرد أستاذ ابن السراج .

1- فقال :" وأما قراءة من قرأ :" ثُمَّ لَيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ "([157]) فإن الإسكان فى لام " فلْينظر " جيد فى لام" لْيقطع " لحن؛ لأن " ثم " منفصلة من الكلمة".([158])

حـ 2 / 13 ، 73 ، 103 ، 157 ، 184 ، 201 ، 379 ،
حـ 3 / 134, 266 ، 270 ، 361 ، 386 ،
409 ، 473 ، 477 ، 162 .

157 - الحج الآية 15 .

158 - المقتضب 2 / 416 وقرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، وقراءة تسكين اللام فى ثم ليقطع ثم ليقضوا قراءة أربعة من السبعة غيث النفع تأليف ولى الله / على النورى الصفاقسى ، يليه مختصر بلوغ الآمنين وهو شرح فضيلة الشيخ على محمد الضباع على نظم تحرير المسائل الشاطبية، لشيخ حسن خلف الحسيني، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين ص / 191 – النشر حـــــ 2/ 326دار الكتب العلمية بيروت، ط3 سنة 1419 هـ1999م .

2- وقال أبو العباس المبرد:" لو صلَّيتُ خلف إمام يقرأ" ومَا أنتُم بِمُصْرِخِيّ "[159]

و"وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ"[160] لأخذت نعلى ومضيت ".[161]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان من المبرد تفضيل قراءة سبعيه على أخرى سبعيه ، ومن ذلك :

قال عن قوله" أو جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهم "[162] فأما القراءة الصحيحة فإنما هى " جَاءُوكُمْ حَصِرَة صُدُورُهم " .(163)

---

159 - ابراهيم الآية 22

160 - النساء الآية 1

161 الجامع الصحيح لأحكام القرآن القرطبى أبى عبد الله محمد بن أحمد النصارى ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت سنة 1965 ، حـ 5 / 3 القراءتان سبعيتان، وقرأ بهما همزة ، وقراءة " "بمصرخىّ" بكسر الياء المشددة هى لغة من لغات العرب انظر النشر حـ 2 / 298 – 299، وغيث النفع ،158 وقد دافع عنها بقوة أبو حيان فى البحر حـ 6 / 428-429 .

162 ـ النساء 90

163 ـ المقتضب حـ 4 / 125 وهذه القراءة التي جعلها المبرد صحيحة 429 – 428 هي قراءة يعقوب من العشرة، أما السبعة فعلى "حَصِرتْ صدورهم "النشر حـ 2 / 251 الإتحاف حـ 1 / 518

إن هذا الموقف من المبرد لم يكن متفردا به ، فقد سبقه إلى ذلك الفراء(164) ، كما كان الكسائى مع أنه قارئ !

لكن مسلك ابن السراج تجاه القراء والقراءات متواترة أو شاذة ؛ يبدو طبيعيا من نحوى جعل القراءات موضع دراسته ، وألف فيها "كتاب احتجاج القراء" ، وقد حاول الاحتجاج للقراءات والبرهنة من خلالها على صحة مذهبه.

الموقف الثانى تخريج القراءات :

ظهر فى كتابات ابن السراج أنه كان يخرّج بعض الآيات التى لا تتفق مع قاعدته النحوية، وهو سلوك عكس ما كان مرجوا منه ، إذ المفروض أن يحتج بالقراءات لا أن يحتج لها ، مع ملاحظة مهمة أن ابن السراج لم يفاضل بين قراءة وأخرى كما رأينا مع أساتذته(165) من ذلك :

1- ذهب إلي أن (إن) إذا وقعت بعد القول حكاية فهي مكسورة الهمزة أي الألف ، وعلي هذا يوجه القراءة حتى توافق قاعدته يقول: " فإذا وقعت إن بعد القول حكاية ، فهي أيضا

---

164 - انظر أصـول النحو فى معاني القرآن للفراء، إعداد محمد عبد الفتاح العمراوى، ص 69 فما بعدها .

165 انظر ص 36 من هذا البحث

مكسورة ؛ لأنك تحكى الكلام مبتدأ، ، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه ، تقول : قال عمرو : إن زيداً خير منك .

قال سيبويه: كان عيسى يقرأ هذا الحرف :" فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّى مَغْلُوبٌ "([166])أراد أن يحكي كما قال :" وَالَّذين اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ"([167]) كأنه قال والله أعلم قالوا:" مَا نَعْبُدُهُمْ " ، فعلى هذا عندي قراءة :" فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّى مَغْلُوبٌ " ، أي :دعا ربه فقال : " إِنَّى مَغْلُوبٌ " ([168]).

وهكـذا وجه ابن السراج القراءة حتى لا تتعارض مع مذهبه ، ومذهب سابقيه ، مع ملاحظة أنه يمكن قبول فتح ألف(إن) .

2- أورد ابن السراج مذهب أبى العباس المبرد فى رفض العطف على عاملين ، ورد على الأخفش (ت 208 هـ)([169]) استشهاده بقوله " واخْتِلافِ الَّيلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ

166 القمر الآية 10
167 الزمر الآية 3
168 - الأصول 1 / 263 – 264
169 انظر ترجمته نزهة الالباء ص43

آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ"([170]) بخفض" آياتٍ"[171] عطفا على " آيات "الأولى ، من قوله تعالى "إنَّ فِى السَّمَاوَاتِ وَالأرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤمِنِيْنَ"([172]) ، وذهب ابن السراج مذهب المبرد فى أن العطف على عاملين خطأ فى القياس غير مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين ؛ لجاز على ثلاثة وأكثر، وحاول ابن السراج توجيه الآية على غير هذا الوجه، فقال:" فأما من ظن أن من جر آيات (173) فى الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، و إنما نظير ذلك قولك:" إن فى الدار علامةً للمسلمين ، والبيت علامةً للمؤمنين ، فإعادة علامة تأكيد ، وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام ، كما تعاد" إن" إذا طال الكلام ...فآيات الأخيرة هى الأولى ، وإنما كانت تكون فيه حجه لو كان الثاني غير الأول حتى يصيرا خبرين ، وأما من رفع وليست "آيات" عنده مكررة للتأكيد ، فقد عطف أيضا على عاملين نصب أو رفع؛ لأنه إذا قال " إنَّ فِى السَّمَاوَاتِ وَالأرْضِ

---

170 - الجاثية الآية 4

171 - هي قراءة حمـــــــزة والكسائى ويعقوب ، ووافقهم الأعمش كما فى الاتحاف حـ 2 / 465

172 - الجاثية الآية 3

173 - يشـير إلى قوله " وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ" الجاثية الآية 4

لآَيَاتٍ لِلْمُؤمِنِيْنَ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُ مِن دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَومٍ يُوُقِنُونَ واخْتِلافِ الَّيلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ "(174) فإذا رفع فقد عطف "آياتٍ "على الابتداء ، واختلافاً "على" فى ،وذلك عاملان ، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين ، فالعطف على عاملين خطأ فى القياس غير مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة أو أكثر من ذلك ، ولو كان الذى أجاز العطف على عاملين أي :شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو : إن فى الدار زيدا والمسجدَ عمراً ، وعمرو غيرُ زيدٍ لكان ذلك له شاهدا على أنه إنْ حكى مثله حاك، ولم يوجد فى كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه" ([175]).

هكـذا وجه ابن السراج القراءتين توجيها لا يتعارض مع ما ذهب إليه هو وأستاذه المبرد فى عدم قبولهما لفكرة جواز العطف على عاملين ؛ مع التأكيد من سلامة جانب ابن السراج

---

[174] - الجاثية 3 ، 4 ، 5

[175] - الاصول 2 / 74-75

من السقوط فى مغبة طعن القراءة ؛ أو وصفها بالخطأ كما فعل أستاذه المبرد.([176]) .

وقد حاول الدكتور شعبان صلاح قبول قراءة الرفع ؛ والخروج من هذا كله حين قال :" ونرى أن العطف فى حالة الرفع سيكون عطف جمل ، لا ضير حينئذ على رأيه أو رأى غيره" ([177]) .

ثالثا معارضته القراءات القرآنية :-

تنقسم إلى معارضات خفية ، ومعارضات صريحة .

أ – المعارضات الخفية :-

وتتمثل فى قوله بآراء تعارض قراءات قرآنية .

1- من الآراء التي قالها ابن السراج : "ماضي يدع ،فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع ، إذا لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه "بترك " ، فصار قول القائل الذى قال : ودعه شاذا ، وهذه أشياء شاذة

---

[176] - انظر صـ 36 من هذا البحث

[177] - موقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع صـــــــ 189

تحفظ ([178])، وهذه القاعدة معارضة لقراءة:
" مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى "([179]) بتخفيف ودع، وهى منسوبة إلى عروة بن الزبير"([180]) .

2- قال: "ولا يجوز عطف الظاهـر على المكنى المخفوض نحو : مررت به وعمروٍ ، إلا أن يضطر الشاعر". [181] بهذا الرأي يعارض ابن السراج قراءة حمزة السبعية بخفض الميم فى
قوله تعالى :" وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ "[182] .

3- ذهب ابن السراج إلى أن" أي" الموصلة قد توصل بالابتداء والخبر ، وقد يحذف المبتدأ من اللفظ ويؤتى بالخبر ، فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بنيت على الضم فى كل أحوالها ، كقولك : اضرب أيهم أفضل ، واضرب أيهم قائم ، ومثل ذلك قراءة الناس :
" ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِ شِيْعَةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ"(183)؛ لأنك لو وضعت"

---

178 - الأصول 1 / 57
179 الضحى الآية 3
180 - المختصر / 175 ، المحتسب ج2 /364
181 الأصول 2 / 79
182 - النساء الآية 1
183 - مريم الآية 69

الذى "ها هنا كان قبيحا ، أما تقول:
" الذى هو قائم " فإن قلتَ: " الذى قائم " كان قبيحا[184] ،
ومعلوم أن هناك قراءتين يحذف العائد من جملة الصلة وهو
المبتدأ وهما "إنَّ اللهَ لا يَسْتَحِى~ أن يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ
"[185] برفع" بعوضة" و
"تَمَامَاً عَلَى الَّذِى أحْسَنُ" [186]برفع "أحسن" [187] .

فقد وافق ابن السراج بهذه القاعدة ، وهى عدم جواز حذف صدر الصلة مع غير "أي" جمهور النحاة فى وصف هذه القراءة بالقبح ، فهو يصف الأسلوب الذى جاءت عليه بالقبح على الرغم من وجود شاهدين من القرآن جاءا على حذف صدر الصلة وهما.

184 - الأصول 2 / 323
185- البقرة الآية 26
186 - الأنعام الآية 154
187 - المختصر 47 قرأ يحيى يعمر، وابن إسحاق ، والحسن البصري ، والأعمش برفع أحسن انظر الإتحاف ج38/2 .

1- "إِنَّ اللهَ لا يَسْتَحِى~ أن يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا" ([188]) .

2-" وَهَو الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلَهٌ "[189].

أي أن حذف صدر الصلة مع الأسماء الموصولة من غير" أي" له ما يعزره من الشواهد القرآنية ، إذ يوجد ثلاثة من الشواهد القرآنية .

المعارضة الصريحة :

1- يقول ابن السراج فى أصوله:" واعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل فى هذا الباب إذا كان فى معناه ... فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل " قد " على الماضي ، فيصلح حينئذ أن يكون حالا، تقول:" رأيت زيداً قد ركب ، أي: راكباً ... فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال ،

---

[188]- البقرة الآية 26 قراءة الجمهور بنصب بعوضة ،وقرأ الضحاك وقطب ، وإبراهيم بن أبى علبه ورؤبة العجاج برفع بعوضة ،انظر البحر المحيط 1 / 197-198 المحتسب 1 / 64 .

[189]- الزخرف الآية 84

فهذا تأويله ، ولا بد من أن يكون معه " قد "إما ظاهرة، وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذى كان متوقعا "(190) .

2- ويقول فى موضع آخر ولا يجوز أن تقول:" إن

أفضلهم الضارب أخاه كان صالحا،

فتجعل كان صالحا صفة لأخيه ، وهو معرفة، فإن قال قائل : فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالا ، فذاك قبيح ، و الأخفش يجيزه على قبحه ، وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى : " أو جَاءُ وكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ([191])" وتأويل ذلك عند أبى العباس: على الدعاء ، وأنه

من الله تعالى إيجاب عليهم ، وقال : القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنما هي:

" أو جَاءُ وكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ "([192]).

أول ما نواجه هنا هو حكم بالقبح على وقوع الماضي حالا دون " قد "، ثم نقل ابن السراج إجازة الأخفش لوقوع الفعل الماضي حالاً ، واعترض المبرد عليه وتأويله القراءة

---

[190] - الأصول 1 /216

191 - النساء الآية 90

192 - الأصول 1 / 254 - 255

السبعية المتواترة وعدوله عنها إلى قراءة مغمورة ؛ لمجرد توافقها مع قاعدته ، دون اعتراض منه - أي :ابن السراج-على أستاذه ، مما يؤكد موافقته إياه فيما ذهب إليه .

3- من المواضع التي تؤكد معارضة ابن السراج الصريحة للقراءة ؛ هو أنه ذهب مذهب سيبويه فى الحكم على قراءة النصب فى" سواء" من قوله تعالى: " أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ "([193]) بأنها رديئة ، دون أن يعترض على ما ذهب إليه أستاذه.

يقول " واعلم أن ما جرى نعتا على النكرة فإنه منصوب فى المعرفة على الحال ، وذلك قولك : مررت بزيد حسناً أبوه ، ومررت بعبد الله ملازمك ، وما كان فى النكرة رفعاً غير صفة ، فهو فى المعرفة رفع ، فمن ذلك قوله عز وجل " أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ " لأنك تقول: مررت برجل سواءٌ محياه ومماته، وتقول: مررت بعبد الله خير من أبوه، ومن

193 - الجاثية الآية 21

أجرى هذا على الأول فى النكرة نصبه هنا على الحال، فقال: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه ، وهى لغة رديئة ".([194])

ونقل ابن السراج نص سيبويه دون تعليق ، يعنى : أنه مشترك معه فى حكمه على اللغة بأنها رديئة ،مع أنها قراءة سبعية موثقة ؛ قرأ بها حمزة والكسائى من السبعة([195]) .

يبقى أن تقول : إن ابن السراج كان قياسيا يعترف بالقراءة إذا لم تخالف قاعدته التي انتهى إليها ، وينكرها إذا لم تتوافق مع قاعدته سواء كانت متواترة مطابقة للقراءة أم شاذة ، أمَّا اعتراضاته فقد كانت ضمنية ، وهاك جدولاً إحصائيا للشواهد يبين النسب بين مواقفه من القراءات ، وما يترتب على ذلك من نتائج.

جدول إحصائي بالقراءات القرآنية ومواضعها فى كتاب الأصول:-

---

[194] - الأصول 2 / 30 - 31

[195]- التيســـــير ص 198 التيسير فى القراءات السبع تأليف الأمام أبى عمرو عثمان بن ســعيد الداني ، عنى بتصــحيحه أو تويرتزل اســتابنول مطبعة الدولة سنة 1930 م.

شواهد خرجها	شواهد عارضها
حـ 1 / 263 - 264 حـ2 /74، 75	حـ1 / 57, 216، 254 – 255 حـ2 / 79، 323 30 – 31

5	**2**

تعليق

على موقف ابن السراج من القرآن الكريم وقراءاته :-

من خلال الجدول السابق تتبين ما يلي :

1- **عدد الشواهد التي احتج بها ابن السراج يفوق ما خرجه من شواهد أو عارضها بنسبه تصل 77.4 % .**

2- **نسبة الشواهد التي خرجها وعارضها تصل 22.6% ، مما يدل أنه كان ملما بالقراءات .**

3- **ابن السراج لم يوجه إلى أحد من القراء أو قراءة من القراءات طعنا أو يفاضل بين قراءتين ، بل كان يحتج بالشاذ من القراءات ، على عكس أستاذه المبرد ،و أن تضعيفه القراءة جاء عن طريق نقل كلام أساتذته دون تدخل منه أو تعليق([196]).**

---

[196] وهذا ما اكده أحد الباحثين انظر: دراسة الشواهد النحوية القرآنية من كتاب الاصول لابن السراج ،رسالة ماجستير بكلية الدراسات الاسلامية للبنات جامعة الازهر إعداد تيسير السعيد عيد ص 30رقم 1337سنة1998م

4- يبدو أن هذا المسلك من ابن السراج لم يكن جديدا عليه ؛ لأنه جعل القراءات موضع اهتمامه بدليل تأليف كتاب" احتجاج القراء" .

5- ابن السراج كان يهتم بالقراءات ، بدليل أنه كان ينسب القراءات إلى أصحابها .

الحديث النبوي الشريف:-

إذا أردنا أن نتبين موقف ابن السراج (ت 316 هـ) من الاحتجاج بالحديث الشريف ، فلا بد أننا سنواجه بسؤال ما موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ؟ وما مدى اعتمادهم عليه فى تقرير القواعد ؟

وهذا ما ستتناوله فى الصفحات التالية ، ثم نبرز موقف ابن السراج (ت 316 هـ) من هذا المصدر .

مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:-

قد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر فى باب الاحتجاج فى اللغة ، وقواعد الإعراب إذا لا تعهد العربية فى تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي ؛ ولا أروع تأثيرا ؛ ولا أفعل فى النفس ؛ ولا أصح لفظاً ولا أقوم معنى ، ولكن ذلك لم يقع .([197])

[197] - فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ، طـ الثانية ص 41 .

فكما حدث فى القرآن والاستشهاد به حدث أيضا فى السـنة !! إذا صرفوا أنفسهم عن " الحديث " ، فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ، ثم الاحتجاج به عليه ([198]) .

وهذا ما أكده الدكتور على أبو المكارم: " أما الحديث فكان مسكوتا عن الاستشهاد به فى هذه الفترة ، فلم نر واحداً من النحاة يتناول بالبحث ، والمناقشة مدى حجية الأحاديث النبوية المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كما لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد على أحاديث النبي ، أو يستشهد بها "([199]).

ويكفى دلالة على انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي ؛ ما فعله سيبويه فى كتابه الذي يدل فى الوقت نفسه على موقف شيوخه من الحديث ، كما يدل على المسار الذي سارت عليه الدراسات النحوية من بعده ، فقد استشهد سيبويه بالحديث النبوي فى سبعة مواضع فقدموا من

---

198 - الرواية والاستشهاد باللغة د / محمد عيد ، ص 120
199 انظر أصول التفكير النحوي د / على أبو المكارم ، صـ 38 ، 39.

كتابه ([200]) ، ولكن الملاحظة التي يقررها الدارس لكتاب سيبوبه ،هى أن سيبوبه لم يصرح بنسبه هذه الأحاديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، بل إنه يذكر فى صدر كل منها عبارات توهم بأنها ليست من الحديث النبوي ([201]) .

إن عدم رفع الأحاديث فى الكتاب لسيبويه ، جعل الباحثين يضطربون فى قضية الاستشهاد بالحديث عند سيبوبه ، ويختلفون فى عدد الأحاديث المستشهد بها من ناحية أخرى ، ويختلف الدارسون حول الأسباب التي كانت وراء عدم تصريح سيبوبه بنسبة هذه الأحاديث إلي الرسول صلى الله عليه وسلم .

فقد ذهب أحد الباحثين:" إلى أن عدم تصريح سيبوبه بنسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، مبعثه أن سيبوبه يدرك أن كلام الرسول له قداسته التي تحتم عليه أن يكون دقيقا فيما يثبته فى كتابه من عبارات ، وألفاظ نسبت إلى الرسول ، وتقتضي منه هذه الدقة – بالطبع – الرجوع إلى

---

200 انظر فهارس الأستاذ عبد السلام هارون للكتاب 5 / 29

201 - انظر دور الحديث النبوي فى التعقيد النحوي للباحث محمد أحمد العمروسى ، رسالة دكتوراه بدار العلوم ، رقم 842 سنة 1982 م ، صـ 158 – 159

مادون من كتب الحديث ، أو التثبت من رواة الحديث قبل أن يعتمد على نص الحديث ، و إلا تبوء مقعده من النار إذا تقول على رسول الله مالم يقله أو حرَّف – من غير عمد – بعض ألفاظه الثابتة عن الرسول ، ومن ثم اكتفى بذكر لفظ الحديث دون أن ينص على نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم "[202] .

اما الفراء (ت 207 هـ) ، فقد ذكر أبو حيان فى شرح التسهيل أن الفراء من النحاة السابقين الذين أهملوا الاحتجاج بالحديث الشريف ([203]) ، إذن فموقف الفراء هو موقف العلماء الأوائل من الحديث النبوي ، حيث لم يتخذه مصدرا من مصادر الاستشهاد شأنه فى ذلك شأن سيبويه ، فقد استشهد بالحديث النبوي فى ستة عشر موضعا تقريبا ، نصفها للاستشهاد اللغوي والنصف الأخر للاستشهاد النحوي ([204]) ، لكن حاول الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن يؤكد أن الفراء من أوائل الذين احتجوا بالحديث النبوي بقوله :"

---

202 - السابق ، صـــ 160 .
- الاقتراح للسيوطى ص 41 .203
- أصول النحو فى معاني القرآن للفراء ، ص 154 .204

أما الاحتجاج بالحديث فكان مظهرا قويا من مظاهر النزعة السفلية عند الفراء ، مخالفا بذلك مذهب المعتزلة من جهة ومسلك علماء اللغة الأوليين من جهة أخرى"[205]

أما عن احتجاج المبرد بالحديث النبوي فهو لم يخرج عن نهج شيوخه، فقد استشهد بستة عشر حديثاً فى المقتضب، وهى نسبة ضئيلة إذا لحظ أن شواهده الشعرية بلغت واحداً وستين وخمسمائة شاهداً، وشواهده من القرآن أكثر من خمسمائة آية .[206]

إذن فموقف المبرد ، هو موقف العلماء الأوائل من الحديث ، حيث لم يتخذه مصدراً من مصادر الاستشهاد شأنه فى ذلك شأن سيبويه ، ويقول الدكتور فاضل صالح السامرائى عن احتجاج ابن جنى(ت 392 هـ) رداً على ما رآه الشيخ محمد الخضر حسين ، من أن ابن جنى كان يستشهد بالحديث ،

أبو ذكريا الفرار ومذهبه فى النحو واللغة للدكتور أحمد مكي 205 - الأنصاري ص 88 ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية نشر الرسائل الجامعية القاهرة ، 1384 هـ .

- دور الحديث فى التقعيد النحوي ص 173 .206

ويحتج به ([207]) فيقول : "أنا لم أجد فى كتبه التي بين يدي ما يؤيد ذلك ، فلم أراه مرة جعل حديثا أصلاً يرجع إليه فى تقرير قاعدة أو إثبات نص لغوى ، و إنما يورد فى النادر حديثاً للاستئناس به ، أو الاستشهاد به فيما لم يجزم قاعدة ولم يقرر أصلا جديدا" ([208]).

وكذلك كان الحال عند الأنبارى(ت 577 هـ) من الاستشهاد بالحديث الشريف يختلف عن موقفه من القرآن والقراءات ، فعلى حين اعتمد على النص القرآني والقراءات ، فإننا نجده نادراً ما يعتمد على الأحاديث فى استشهادا ته ومسائله، يضاف إلي هذه الندرة فى الاحتجاج بالحديث أنه قد تكون العديد من هذه المواضع لا صلة لها بالاستشهاد النحوي، أو اللغوي ([209]) .

---

207 - دراسات فى العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حسين ، ط 2 سنة1380 هـ 1960م ، نشر المكتبة الاسلامية دمشق / مكتبة دار الفتح دمشق ، ص 168.

208 - ابن جنى النحوي صـ 134 ، للدكتور محمد صالح السامرائى ، دار النذير للطباعة بغداد، 1969 م.

209 - أصول النحو عن الأنبارى صـ 226

كل ما سبق يقرر حقيقة ثابتة ألا وهى انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي ، فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة بعد من غير مناقشة ، ولا نظر إلا ما كان من " ابن خروف "(ت 609 هـ) ، وابن مالك(ت 672 هـ) فى القرنيين السادس ، والسابع الهجريين .

ولذلك يقول أبو حيان: " إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب ، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، و الخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ،وكمعاذ ، والكسائى ، والفراء ، وعلى بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا- يعنى الاستشهاد بالحديث- وتبعهم على هذا المسلك المتأخرين من الفريقين ،وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد ، و أهل الأندلس". ([210])

يقول الدكتور محمد عيد:" ويبدو من هذا النص السابق أن الانصراف عن السنة ، والاحتجاج بها بقى عادة مرعية ،

---

[210] - خزانة الأدب حـ 1 / 10

وعرفا متوارثا لدى النحاة على اختلاف مذاهبهم ، ومواطنهم - بصرف النظر طبعا عما أفاده منها أصحاب المعاجم كابن فارس ، والأزهري ، وابن برى ، وعن تطبيق القواعد عليها فى كتب شرح الحديث – وكأنما أصبح أمراً مسلماً ألا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف ، حتى كان "ابن مالك " فى القرن السابع الهجري !! فاعتمد على الحديث مخالفا فى ذلك عرف من سبقوه وناقش بذلك كثيرا من آراء السابقين عليه ، وعند ذلك فقط برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعاً جديراً بالبحث ، والنظر ، و تنازعتها اتجاهات ثلاثة"([211]).

ولقد حاول العديد من الدارسين أن يقدم تفسيراً مقنعا ؛ لانصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النبوي ، نأخذ من هذه المحاولات على سبيل التمثيل لا الحصر ([212]):

---

[211] الاقتراح ص 40 - 41 ، الرواية والاستشهاد باللغة ، للدكتور محمد عيد ص 120 - 121 .

[212] انظر الأصول للدكتور تمام حسان ، 100 وما بعدها ، الاقتراح ص 41 - وما بعدها ، أصول النحوي في الخصائص لابن جنى ، ص 54 وما بعدها ، أصول النحو عند الأنبارى صـ 219، وما بعدها خزانة الأدب للبغدادي ، حـ 1 / ص 4 – 7 .

ما قاله الدكتور على أبو المكارم : "ترى ... ما السر وراء هذا الصمت من جانب النحاة إزاء حجية الحديث ؟ نحسب أن من الواجب للوقوف على حقيقة موقف النحاة ، والمؤثرات فى هذا الموقف أن نربط بين ظواهر ثلاث تتشابه نتائجها إذ تلحظ:

أولا – إن النحاة سرعان ما توقفوا فى مجال السماع عند البادية لا يتجاوزونها إلي الحضر، ثم إنهم .

ثانيا- امتنعوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة وهم .

ثالثا – امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث فى مجال الاحتجاج ، وهذه الظواهر الثلاث- تسلم فى الواقع – إلي نتيجة واحدة ، وهى أن نحاة هذه المرحلة كانوا فى غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية ، وعلى العكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ، ولعل السر فى هذا التطور أن النحاة فى القرنين الأولين وجدوا مصدراً خصباً للمادة اللغوية لا يكاد ينفد . وهو السماع . فاستغنوا بذلك عن الرجوع إلى المصادر المشكوك فيها ، أو التي ظنوا أنها قد تأثرت ، ولو إلى مدى محدد – بما شاع فى لهجات الحضر من ظواهر – فهذا :

أولها الغنى عنهما ، والثاني : عدم الثقة فيها ، وهذان السببان قد أصابهما قدر من التغير كبير فى القرن الرابع ، فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية فى تلك المصادر الثلاثة ، فقد انقطع سيل السماع "([213]) .

فى حين يرى الدكتور محمد عيد أن التحرز الديني هو السبب المقنع لانصراف النحاة عن الاحتجاج بالحديث النبوي.([214])

فيقول : " وإنما المقنع حقا الاعتراف بحقيقة الأمر الذى صرفهم عن هذه النصوص الموثقة – أي : الحديث النبوي – وحقيقة الأمر – إن لم يجانبنى الصواب - كان التحرز الديني تماما كما حدث فى القرآن ، وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذاك حين طرحت الفكرة للبحث والنظر، فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن القرآن لا يحتج به فى اللغة ، بينما صرح بذلك بعض العلماء فى نصوص السنة ، وذلك تبعا لاختلاف درجة

---

[213]. أصول التفكير النحوى ص 39 -

[214]- انظر الرد على هذا التفسير فى أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربي 101 – 102

التنزيه ، والتقديس في نفوس العلماء خاصة ، والناس عامة بين القرآن ، والسنة"([215]) .

ولقد أدى هذا الموقف من النحاة الأوائل إلى انقسام النحاة فيما بعد إلى ثلاثة أقسام ، طائفة تسير على منهج النحاة الأوائل ، فمنعت الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقا ، وأخرى أجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا ،وثالثة اتخذت موقفاً وسطاً فى الاستشهاد بين المانع والمجيز، ولكل براهينه التي يدعم بها رأيه.

مذهب المانعين

وهؤلاء يمثلون أغلب النحاة ، وكان على رأس هؤلاء المانعين ؛ أبو حيان النحوي(ت 745 هـ) ،وشيخه أبو الحسن الضائع (ت 680 هـ) ، وحجتهم فى ذلك تقوم على دليلين .

الأول : أن الرواة جوزوا النقل المعنى .

---

[215] **الرواية والاستشهاد باللغة ص 131 .**

الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث ، لأن كثيراً من الراوة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن فى نقلهم.

وفى ذلك يقول أبو الحسن بن الضائع (ت 680 هـ) فى (شرح الجمل) :" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي فى ترك الأئمة كسيبويه ، وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا فى ذلك على القرآن ؛وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث ؛ لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله علية وسلم ؛لأنه أفصح العرب". ([216])

وكان أبو حيان (ت 745 هـ) أول من أشار إلى هذين السببين فى (شرح التسهيل) فقال : " إنما ترك العلماء بذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن فى إثبات القواعد الكلية ، وإنما كان ذلك لأمرين أحدهما :أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل

---

[216] - انظر الاقتراح ص 43 ، خزانة الأدب حـ 1 / 10

بتلك الألفاظ جميعا نحو ما روى من قوله:" زوجتكها بما معك فى القرآن" ،"ملكتكها بما معك "، "خذها بما معك" ،وغير ذلك من الألفاظ الواردة فى هذه القصة .....، ومن نظر فى الحديث أدنى نظر عَلِمَ عِلْمَ اليقين أنهم إنما يرون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما ورد من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون .... ، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله صلى الله وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها"([217]).

من هنا أنكر أبو حيان على ابن مالك (ت 672 هـ) إجازته الاستشهاد بالحديث مطلقا
بقوله: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ؛ و المتأخرين سلك هذا الطريق غيره ".([218])

---

217 - انظر السابق صـ41- 42 ، خزانة الأدب حـ 1 / 11
218 - الاقتراح ص 40

وقد عدّ الدكتور / محمد عيد السيوطى من هذه الطائفة التي منعت الاستشهاد بالحديث النبوي بقوله :"وتفهم أيضا من كلام السيوطى ، وعرضه للموضوع فى كتاب الاقتراح ، موافقته على هذا المنهج ، وتأييده" ([219]).

ويقول ا لدكتور محمد عيد معترضا على ما احتج به المانعون للاحتجاج بالحديث فإن: "

ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعة ، ودراسة اللغة واستنباط قواعدها ، إذ التقى الاثنان والأولى توثق النص والثانية تجتهد وتقعد، فكان مقتضى الأمر أن يستخدم الحديث ،لكن ذلك لم يحدث !!

ويضاف إلى ذلك الأدلة التي ساقها من سوغوا الاحتجاج بالحديث ، وفى ضوء هذه الأدلة تبدو أدلة من رفض الاحتجاج به غير مقنعة، فالرواية بالمعنى – إن صحت الفكرة – قد تكون محل نظر فى الوجه الدينية بمعنى : أن ذلك لفظ الرسول نصا أم لا ؟ ولكن الاستشهاد بها لغويا لا حاجة به إلى هذا النظر والتوقف إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية فى وقت كان

---

[219] - انظر الرواية والاستشهاد باللغة ص 132

يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص، علاوة على ما قاله المسوغون للاستشهاد به من أنه لا يشترط فى نصوص اللغة اليقين والقطع .... وأغلب الظن أن العناية بها – أي نصوص السنة – كانت أشد وأقوى من العناية بالنصوص الأخرى التي رويت عن عصر الاستشهاد متناقلة عبر عصور طويلة سابقة مشافهة أو كتابة ، كما أثبت ذلك وأكده كثير من الدارسين للأدب فى العصر الحديث ، وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم ويكثر فى الحديث فقد كان ذلك موجوداً أيضا فى غير نصوص السنة من مادة اللغة التى اعتمد عليها النحاة ، ومع ذلك قبلت فى الدراسة من غير معارضة أو رد ؛ لأن العبرة كانت بغلبة النص لا بلحن الأفراد" ([220]).

وذهب الدكتور رمضان عبد التواب معترضا على ما احتج به المانعون للاحتجاج بالحديث بقوله : "وبعد أن قمنا بالدراسات المشار إليها من هنا يتبين لنا بالدليل القاطع بطلان العلتين اللتين ذكرهما العلماء ؛ لابتعاد النحاة منذ سيبويه عن الاستشهاد بالحديث، ولعل السبب الحقيقي فى أحجام النحاة عن الاستشهاد بالحديث إيثارهم الابتعاد عن مواطن تذل فيه الأقدام

---

[220] الرواية والاستشهاد باللغة ص 126 – 127

بعد شيوع الوضع فى الحديث فى العصور الإسلامية الأولى ،

وكثرة اتهام بعض الناس لبعض لهذا الوضع"([221]) .

فى حين ذهب الدكتور عبد الرحمن السيد إلى أنه :" إذا كنا نحتج بكلامهم الذي أنشأوه فلأن تحتج بكلامهم الذى نسبوه إلى النبي ، أو بالألفاظ التى عبروا بها بالمعنى الذى فهموه عن النبي من باب أولى ، وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عربا ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم "([222]) .

والحق أن قول المانعين بأنه وقع اللحن فى كثير من الأحاديث ، يجاب عنه بأن كثيراً مما ورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه فى الصحة ، وقد ألف فى هذا الباب ابن مالك كتابه "التوضيح فى حل مشكلات الجامع الصحيح " ، وذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين أنها من قبيل العربي الصحيح ، كما أن كثيراً مما ينكره اللغوي ، ويعدّه لحنا يأتي لغوى آخر فيذكر له وجها مقبولا ، يضاف إلى ذلك أن وجود

---

[221] ـ انظر من مشكلات الدرس اللغوي فى العربية ، مجلة منبر الإسلام، ص 43 السنة 60 – العدد 2- صفر 1422 هـ مايو 2001 م

[222] ـ مدرسة البصرة نشأتها تطورها د/ عبد الرحمن السيد ، توزيع دار المعارف بمصر ، ط1 سنة 1388هـ -1968 م ، ص 257 .

ألفاظ غير موافقة للقواعد المطردة، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإذا وقع فى رواية بعض غلط أو تصحيف ، فالأشعار يقع فيها الغلط أوالتصحيف، وهى حجة من غير خلاف "[223] .

مذهب المجيزين

أما المجيزون فأغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم ، إذ كان هدفهم المعنى ، فلا مجال إذن من التحرج من الاستشهاد بالحديث النبوي ، فنظرة إلى معاجم (التهذيب) للأزهري ، و (الصحاح) للجوهري ، و (المخصص) لابن سيده ، و الجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ،و الفائق للزمخشرى كافية لد حض ما أدعى أبو حيان" ([224]).

أما من احتج بالحديث من النحاة فقد قيل إن من أوائل من احتج بالحديث الزمخشرى (ت 538 هـ) ، فقد ذهب إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق من المحدثين ([225]).

---

223 انظر دراسات فى العربية وتاريخها ، ص 175- 176

224 - انظر أصول النحو لسعيد الأفغاني 44

225 - القياس فى اللغة العربية ، للسيد محمد الخضر حسين ط بالمطبعة السلفية ومكتبتها سنة 1353 م ، ص 35

وكذلك ابن خروف (ت 609 هـ) يقول ابن الضائع (ت 680 هـ) فى شرح الجمل: كان" ابن خروف " يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه ، فليس كما يرى" ([226]) .

وعلى رأس هؤلاء المجيزين ابن مالك (ت 672 هـ) ، وابن هشام (ت 761 هـ) فقد أكثر الأول من الاستدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب ، ولا سيما فى كتابه التسهيل إكثاراً أنكره عليه أبو حيان شارح التسهيل ([227]).

أما ابن هشام فهو تلميذ أبو حيان ونقيضه فى مذهبه إزاء الحديث ، فقد كان كثير المخالفة لشيخه أبى حيان ، شديد الانحراف عنه ([228]).

وكانت حجتهما وحجة من تابعهما من النحويين ما ذكره ابن الدمامينى فى (شرح التسهيل) ردا به على أبى حيان ،

---

226 - انظر الاقتراح / 43 وانظر خزانة الأدب حـ 1 / 5

227 - الاقتراح صـــــ89 ، وانظر فى أصول النحو العربي للأستاذ سعيد الأفغاني ص 45 .

228 - انظر بغية الوعاة / 293

والذي يستنتج منه رأيهم بأن:" اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ما لظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أن يغلب على الظن أن ذلك المنقول المجتمع به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل لاسيما والتشديد فى الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى ، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذى لا ينافى وقوع نقيضه ... وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقرير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دوّن ذلك المبدل على تقرير التبديل ، ومنع من تغيره ، ونقله بالمعنى" ([229]) .

فإذا كان الادعاء بأن الأحاديث دونت قبل فساد الألسنة غير مطابقة لتاريخ تدوين الحديث، فالواقع إن أول تدوين للحديث وقع فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وممن كان

---

229 - انظر خزانة الأدب حـ14/1

يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أما تدوينه فى كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن العزيز(ت 101 هـ) ، وقيل إن أول من دون الحديث ، محمد بن مسلم الزهرى (ت 124 هـ) ، وقيل سعيد بن أبى عروبة (ت 156 هـ) ، والربيع بن صبيح (ت 160 هـ) ([230]).

لكن يستدرك الشيخ محمد الحضر حسين قائلا : "والذي نستفيده من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم فى العربية، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك يساعد على روايتها بألفاظها ، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد فى رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم فى الرواية، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة فى الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه ."([231])

230 - انظر دراسات في العربية وتاريخها 172 ، وانظر فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ، ص 46 ، 74 .
231 انظر دراسات فى العربية وتاريخها ص 175

مذهب المتوسطين

يأتي على رأس هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبى (ت 790 هـ) فأنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة يقول :" لم نجد أحدا من النحويين يستشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة ؛ لأنها تنقل بالمعني وتختلف رواياتها وألفاظها"([232]) .

ولقد رأى أن الحديث ينقسم إلى قسمين " قسم يعنى ناقلة بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقلة بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حُجْر ، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية". ([233])

---

[232] - 3 خزانة الأدب للبغدادي حـ 1 / 12 .
233 - خزانة الأدب حـ1 / - 12 ، 13

ثم يرد ما ذهب إليه ابن مالك بقوله :" وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذى لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقا ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف ، فإنه أتى بأحاديث فى بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أم هي لمجرد التمثيل والحق إن ابن مالك غير مصيب فى هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف". ([234])

فهكـذا نلاحظ أن الشاطبى لا يطرح الأحاديث جملة ، كما لا يقبلها جملة بل يفرق بينهما .

وقد كان من أشد المحدثين دفاعا عن الحديث الشريف ، ووقف موقف المعتدلين الشيخ محمد الخضر حسين ، ويُعَد أبرز من كتب فى هذا الموضوع ([235]) .

---

234 - السابق حـ1 / 13

235 انظر بحث له بعنوان الاستشهاد بالحديث فى اللغة بمجلة اللغة العربية بالقاهـرة مج 3 سنـة 1936 ، 197 – 210 وأعيد نشره فى كتابه دراسات فى اللغة العربية وتاريخها 66 – 180 ، وانظر فى كتاب القياس فى اللغة العربية بحث بعنوان الحديث الشريف 32 – 38 .

وهنا يبرز سؤال البحث إذا كان هذا موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف فما موقف ابن السراج منه؟ جواب ذلك فى الحديث التالي :-

موقف ابن السراج من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:-

إذا تأملنا كتاب الأصول لابن السراج فإننا نجده يقف من الاستشهاد بالحديث النبوي موقفا يختلف عن موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته ، فعلى حين اعتمد النص القرآني وقراءاته فى العديد من المواضع ، فإننا نجده نادرا ما يعتمد على الحديث النبوي فى استشهادا ته ومسائله ، فإذا كانت شواهده القرآنية بلغت ثلاثمائة واثني عشر شاهدا احتج بها فى مسائل نحوية وصرفية ولغوية عديدة ، فإن شواهد الحديث النبوي لا تتجاوز أربعة شواهد ، ويضاف إلى هذه الندرة فى الاحتجاج بالحديث أنه لم يصرح بنسبة الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذه المواضع كلها إلا فى واحد منها فقط.

شواهد الحديث النبوي فى كتاب الأصول

تراوح استشهاد ابن السراج بالحديث النبوي بين تقرير قاعدة نحوية ، أو تقرير قاعدة لغوية

فمن النوع الأول ما جيء به لتقرير قاعدة نحوية :

1- ما يتعلق بإن :-

استشهد بقوله :" وتقول لبيك إن الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت أنّ الحمد". ([236])

فقد جاء بهذا الشاهد دليلا على جواز فتح همزة إن وكسرها ، وقد سبق هذا الشاهد شاهد قرآني تلاه شاهد من الشعر. ([237])

2- ما يتعلق بالصفة المشبهة باسم الفاعل: -

استشهد بقوله :" ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذي الحجة ([238]) دعما لقاعدة نحوية ، هى" أن

---

[236] انظر الحديث بصحيح البخاري للإمام البخاري أبى عبد الله محمد بن إسماعيل ، ضبطه ورقمه وذكر تكرار مواضعه وشرح ألفاظه وجمله وخرّج أحاديثه فى صحيح مسلم ، ووضع فهارسه د/ مصطفى ديب البُغَا دارا بن كثير دمشق بيروت – ط3 سنة 1407 هـ -1987 م حـ 2 / 561 ، 562 الحديث رقم 1474، كتاب الحج باب التلبية ، وفى صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة ، كتاب الحج باب التلبية وصفاتها ووقتها ج2 /841 ، حديث رقم 1184 .

[237] - الأصول 1 / 271 – 272

[238] انظر الحديث فى الجامع الصغير من حديث البشير النذير للإمام السيوطى تحقيق حمدي الدمرداش ج4 / 1608 رقم 8013 ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وأرضاه ، ط5 سنة 1405هـ 1985 بيروت ج1 / 346 ، الجامع الصحيح ، وهو سنن الترمذي لأبى عيسى محمد بن عيسى صوم حـ 3 / 121 مع اختلاف طفيف ، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه 2 / 32 .

سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه ، فهى ترفع الفاعل إذا كان مضمرا فيها وكان ضمير الأول الموصوف ، وترفع الظاهر أيضا إذا كان فى المعني هو الأول".([239]) وقد تقدم شاهد من كلام العرب اليومى على الحديث عند بنائه للقاعدة .

3-باب ما يُسكن استخفافاً فى الاسم والفعل:

استشهد بقوله:" فبها ونِعْمت".([240])

قال:" ومما أُسكن من هذا الباب قولهم:شِهْدَ ، ولِعْبَ ، في: شَهِدَ ، ولَعِبَ،ومثل ذلك: نِعْمَ، وبِئْسَ إنما هما "فَعِلَ" ومثل ذلك : فبها ونِعْمَتْ ،وبعض العرب يقول :نِعْمَ الرجلُ" .([241])

ما جيء به لتقرير قاعدة لغوية

- ما يتعلق بتصرف لا :-

---

[239]. الأصول فى النحو لابن السراج حـ 1 / 131 ، حـ 2 / 44

- أخرجه الترمذي في سننه (أبواب الوتر - باب ما جاء في الوضوء 240 رقم497)قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يوم الجمعة - الحديث توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل »

241 الأصول فى النحو لابن السراج حـ 3/159

استشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم :" أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل أي : من لم يأكل ولم يشرب يعنى الجنين"([242]) .

أتى بهذا الشاهد ليؤكد أن لا لنفى الحديث فيما مضى وقد تقدم على هذا الشاهد قوله تعالى :" فَلا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ " ([243]).

تعليق على موقف ابن السراج من الحديث :-

ملاك القول : إن صاحبنا لم يخرج عن منهج جمهور النحاة فى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف ، ولعل السبب الذى أميل إليه فى تعليل هذا الموقف هو استغناء ابن السراج عن الحديث بما ورد من كلام العرب – شعرا ونثرا – والقرآن الكريم.

كلام العرب:-

نقصد بكلام العرب ، شعرهم ونثرهم بما يشمله الشعر من قصيدة ورجز ، وما يشمله النثر من كلام العرب اليومى

---

[242] - انظر صحيح مسلم باب دية الجنين من كتاب القسامة ، حـ 3 /310 ، سنن ابن ماجة باب دية الجنين من كتاب الديات ، حقق نصوصه ، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية / ج 2 / 882 رقم الحديث 2639.

[243] - البلد الآية 11 انظر الأصول 400/1 ، 401

ولهجاتهم وحكم وأمثال ، فقد اعتاد الباحثون قديما وحديثا على تناول كلام العرب وعدّه المصدر الثالث من مصادر المادة ، وليس هذا تعبيرا عن الواقع ، فكلام العرب يعد المصدر الأول فى التقعيد النحوي واستشهادا ته ، وهذ1 ما سنراه.

فإذا أردنا أن نبرز مكانة هذا المصدر عند ابن السراج ، فإننا أولا لابد أن نقف على موقف النحاة من هذا المصدر.

موقف النحاة من كلام العرب:-

لقد وضع النحاة مجموعة من الضوابط تضمن سلامة المادة المجموعة، منها تقسيم المادة إلى متواتر و آحاد ، واشتراطهم العدالة فى ناقل اللغة ... وغير ذلك من الضوابط التي أكثرت كتب أصول النحو من الحديث عن هذه الضوابط ، وأما بالنسبة لكلام العرب – شعرا ونثرا – فقد وضع النحاة ضوابط مكانية وزمانية للأخذ بالمادة من مصادرها الأصلية ، وسوف نهتم هنا بالتحديد المكاني والتحديد الزماني بما يمكن أن يسهم فى تحديد موقف ابن السراج (ت 316 هـ) من هذا المصدر من مصادر السماع .

أ- الإطار المكاني :-

ذهب الباحثون إلى أن المعيار الذي اعتمد عليه النحاة فى الأخذ بلغة بعض القبائل أو طرح الأخرى ؛ هو مدى سلامة لغة القبيلة من الاختلاط بالأمم الأخرى ([244]) ، فقد حدد النحاة عددا من القبائل العربية التي لا يصح أخذ اللغة إلا عنها ، إما لأنها سلمت من الاختلاط بالأعاجم واللحن ، أو أنها أكثر فصاحة من غيرها .

يقول السيوطى نقلا عن أبى نصر الفارابي (ت 398 هـ) فى أول كتابه المسمى " بالألفاظ والحروف) : " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند ا لنطق ، وأحسنها مسموعا ، وإبانة عما فى النفس

---

[244] - انظر أصول النحو عن الأنبارى ص 227

، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس و تميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكِلَ فى الغريب وفى الأعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ، لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قطُّ ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم" ([245]) .

ذهب بعض الباحثين إلى أن نص الفارابي (ت 398 هـ) تكمن أهميته فى أمرين هما :

1- الفارابي هو أول من أشار بوضوح إلى منهج النحاة العرب فى الأخذ عن قبائل محددة .

2- أبو نصر الفارابي (ت 398 هـ) عاصر مرحلة فاصلة ، فقد شهد نهاية الأخذ عن البادية كما سيتضح بعد قليل

---

[245] - الاقتراح ص 44 – 45 وانظر المزهر فى علوم اللغة حـــ 1 / 212 ، للعلامة جلال الدين السيوطى ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشـــيه محمد أحمد جاد المولى – على محمد البجاوى – محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي .

؛ لذا فنصه السابق يكمن اعتباره وصفا دقيقا من أحد العلماء الذين عاصروا هذا الحدث الكبير([246]).

مما لا شك فيه أن اللغويين الأوائل كانوا على وعى تام بهذا المنهج([247]) ،غير أن أقدم النصوص التى تسهم فى وضوح هذا المنهج لا تبدأ إلا مع أبى عمرو بن العلاء ، فهو يذهب إلى أن البادية أصلح الأماكن لأخذ اللغة.

فيقول : " أفصح الناس عليا تميم وسفلى قيس" . (248)

ويحدد مواضع الفصاحة عند الشعراء بقوله : " أفصح الشعراء ألسنا وأعربهم أهل السرات ، وهن ثلاث :وهى الجبال المطلقة على تهامة مما يلى اليمن فأولها هذيل وهى تلى الرمل من تهامة ، ثم علية السراة الوسطى، وقد شركتهم ثقيف من ناحيته منها ، ثم سراة الأزد ، أزد شنوءه وهم بنواالحارث بن كعب بن الحرث بن نضر الأزد ([249]) " .

---

246 أصول النحو فى معاني القرآن للفراء صـ 90
247 السابق ص 85
248 وانظر المزهر فى علوم اللغة حـ 2 / 48
249 ـ السابق حـ 2 / 48

وقد أخذ علماء النحو واللغة هذه المادة ، إما عن أعراب البادية ومشافتهم بالرحلة إليهم ،أو رحلة الأعراب إلى الحضر ، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم ، وإما عن فصحاء الحضر ، وهم ينقسمون إلى فئتين :

الأولى :وهم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر .

والثانية : فيمثلها من يمكن أن يطلق عليهم لقب المثقفين .

ويمثل هؤلاء المثقفين الذين اعتمد عليهم النحاة واللغويين كثير من الشعراء كعمر بن أبى ربيعة ، وجرير ، والفرزدق، والأخطل ،وكثير ، والأحوص ،والكميت، وبشار، ورؤبة ، والعجاج.([250])

ويعلق الدكتور على أبو المكارم على ذلك بقوله:" وإذن ليس صحيحا ما قرره السيوطى من أنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية" .([251])

---

250 - أصول التفكير النحوي ص 27 – 29
251 - السابق ص 29

فها هو سيبوبه أخذ عن هذه القبائل الشعر دون أي قيد ، فنجد مثلا شعراء بكر وتغلب جاءوا فى المرتبة الثالثة بعد شعراء تميم وهو ازن |، وذلك من حيث اعتماده عليهم فى الاستشهاد ، ونجده كذلك يستشهد بشعراء عبد القيس وأياد غسان وقضاعة (252) ، ويمكن أن نزيل هذا التناقض بين ما هو نظري ، وما ورد فى نص الفارابي بقوله:"

لم يؤخذ عن حضري قط ، ويقصد النثر لا الشعر ، فهو لم يؤخذ عن الحضر ،ولا عن سكان البراري" .

الإطار الزمانى:

لقد وضع النحاة الأوائل حدا زمانيا للاستشهاد باللغة ، فبالنسبة للمرويات النثرية -غير القرآن والحديث- فقد ذهب الدكتور على أبو المكارم إلى أنها "قسمان : قسم مقطوع بحجيته عند النحاة ، وهو الذى قيل فى فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده .

أما القسم الثاني : فهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري ، وأمره يختلف عن القسم

252 انظر شواهد الشعر فى كتاب سيبوبه ص 273 وما بعدها د/ خالد عبد الكريم جمعة ، مكتبة دار العروبة ، بالكويت سنة 1400هـ -1980م

السابق ؛ لأنه إما أن يكون منقولا عن أهل البادية أو منقولا عن أهل الحوا ضر . وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجة" .([253])

وهذا ما أكده الدكتور محمد عيد بقوله:" بأن علماء اللغة الأوائل قد توقفوا مرتين أمام المادة المدروسة ؛كانت أولاها حول منتصف القرن الثاني الهجري ، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك سواء أكان شعرا أم نثرا عن البدو ، أو عن الحضر" .([254])

إذا فالوقفة الأولى عند منتصف القرن الثاني الهجري ، وقبول جميع الروايات قبل ذلك فهو حجة قاطعة ، أما الوقفة الثانية فكانت أمام المرويات التي قيلت بعد منتصف القرن الثاني الهجري ففيها أمران:

فإما أن تكون هذه المرويات النثرية مأخوذة عن أهل البادية فهي حجة ،

---

253 ـ انظر أصول التفكير النحوي ص 40 – 42

254 - انظر أصـول النحو فى نظر النحاة ورأى ابن مضـاء وضـوء علم اللغة الحديثة ، للدكتور محمد عيد، ط عالم الكتب سنة 1989 ، ص123.

و إما أن تكون منقولة عن أهل الحضر فليست بحجة ، وتنتهي هذه الوقفة عن القرن الرابع الهجري .

وهذا ما قاله الأستاذ سعيد الأفغاني : " فأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية ؛ وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء سكنوا الحضر ، أم البادية ".[255]

والأستاذ سعيد الأفغاني يقصد بأقوال العرب : النثر ؛ لأنه يتحدث بعد ذلك مباشرة عن الضابط الذى يحكم الاستشهاد بالشعر .

وأما بالنسبة للشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني ، ويعلل الدكتور على أبو المكارم تفرقة النحاة زمنيا بين زمن الاحتجاج بالشعر ، عنه فى النثر بقوله :" ففي النثر فتحوا الباب لاحتجاج به بعد ما وضعوا لذلك من شروط وحدودا له من قيود، وظل السماع – هو مصدر الرواية الأساس بعد التدوين – موجودا أو معتدا به حتى أوائل القرن الرابع الهجري – أي حتى المرحلة الثانية من القياس، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني... ولعل

---

255 - انظر فى أصول النحو ص 50

السر فى هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولا، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور فى هذه المرحلة ثانيا "(256).

والبغدادي يضع الهيكل النظري للاحتجاج بالشعر فقسم الشعراء إلى " أربع طبقات .

الأولى : طبقة الشعراء الجاهلين ، وهم الشعراء الذين عا شوا فى الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس ، والنابغة ، وزهير، والأعشى .

الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين عاشوا فى الجاهلية وأدركوا الإسلام ، كلبيد ، وحسان بن ثابت .

الثالثة : طبقة الإسلاميين" ويطلق عليهم المتقدمون" وهم الذين عاشوا فى صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية ، كجرير ، والفرزدق .

أصول التفكير النحوي ص 50 [256] -

الرابعة : طبقة المولدين أو يطلق عليهم المحدثون وهم من جاءوا بعدهم كبشار بن برد، وأبى نواس"(257).

وقد اتبع البغدادى تقسيم ابن رشيق فى كتابه العمدة ، فقد أشار ابن رشيق إلى أن طبقات الشعراء أربع جاهلي قديم ، مخضرم وهو الذى أدرك الجاهلية والإسلام . وإسلامي ومحدث ، ثم صار المحدثون طبقات : أولى وثانية وعلى التدرج وهكذا فى الهبوط إلى وقتنا هذا " ([258]) .

ولقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، ولم يستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة ، فقد ذكر البغدادي خلافا في الأخذ عنها معتمدا فى ذلك على أن أبا عمرو بن العلاء ،وعبد الله بن إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة كانوا يلحنون الفرذدق والكميت و ذا الرمة وأضرابهم فى

انظر خزانة الأدب حـ 1 / 5 - 6 ، المزهر حـ 2 / 257489 -

258 العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقضه لابن رشيق أبى على الحسن بن رشيق القيروانى الأزدى
390-456 من الهجرة ، حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محيي عبد الحميد ، ط3 ، صفر 1383 هـ - 1963 م حـ 1 / 113

عدة أبيات ، وكانوا يعد ونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا فى عصرهم ، والمعاصرة حجاب(259) .

ويرى الدكتور على أبو المكارم أن طعن هؤلاء النحاة فى بعض أبيات الفرذدق ، والكميت ، وذى الرمة لا يعنى إسقاط الاحتجاج بسائر أشعارهم ،حيث يقول :" إذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفا بكل إنتاجه اللغوي ، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض
الأخطاء نتيجة للخطأ أو الوهم . ومن ثم فإن النصوص هي أساس الاحتجاج وليس
الشعراء أصحاب هذه النصوص ... "([260]).

أما شعراء الطبقة الرابعة فلم يستشهدوا بشعرهم مطلقا ، وهو الصحيح عند معظم النحويين .

وقد أشار البغدادي إلى موقف النحاة من الطبقات الأربع بقوله : " فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة

- خزانة الأدب 1 /2596

260 - انظر أصول التفكير النحوي ص 46

فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق منهم واختاره الزمخشرى " ([261]).

يقول السيوطى : " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين
، والمحدثين فى اللغة والعربية " ([262]).

لكن الجانب التطبيقي للنحاة هل التزم بذلك وبعد عن الاستشهاد بشعر المولدين ؟

فقد قال الزمخشرى عن أبى تمام :" وهو و إن كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة ،فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه "([263]).

فها هو أبو على الفارسي يستشهد ببيت لأبى تمام ؛وهو من المحدثين (264).

261- خزانة الأدب 1 / 6
262 - الاقتراح ص 56
263 - الكشـــاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ت 528هـ، ط3 ، سنة 1407 هـ 1987م ، ط دار الريان بالتراث، ج1 /87.
264 - الإيضـاح العضـدى لأبي على الفارسـي ت حسـن شـاذلى فرهود ، القاهرة سنة 1969 م/ 1389 هـ ، ص 102

ولقد استشهد ابن جنى بكلام المولدين شعرا ونثرا (265) .

ولقد حاول أحد الباحثين تبرير ما فعله هؤلاء النحاة بتأثير المذهب الكلامى ، والاعتزال على النحاة ([266]).

ولقد قيل:" إن سيبوبه احتج بشعر بشار بن برد ، وهو أول شعراء هذه الطبقة

يقول السيوطى :" أول الشعراء المحدثين بشار بن برد ، وقد احتج سيبوبه فى كتابه بشعره تقربا إليه ؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره "([267]).

لكن الصحيح أنه لا يحتج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المولدين ، أو المحدثين .

---

265 - انظر أصول النحو فى الخصائص لابن جنى ص 102
266 - انظر أثر العقبيد وعلم الكلام فى النحو العربىص 114-115
267- الاقتراح ص 55

وأخيرا ، فإن الاحتجاج بالشعر قد خُتم بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج ، فقد نقل ثعلب عن الأصمعي قال :" خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج"([268]).

الاستشهاد بكلام العرب عند ابن السراج

1- الشعر

أكثر ابن السراج من الاستشهاد بالشعراء المخضرمين والجاهليين ، فبلغ عدد الشواهد التى استشهد بها للأعشى واحدا وعشرين شاهدا، والنابغة أحد عشر شاهدا ، وامرئ القيس ،وزهير بن أبى سلمى لكل منهما تسعة شواهد، وحسان بن ثابت ستة شواهد ، ولبيد خمسة شواهد ، وغير هؤلاء كثير من الشعراء الجاهلين والمخضرمين استشهد بهم .

---

268 - السابق 55

2- أما الشعراء الإسلاميون فالاستشهاد بشواهدهم لا تقل عن الطبقتين السابقتين ، منهم رؤبة ستة وعشرون شاهدا ، والعجاج سبعة عشر شاهدا، و جرير استشهد له بسبعة عشر شاهدا ، و الفرزدق ثلاثة عشر شاهدا ، وذو الرمة اثنا عشر شاهدا وغيرهم.

3- استشهد ابن السراج بشعراء ضعفهم النحاة الأوائل وهم : أبو داود الإيادى واستشهد له بشاهد واحد ، وأمية بن أبى الصلت استشهد له بثلاثة شواهد .

إذن يمكن القول بأن ابن السراج التزم فى أخذه عن الشعراء بما حدده النحاة من إطار زماني ، فلم يتجاوز ما قرره النحاة ، وهذا يتضح من خلال الشواهد التى أمكن نسبتها إلى قائليها .

<u>شواهده الشعرية:</u>

استشهد أبو بكر بن السراج بالشعر فى أماكن عديدة من كتاب الأصول بما يثبت عن العرب الفصحاء ، ، ولم يورد شاهدا ، أو يحكم عليه ما لم يتأكد لديه أن هذا الشاهد لم يثبت عن العرب ، أو أنه فهم على غير وجهة الصحيح ، ومن الممكن أن

نصنف الشواهد الشعرية التى أوردها ابن السراج ، و اطمأن إلى صحة ثبوتها عن العرب الفصحاء إلى ثلاث طوائف .

الأولى : وهى تمثل كثرة ما استشهد به من الشعر للغات العرب المختلفة ، أو لهجات بعض قبائلهم أو تعزيز القواعد ، وهى من السعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها .

الثانية : تمثل ما اضطر إليه قائلة لضرورة الشعر، فهو عربي فصيح ، ولكن لا ينبغي أن يرد فى السعة لأن للشعر ضروراته وأحكامه .

الثالثة : تمثل ما جاء شاذا على خلاف المقيس أو المسموع ، ولكنه صدر عن عربى فصيح ، فلا يمكن رده أو الحكم عليه بالخطأ ، أو تضعيف روايته .

فمن شواهد الطائفة الأولى التي جاءت لتقرير قاعدة :

كقوله فى باب كان وأخواتها ([269]):"

واعلم : أن خبر كان إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا والأصل أن يكون منفصلا ، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ

---

[269] - الأصول حـ 1 / 91

، تقول كنت إياه وكان أياى ، هذا الوجه ؛ لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال ، ويجوز كأنني وكنته ، كقولك : ضربني وضربته ؛ لأنها متصرفة تصرف الفعل ، فالأول استحسن للمعنى ،والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود .

فإنْ لا يَكُنْهَا أَو تَكُنْهُ فإنَّه
أَخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانهَا "(270)

فهنا أراد ابن السراج أن يثبت أن كان تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي .

كذلك استشهد للغة من يجرى" بنين وسنين " و بابه ما حمل على جمع المذكر السالم يجرى مجرى "غسلين" فى إثبات الياء وإعرابه بالحركات على أن النون بدل الإعراب بالحروف ، وهى اللغة الأفصح ، "واستشهد بقول الشاعر :

---

[270] البيت من بحر الطويل انظر ديوان أبى الأسود الدؤلى حققه وشرحه - وقدم له عبد الكريم الدجيلى، ط1 ، سنة 1373 هـ - 1954 م شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة بغداد ، ص 189، والكتاب ج1/ ،46 والمقتضب ج98/3

حَيْدَةُ خالى ولَقُيطٌ وعَلى
وحَاتمُ الطائىُّ وَهَّابُ المئيِ (271)

قال أبو الحسن: وهو مذهب، وهو قول يونس يعنى الياء

قال: والقياس الجيد عندنا أن يكون" سنين" فعلين " ، مثل " غسلين " محذوفة ، ويكون قول الشاعر: سنى والمئى مرخما. فإن قلت : فإن " فِعْلينَ" لم يجيء فى الجمع وقد جاء" فعيلْ" نحو كليب ، وعبيد ، وقد جاء فيه ما لزمه" فِعيل" مكسور الفاء نحو: "مئين " ، فإن من الجمع أشياء لم يجيء مثلها إلا بغير اطراد ، نحو:" سَفْرٍ " وقد جاء منه ما ليس له نظير نحو: عدى ، وأنت إذا جعلت "سنين "فُعِيلا جعلت النون بدلا ، والبدل لا يقاس ولا يطرد ، ومخالفة الجمع للواحد قد كثر ، فإن تحمله على مالا بدل فيه أولى ، وليس يجوز أن تقول : إن الياء فى سنين أصلية ، وقد وجدتها زائدة فى هذا البناء بعينة

الخصائص ج 1 / 1- البيت من بحر الرجز وهو لامرأة من بنى عقيل ،312 والخزانة 7 / 357 ، وأمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة بن الحسنى العلوى 450هـ - 542 ت ودراسة د/ محمود الطناحى ،مكتبة الخانجى القاهرة حـ 2 / 163 سنة 1992م

لما قلت : فعلين وفِعلونَ : يعنى أنك تقول سنين يا هذا وسنون ". ([272])

<u>وقوله فى باب الفاعل الذى تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد : "</u>

والإخبار عندي فى هذا الباب عن المفعول قبيح ؛ لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره متصلا إنما هو مجاز ، وعلامات الإضمار ها هنا غير محكمة ؛ لأن الموضع الذى تقع فيه الهاء لا يجوز أن تقع" إياه" ذلك الموقع ، فإجازتهم إياه فى كان وأخواته دليل على علامات الإضمار
لا تستحكم ها هنا .

قال الشاعر :-

لَيتَ هذَا اللَّيْلَ شَهْرا لا تَرى
فيه عَريبا

---

[272] - الأصول حـ 3 / 328 – 330

لَيْسَ إيَّاى وأيَّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا ([273]).

فقال : ليس إيَّاى ولم يقل : ليسنى ، فقد فارق باب ضربنى"([274]).

فقد استشهد ابن السراج بهذا الشاهد الشعري على إتيان الضمير بعد ليس منفصلا ؛ لوقوعه موقع خبرها .

واستشهد فى باب الأسماء الموصولة :

على قول البغداديين الذين على مذهب الكوفيين بأنه ليس من كلام العرب الجمع بين : الذى والذى ولا ما كان فى معناه يقولون : إنه ليس من كلام العرب ، ويذكرون أنه إن اختلف جاز وينشدون :

---

273 من شواهد عمرو بن أبى ربيعة مجزوء الرمل انظر ديوان عمر بن أبى ربيعة ص 120 لا ط لا ت ، الكتاب حـ 2 / 358 ، المقتضب 3 / 98 ، الخزانة 322/5

274 الأصول حـ 2 /118 ، 289 . 274 -

يَهَابُ من النَّفَرِ اللائى الَّذين إذا هُمُ
اللَّئَامُ حَلْقَةَ البَابِ قَعْقَعُوا (275)

قالوا : فهذا جاء على إلغاء أحدهما ، وهذا البيت قد رواه الرواة ، فلم يجمعوا بين " اللائى والذين " يقولون : على هذا مررت بالذي ذو قال ذاك على الإلغاء، فقال أبو بكر :" وهذا عندي أقبح لأن الذي يجعل" ذو" فى معنى الذي من العرب طيء فكيف يجمع بين اللغتين؟"([276]).

واستشهد فى باب الوقف على القوافى ([277]):-

لناس كثيرين من بنى تميم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ولا ينون لما لم يريدوا الترنم، يقولون :

يا أبتــا عَــلَّك أو عَسَــــــاكَنْ([278]).

275 - المقتضب حـ 3 / 130 ، 131 ، الخزانة 77/6
276 الأصول حـ 2 / 354 – 355
277 - الأصول حـ 2 / 386 – 387
278 - فى زيادات ديوان رؤبة عنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى ،منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت ط1 سنة1979 م ص 181 ، من شواهد الكتاب207/4 ، 1 / 388 ، المقتضب حـــــــ 3 / 71 ، الخصائص 2 / 98 ، والخزانة 362/5

ويا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَفنَّ[279]

وقال العجاج :

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمـــى أنَـهَجَـــن[280]

ومن شواهد الطائفة الثانية ، وهى ما تتمثل فيها الضرورة الشعرية:-

من ذلك ما جاء فى باب كان وقواعدها (281)

" والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ؛ لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد ، فمن ذلك قول حسان :

كأنَّ سلافةً مِنْ بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسَل وماءُ(282)

---

279 - انظر ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصـــمعى عنى بتحقيقه د/ عزة حســـن ، مكتبة دار الشـــرق ، بيروت ص 488 ، الكتاب ح207/4 .

280 - من ديوان العجاج 348 ، شواهد الكتاب 207/4 ، الخصائص 1 / 172

281 - الأصول حـ 1 / 83

282 انظر ديوان حسان بن ثابت ص71 تحقيق د/ سعيد حنفى حسنين ، مراجعة حسن كامل السيرافى ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، والبيت من

وقال القطامى:

قفى قبل التفرق ياضُباعا ولا يك موقفٌ منك الودَاعا"

(283)

فقد استشهد بهذين الشاهدين على جعل اسم كان نكرة ، وخبرها معرفة للضرورة.

ومن الضرورات الشعرية ما هو نادر الوقوع ، أو هو من أقبح الضرورات الشعرية قوله:

<u>في باب ما حذف منه المنعوت وذكر النعت</u>

مِنْ أجلكِ يالتَى تيُّمْتِ قَلبى وَأَنْتِ بَخيلةٌ بالوُدِّ عَنّى(284)

بحر الوافر ، من شواهد الكتاب 1 / 49 ، المقتضب 4 / 92 ، والمحتسب 1 / 279

283 **- ديوان القطامى دراسة وتحقيق د / محمود الربيعي الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001، ص 68 ، البيت من بحر الوافر،ومن شواهد الكتاب 2 / 243 ، والمقتضب 4 / 93 ، وارتشاف الضرب 1178 ،ا بن يعيش 91/7 .**

الشاهد من أبيات سيبوبه الخمسين التى لا يعرف قائلها انظر شواهد 284 **-**

الكتاب حـ 2/ 197 ، المقتضب 4 / 241 ، والخزانه 293/2

فقد أدخل يا على " التى " ، وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الألف واللام إلا فى اسم الله عز وجل" (285)

<u>وقوله فى باب ما رخم فى غير نداء :"</u>

وقال زهير :

خُذُوا حظَّكُم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا
أَوَاصرَكمْ والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ (286)

يريد عكرمة .

وقال:

- **الأصول حـ 3 / 463** 285

- **البيت من بحر الطويل ديوان زهير بن أبى سلمى ، دار صادر** 286 **بيروت سنة 1384 هـ - 1964 م ،ص 31 ، ومن شواهد سيبويه 271/2 .**

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو

أَمتَدِحْهُ فإن النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ([287])

يريد : ابن حارثة ، وهذا كثير: وقال فى قوله :

قَوَاطِنَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى (288).

إنه حذف الميم التى هى لام الفعل ، وقلب ألف الحمام ياء ،وأحسن ما قيل فيه : إن الشاعر لما اضطر حذف الألف من الحمام ؛ لأنها مدة ،كما تحذفها من سائر المدود، فصار الحمم فلزمه التضعيف فأبدل من إحدى الميمين ياء ، كما فعلوا فى" تظنيت" (289).

ومن الضرورات ، وهو من أحسنها فى هذا الباب "وقال أبو العباس :لو تكلم بها فى غير شعر لجاز ذلك قوله :

---

[287] - البيت من بحر البسيط ، ومن شواهد الكتاب 272/2، وارتشاف الضرب 2244/5

- هذا الرجز للعجاج الديوان ،295 شواهد الكتاب 1/ 26، 288 والمحتسب 78/1.

- الأصول حـ 3 / 457 – 289459

قَدْ سَالَم الحياتِ منهُ القَدَمَا الأُفْعُوانَ والشَّجاعَ والشّجْعَمَا

وذاتَ قَرنين ضَمُوزاً ضِرْزَمَا ([290])

؛ لأنه حين قال : سالم الحيان منه القدما ، عُلم أن القدم مسالمة ،كما أنها مسالمة، فنصب الأفعوان بأن القدم سالمتها ؛ لأنك إذا قلت : سالمت زيدا ، وضاربت عمرا ، فقد كان منك مثل ما كان إليك ، فإنما صلح هذا لاستغناء الكلام الأول ، فحملت ما بعده بعد الاكتفاء الكلام على مالا يتقض معناه ، وقد قرأ بعض القراء :

" وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثير مِنَ المُشْرِكيَن قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤَهم ([291])

لما استغنى الكلام بقوله : قتل أولادهم حمل الثاني على المعنى ، أي : زينة شركاؤهم ، فعلى هذا نقول: ضُرِبَ زيدُ عبد

البيت من بحر الرجز عبد نبى عيسى وقيل للعجاج ديوانه / 89 ، 290 من شواهد الكتاب ، 1 / المقتضب 3 / 283 ، والخصائص حـ 2 / 432، والخزانة 411/11

الأنعام الآية 137 ، البحر المحيط 4 / 657 . 291 -

الله ؛ لأنك لما قلت: ضُرِبَ زيدُ ،علم أن له ضاربا ، فكأنك قلت: ضربه عبد الله ، وعلى هذا ينشد :

لِيُبكَ يَزيدُ ضَارعُ لخُصومَةٍ [292]

ومن هذا الباب قول القطامى:

فكرتْ تَبْتغيه فَوَافَقَتْهُ علَى دَمِه ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا [293]

لأنه لما قال : وافقته ، علم أنها قد صادفت السباع معه، فكأنه قال : صدفت السباع على دمه مصرعه ".[294]

وقد أفرد ابن السراج للضرورة الشعرية بابا خاصا بها[295] .

---

292 - ينسب لنهشل بن حرى وقيل غيره ، والبيت من بحر الطويل ، والخصائص 2 / 355 ،

293 - البيت من بحر الوافر الديوان ص 81 ، وشواهد الكتاب 1 / 143 ، الخصائص 2 / 428 ، المحتسب 1 / 210

- الأصول حـ3/ 472 ، 294474

- الأصول حـ 3 / 435 فى الحديث عن ضرورة الشاعر295

ومن شواهد الطائفة الثالثة وهى ما يتمثل فيها الشذوذ:-

أمثلة وردت دون أن يكون لها نظير يؤيدها من كلام العرب, فلا قياس يجوز الصورة التى وردت بها ، ولا سماع يجعل منها شيئا مقبولا فى السماع .

كقوله فى باب ابدال الواو مكان الهمزة : "

وأبدلوها فى موضعين بدلا شاذا ، وقالوا: فى فتيان هؤلاء فُتُوّ كما ترى ،وأنشدوا :

فى فُتُوٍّ أَنَا رَابئُهُمْ من كَلالِ غَزْوَةٍ مَاتُوا([296])

وقالوا فى المصدر : فتوة ، فهذا من الشاذ".([297])

وقوله فى باب إبدال اللام :" ([298])

أبدلوا اللام فى " أُصَيْلالِ" من النون ، وذلك أنهم إذا صغروا الأصيل قالوا: أُصيل ،وهو القياس ، وقال بعضهم :

---

[296] - الشاهد لجذيمة الأبراشى من بحر المديد ، الخزانة 404/11

297 - الأصول حـ 3 / 268

298 - الأصول حـ 3 / 275

أُصيلان، فزاد الألف والنون، وهى لغة معروفة، وهذا من الشاذ، فأبدل بعضهم هذه النون لاما فقال : أُصيلال، والأصيل بعد العصر إلى المغرب ، قال النابغة: ([299])

وَقَفْتُ فيها أصيلا لاً أسائلُها أَعيَتْ جَوْباً وَمَا بِالرَّبعِ مِنْ أَحَدِ

ومما جاء كالشاذ ،وهو وضع الكلام فى غير موضعه ، وتغيير نضده([300])

أحسن ذلك قلب الكلام إذا لم يُشكل، فمن ذلك قوله :

تَرَى الثَّوْرَ فيها مُدخلَ الظّلِ رَأسَهُ
وسَائرة بَاد إلى الشَمْسِ أَجْمَعُ ([301])

---

299 - البيت من بحر البسيط ديوان النابغة الزبيانى، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط دار المعارف ، ص ط3 سنة 1991م 14 ،من شواهد سيبويه 321/2

300 - الأصول حـ 3 / 463 – 464

301 - البيت من بحر الطويل لم يعرف قائله من شواهد الكتاب 226/4 ، الخزانة 4 / 235

فالمعنى : مُدْخِلُ رأسه الظل، ولكن جعل الظلَّ مفعولا على السعة وأضاف إليه، و النحويون يجيزون مثل هذا فى غير ضرورة فيقولون :

يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ[302]

وقوله فى باب إبدال الجيم :"

أبدلت الجيم مكان الياء المشددة ، وليس ذلك بالمعروف وأنشدوا :

خالي عويف وأبو عَلج المَطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالعَشِجِّ

وبالغداة فَلَق البرنيبج ([303])

وقد أبدلوها من المخففة ، وذلك ضعيف قليل وأنشد أبوزيد :

302 - هذا الرجز لم ينسب لقائل معين ، من شواهد سيبويه 182/4 ، المحتسب 345 ، وأمالي بن الشجرى 2 / 577 ، الخزانة 4 / 235

303 - هذا الرجز من شواهد سيبويه 182/4 ، والمحتسب 1 / 75 .

يارِبِّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حَجّتجْ فَلا يَزَالَنْ شَاجِحٌ يَأتِيكَ بجْ ([304])

يريدون" حجتى" ويأتيك" بى"، وأنشدوا:

حتَّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا([305])

يريد : أمسيت ، وأمسيا، فهذا كله قبيح ، وليس بالمعروف"([306]) .

مواقف ابن السراج من نسبة شواهده الشعرية:-

ابن السراج فى هذا لا يختلف عن سابقيه من النحاة ، فهو لا يهتم بنسبة الشواهد الشعرية ، فقد بلغ عدد الشواهد المنسوبة إلى أصحابها مائة وخمسين شاهدا ، من أربعمائة شاهد.

1- هناك شواهد نسبها ابن السراج إلى أصحابها :-

---

304 - **المحتسب 1/ 75 سر صناعة الإعراب 1 / 193**

305 **انظر المحتسب 1 / 74 .**

306 - الأصول حـ 3 / 274 – 275

وأكثر من نسب إليهم ابن السراج شواهدهم الأعشى فقد نسب إليه أربعة عشر شاهدا ([307]) ، وجرير نسب إليه تسعة شواهد [308]، والفرذدق نسب إليه ثمانية شواهد ([309]) .

انظر السابق حـ 1 / 239 فى الحديث عن تخفيف أن[307]

ص 247 فى الحديث عن حذف خبر إن

ص 309 فى الحديث عن التمييز

ص 439 فى الحديث عن الضرورة وجعل الكاف بمنزلة مثل

حـ 2 / 27 فى الحديث عن الصفات التى ليست محضة

ص 48 فى الحديث عن البدل ،وهو ما كان من سبب الأول

ص 40 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل

ص 107 فى الحديث عن منع المنتهى بالألف والتاء من الصرف

ص 413 فى الحديث عن ما يذكر ويؤنث

ص 405 فى الحديث عن الهمزتين إذا التقتا

ص 436 فى الحديث عن أفعال جاءت جمعا لعشرة أبنية

حـ 3 / 182 فى الحديث عن أبنية الأسماء الرباعية

ص 454 فى الحديث عن إثبات الألف فى أنا في الوصل ، و إنما يثبت فى الوقت

ص 478 فى الحديث عن تأنيث المذكر على التأويل .

انظر الأصول **حـ 1 / 398 فى الحديث عن لا النافية إذا دخلت [308] - عليه ألف الاستفهام**

ص 268 فى الحديث عن لو 404

ص فى الحديث عن تصرف لا

حـ 2 / 71 فى الحديث عن العطف على عاملين

ص 386 فى الحديث عن الوقف على القوافي

ص 404 فى الحديث عن المذكر والمؤنث

حـ 3 / 477 فى الحديث عن اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

ص / 443 فى الحديث عن تصحيح المعتل

- انظر السابق حـ 1 /180 فى الحديث عن تعدى الفعل[309]

ص 247 فى الحديث عن حذف خبر لكن

ص 425 فى الحديث عن حتى

حـ2/ 397 فى الحديث عن من وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة .

حـ 3 / 17 فى الحديث عن تكسير ما كان فى الصفات عدد حروفه أربعة بالزيادة

ص 467 فى الحديث عن ما إذا أدخلت كافة

ص 469 فى الحديث عن إبدال حرف اللين من حرف صحيح

وامرؤ القيس نسب إليه ثمانية شواهد ([310]) ، وكذلك زهير بن أبى سلمى نسب إليه ثمانية شواهد ([311])، ثم يأتى

- انظر السابق حـ 1 / 242 فى الحديث عن جواب القسم[310]

ص 405 فى الحديث عن تصرف لا

ص 434 فى الحديث عن الأسماء المخفوضة فى القسم .

حـ 2 / 106 فى الحديث عن ما يحكى من الكلم إذا سمى به ، وما لا يجوز أن يحكى

ص 156 فى الحديث عن نصب الفعل بعد أو

ص 364 فى الحديث عن إسكان الاستثقال

ص 392 فى الحديث عن الساكن الذي تحركه فى القوافي

حـ 3 / 229 فى الحديث عن ما فيه زائد ، وهو فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة .

انظر الأصول **حـ 1 / 120 فى الحديث عن نعم وبئس[311] -**

ص 252 فى الحديث عن إضمار الحرف مع إعماله

ص 319 فى الحديث عن كم

حـ2 / 191 فى الحديث عن إعراب الفعل المعتل اللام

ص 388 فى الحديث عن إجراء القوافي فى مجراها لو كانت فى الكلام ولم تكن قوافي شعر

حـ 3/ 228 فى الحديث عن ما فيه زائد مما فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة

بعدهم من حيث الكثرة النابغة الزبيانى نسب إليه خمسة شواهد ([312]).

ومن هؤلاء الشعراء ذو الرمة فقد نسب إليه خمسة شواهد ([313]) .

ص 407 – 449 فى الحديث عن الإدغام

ص 457 فى الحديث عن ما رخم فى غير نداء .

انظر السابق حـ1 / 151 فى الحديث عن المبتدأ والخبر [312] -

ص 207 فى الحديث عن المفعول له

ص 371 فى الحديث عن المضارع للنداء .

ص 289 فى الحديث عن أدوات الاستثناء

حـ 3 / 436 فى الحديث عن صرف ما لاينصرف

-انظر السابق حـ 1 / 388 ، 404 فى الحديث عن ما يثبت فيه [313] التنوين والنون من الأسماء المنفية

ص 432 فى الحديث عن ما يعرض فى القسم وهو حذف حرف الجر .

جـ 2 / 72 – حـ3 /480 فى الحديث عن العطف على عاملين

حـ 2 / 131 ، 3 / 440 فى الحديث عن الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل .

حـ 3 / 461 فى الحديث عن حذف الفاء من جواب الجزاء

2- ابن السراج لا ينسب شواهده الشعرية إلى شخص بعينه ، وإنما ينسبها إلى قبيلة(314) ، وقد ينسب الشاهد إلى قبيلة مع ذكر الشاعر (315)

3- المحققون قد نسبوا كثيرا من شواهد ابن السراج الشعرية إلى أصحابها منها الأعشى ([316]) ، جرير [317] ،

---

[314] انظر السابق حـ 1 / 364 فى الحديث عن الترخيم
ص / 386 فى الحديث عن الأسماء المنفية وهو النكرة الموصوفة .
حـ 2 / 51 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل .
حـ 3 / 461 فى الحديث عن الحذف من المكنى فى الوصل .

315 - انظر السابق حـ1 / 403 فى الحديث عن تصرف لا
316 - انظر الأصول حـ 1 / 134 فى الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل
ص 294 فى الحديث عن الاستثناء المنقطع من الأول.
حـ2 / 171 فى الحديث عن خروج الفعل بعد لن للدعاء
ص 385 فى الحديث عن الوقف على القوافي
حـ 3 / 457 فى الحديث عن حذف التنوين لالتقاء الساكنين
ص 460 فى الحديث عن الحذف من المكنى فى الوصل

317 - انظر السابق حـ 1 / 202 فى الحديث عن المفعول فيه
ص 369 فى الحديث عن المضارع للنداء
حـ 2 / 65 فى الحديث عن العطف على الموضع
ص37 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل
حـ 3 / 377 فى الحديث عن المسائل المبنية من الهمزة

الفرزدق([318]) وذو الرمة ([319]) ، والحطيئة([320]) حسان بن ثابت ([321]) ، وأبو زبيد الطائى([322]) ، علقمة بن عبدة ([323]).

---

318 - انظر السابق حـــ 1 / 303 فى الحديث عن الاستثناء المنقطع من الأول
ص 318 فى الحديث عن كم
حـ 2 / 184 فى الحديث عن إعراب الفعل المعتل اللام
حـ 3 / 450 فى الحديث عن الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة
ص 445 فى الحديث عن تصحيح المعتل ضرورة

319 انظر السابق حـ 1 / 286 فى الحديث عن وقوع الصفة
ص 403 فى الحديث عن تصرف لا
ص 437 فى الحديث عن الأسماء المخفوضة فى القسم

320 - انظر السابق حـ 2 / 155 فى الحديث عن نصب الفعل بعد الواو
ص 3 / 83 فى الحديث عن ما تحذف منه يا والإضافة .

321 - انظر السابق حـــ 1 / 366 فى الحديث عن لا النافية إذا دخلت ألف الاستفهام .

322 - انظر السابق حـــ 2 / 143 فى الحديث عن ما أصله الإضافة إلى اسم فحذف المضاف إليه
حـ 3 / 327 فى الحديث عن لو وجعلها اسما

323- انظر السابق حـــ 2/ 59 فى الحديث عن دخول أم المنقطعة على أدوات الاستفهام
ص 151 فى الحديث عن نصب الفعل بعد حتى
حـ 3 / 339 فى الحديث عن رد الواحد إلى أصله

وضابئ بن الحارث البرجمى([324]) امرؤ القيس ([325]) ، عبد الله بن قيس الرقيات ([326])، فرار الأسدى([327]) ، وجذيمة الأبراشى ([328]) ، عمرو بن قغناس المرارى([329])، المغيرة بن حناء التميمى ([330]) أبو ذؤيب الهذلى([331]) ، سعد بن مالك ([332]) ، عبد مناف بن ربع الهذلى([333]) [6] ، مسكين عبد مناف بن ربع الهذلى ([334]) ، طرفة بن العبد [335] ، دريد بن

---

324 - انظر السابق ح2 / 256 فى الحديث عن إن وأخواتها .
325 - انظر السابق حـ 2 / 385 فى الحديث عن الوقف على القوافي
326 - انظر السابق حـ 2 / 383 فى الحديث عن الوقف على الحرف .

[327] - انظر السابق حـ 1 / 353 فى الحديث عن دخول لام الاستغاثة تعجبا
328 - انظر السابق حـ 3 / 268 فى الحديث عن إبدال الواو مكان الهمزة ،
ص 453 فى الحديث عن إجرائهم الوصل كالوقف
329 - انظر الأصول **حـ 1 / 398 فى الحديث عن لا النافية .**

330 - انظر السابق حـ 2 / 182 ، 3 / 471 فى الحديث عن إعراب الفعل المعتل اللام
ص 458 فى الحديث عن ما رخم فى غير نداء
331 - السابق 2 / 193 ، 3 / 462 فى الحديث عن التقديم والتأخير
332 انظر السابق حـ 1 /389 فى الحديث عن المنفي بلام الإضافة .
333 السابق حـ 3 / 449 فى الحديث تخفيف المشدود فى القوافي .
334 -السابق حـ 1 / 390 فى الحديث عن المنفى بلام الإضافة .
335 - انظر السابق حـــ 2 / 162 ، 176 فى الحديث عن إعراب الأفعال وبنائها
حـ 3 / 189 فى الحديث عن ما زيدت فيه الهمزة
ص 448 فى الحديث عن تخفيف المشدد من القوافي .

الصمة[336] ،المتلمس [337] ، قيس بن زهير العبسي [338]، أبو داود الأيادى[339] ، والأخطل [340]، خداش بن زهير[341] ، النواح الكلابى[342]، مهلهل بن ربيعة [343] المنخل الهذلى[344] الأعور الشني[345] ، قيس بن زريح[346].....

---

336 - السابق حـ 2 / 210 فى الحديث عما ضوعفت لامه .

337 - السابق حـ 2 / 133 فى الحديث عن الأسماء المنفية التى سمي بها الفعل .

338 - السابق حـ 3 / 443 فى الحديث عن تصحيح المعتل .

339 - السابق 2 / 70 فى الحديث عن العطف على عاملين .

340 السابق حـــ 3 / 464 فى الحديث عما جاء كالشاذ وهو وضع الكلام فى غير موضعه وتغير عضد .
حـ 1 / 116 فى الحديث عما جاء للمدح والذم .

341 - انظر السابق حـ 3 / 465 فى الحديث عن التقديم والتأخير .

342 السابق حـ 3 / 477 فى الحديث عن تأنيث المذكر على التأويل .

343 - السابق حـ 2 / 185 فى الحديث عن لو المصدرية .

344 - السابق حـ 3/ 444 فى الحديث عن تصحيح المعتل .

345 - السابق 2 / 79 فى الحديث عن العطف على عاملين .
346 - السابق حـــــ 1 / 352 فى الحديث عن اللام التى تدخل فى النداء للاستغاثة والتعجب

وقد ينسب المحققون البيت إلى أكثر من شاعر

.([347])

4- هناك العديد من المواضع التى تؤكد أن ابن السراج لم يكن على جهل بأسماء الشعراء

، فهو يذكر الشاعر من غير نسبة ، ثم يذكره فى موضع آخر منسوب (348).

---

347 - السابق حـ 1 / 85 فى الحديث عن ما يقع بعد كل
ص 224 فى الحديث عن التمييز
ص 293 فى الحديث عن الاستثناء المنقطع
ص 352 فى الحديث عن اللام التى تدخل فى النداء للاستغاثة والتعجب .
ص 385 فى الحديث عن ذكر الأسماء المنفية والنكرة الموصوفة
ص 425 فى الحديث عن حتى
حـ 2 / 169 فى الحديث عن إعراب الفعل المعتل باللام
ص 118 ، 289 فى الحديث عن مجيء الضمير بعد ليس
ص 175 فى الحديث عن حذف لام الأمر
ص 195 فى الحديث عن حذف الفاء من جواب الشرط

- الأصول حـ1/ 67 ، 83 فى الحديث عن المبتدأ والخبر[348]

ص 234 ، 2 / 258 فى الحديث عن ما الكافة

ص236 ، 2 / 196 فى الحديث عن زيادة أن بعد ما

ص 292 ، 3 / 275 فى الحديث عن إبدال اللام نونا .

5-هناك شواهد كثيره مجهولة لم ينسبها ابن السراج إلى أصحابها، وكذلك المحققون

واكتفوا بقولهم: والبيت لم أعرف له قائلا ،أو لم يعثر له على قائل .(349)

ص326 ، 344 ، 2 / 226 فى الحديث عن المنادى المضارع للمضاف لطوله .

انظر السابق حـ 1 / 127 فى الحديث عن الأسماء التى أعملت [349] - عمل الفعل

ص 153 فى الحديث عن المعرفة والنكرة

ص 178 فى الحديث عن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين

ص 205 فى الحديث عن تقديم معمول خبر إن

ص 210 فى الحديث عن المفعول معه .

ص 260 فى الحديث عن إن وأخواتها .

ص 265 فى الحديث عن جواز فتح همزة أن وكسرها.

ص 275 فى الحديث عن جعل مثل وما اسما واحدا .

ص 313 فى الحديث عن وضع المفرد موضع الجمع .

ص 353 فى الحديث عن اللام التى تدخل فى النداء للاستغاثة والتعجب .

ص 393 فى الحديث عن الاسم المعرفة إذا دخلت عليه لا لم تغيره عن حاله .

ص 421 فى الحديث عن رب .

ص 433 فى الحديث عن الأسماء المخفوضه فى القسم .

ص 435 فى الحديث عن دخول لام الابتداء على ما النافية

حـ 2 / 13 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل .

ص 19 فى الحديث عن التوكيد اللفظي .

ص 95 فى الحديث عن الممنوع من الصرف .

ص 114 فى الحديث عن دخول أداة النداء على المعرف بأل .

ص 119 فى الحديث عن العطف .

ص 39 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل

حـ 2 /99 فى الحديث عن الممنوع من الصرف

ص 193 فى الحديث عن التقديم والتأخير

ص 391 فى الحديث عن الساكن الذى تحركه فى الوقف .

حـ 3 / 53 فى الحديث عما كسر عليه الواحد للجمع .....

ص 321 .فى الحديث عن ذكر ما جمعته العرب

ص 323 فى الحديث عن مجيء الاسم على وزن فعل ، فُعل

ص 330 فى الحديث عن مجيء أوه بمعنى أتألم .

ص 347 ، 442 فى الحديث عن إظهار التضعيف .

ص 460 فى الحديث عن الحذف من المكنى فى الوصل .

ص 464 فى الحديث عما جاء كالشاذ ، وهو وضع الكلام فى غير موضعه وتغير نضده

ص 479 فى الحديث عن تأنيث المذكر على التأويل .

النثر:-

إن أو ل ما نلاحظه فى كتاب ابن السراج اهتمامه بالمسموع من اللغة منثورا ومنظوما ، وكان جل اعتماده على النثر ، فهو ينقل عن شيوخه من رواة اللغة والشعر غالبية المسموع ، حيث لم يخل نقل من النقول فى أي موضوع من الموضوعات من ذكر سماعه ،أو سماع أحد شيوخه .

ويحاول ابن السراج أن يوضح مدى التزامه بما ورد مسموعا عن العرب .

كقوله فى باب كان وأخواتها :"

ص 274 فى الحديث عن إبدال الجيم .

ص 448 فى الحديث عن التخفيف للمشدد فى القوافي .

ص 461 فى الحديث عن الحذف من المكنى فى الوصل .

ص 426 فى الحديث عن إدغام مخرج فى مخرج يقاربه .

وقالوا ما كان عبد الله ليقوم ، ولم يكن ليقوم فأدخلوا اللام مع النفى ، ولا يجوز هذا فى أخوات كان ولا تقول: ما كان ليقول ، وهذا يتبع فيه السماع"(350).

بل قد يرفض ما ذهب إليه الكوفيون إلى أن الهاء إذا اتصلت بظن جاء بعدها فعل دائم النصب ؛ لأن هذا غير مسموع عن العرب.

فيقول فى باب ظن وأخواتها :"

والكوفيون يجيزون إذا ولى هذه الهاء فعل دائم النصب فيقولون: ظننته قائما زيد، ولا أعرف لذلك وجها فى القياس ، ولا السماع من العرب"(351).

ويؤكد على التزامه بالأخذ عما ورد سماعا من العرب.

---

350 الأصول حـ 1 / 91
351 الأصول حـ 1 / 183

كقوله فى باب المفعول فيه :"

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفا ، وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورا ولا مرفوعا ، وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم" ([352]).

وقد يصرح ابن السراج بما رواه شيوخه الذين سمع عنهم

ويأتي فى المرتبة الأولى سيبويه

سواء أكان المروى عنه شعرا أم نثرا أم ذكراً لآرائه النحوية ، أو اللغوية ، أو الصرفية، فمن أمثلة ذلك :

قوله فى باب أسماء الأفعال : "

وذكر سيبويه : وأنه حدثه به من لا يتهم : أنه سمع العرب تقول : ضعه

رويدا أي: وضعا رويدا "([353]).

---

352 السابق حـ 1 / 192 ص 180 فى الحديث عن تعدى الفعل .

[353] السابق حـ 1 / 143

وقوله فى باب كسر ألف إن وفتحها :"(354)

قال سيبويه: وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرتك به :

وَكُنتُ أرَى زيداً - كَمَا قِيلَ- سَيْداً
إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا و اللُّهَازِمِ" (355)

وقوله فى باب الوقف على الاسم والفعل والحرف وهو الظاهر المعتل :"

قال سيبويه : وحدثنا أبو الخطاب : أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : " هذا رامى وغازي وعمى يعنى فى الوقف والحذف فيما فيه تنوين أجود ،فإن لم يكن فى موضع تنوين ، فإن البيان أجود فى الوقف" (356).

---

354 السابق حـ 1 / 265

355 - البيت من بحر الطويل وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها من شواهد سيبويه 144/3 ،وانظر والمقتضب 2 / 351 ، و ا لخصائص حـ 2 / 41

356 انظر الأصـول حـ 2 / 375 -

و حـ 1 / 200 فى الحديث عن الظروف .

ص 210 فى الحديث عن المفعول معه.

ص 252 فى الحديث عن إن وأخواتها .

ص 269 فى الحديث عن كسر ألف إن وفتحها .

ص 288 فى الحديث عن أدوات الاستثناء .

ص 297 فى الحديث عن الاستثناء المنقطع من الأول .

ص 331 فى الحديث عن النداء .

ص 347 فى الحديث عما خص به النداء .

ص 386 فى الحديث عن النفي بلا .

ص 404 فى الحديث عن تصرف لا .

ص 416 فى الحديث عن رب .

ص 434 فى الحديث عن الأسماء المحفوضة فى القسم

حـ 2 /28 فى الحديث عن الصفات التى ليست بمحضة .

ص 39 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل .

ص 51 فى الحديث عن البدل .

ص 122 فى الحديث عن الكنايات وهى علامات المضمرين .

ص 162 فى الحديث عن نصب الأفعال .

ص 169 فى الحديث عن قل وأقل .

ص 203 فى الحديث عن النون الخفيفة .

ص 251 فى الحديث عن التقديم والتأخير .

تابع الأصول حـ 2 / 348 فى الحديث عن مسائل من الألف واللام

ص 373 فى الحديث عن الوقف على الاسم والفعل والحرف

ص 382 فى الحديث عن الوقف على الفعل وهو الفعل المعتل .

ص 389 فى الحديث عما تلحق الزيادة فى الاستفهام .

ص 393 فى الحديث عن الساكن الذى تحركه فى الوقف .

ص 394 فى الحديث عن من وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة .

حـ 3 / 38 فى الحديث عن التحقير

ص 62 فى الحديث عما يحقر على غير بناء مكبرة .

ص 70 فى الحديث عن النسب وهو من الأسماء المحكية .

ص 77 فى الحديث عن الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

ص 81 فى الحديث عن النسب مما جاء محدد ولا على غير قياس .

ص 82 فى الحديث عما جاء معدولا محذوفا منه إحدى الياءين .

ص 105 فى الحديث عن فعل يفعل من حروف الحلق .

ص 146 فى الحديث عن اسم المكان من بنات الياء والواو فيه فاء .

ص 168 فى الحديث عن الراء .

ص 249 فى الحديث عن إبدال الألف من الياء .

ص 280 فى الحديث عن التحويل والنقل .

ص 409 فى الحديث عن الإدغام .

429 فى الحديث عن ذكر ما استمع من الحروف المتقاربة .

أما ما اعتمد فيه على رواية شيخه يونس بن حبيب فهويأتي فى المرتبة الثانية ، بعدما نقله عن شيخه سيبويه، فمن أمثلة ذلك :

قوله فى باب إن وأخواتها :"

وزعم يونس : أن العرب تقول : إن بدلك زيدا أي : إن مكانك زيدا ، وإن جعلت البدل بمنزلة البديل ، قلت: إن بدلك زيد ، أي: إن بديلك زيدا "([357]).

وقوله فى باب التقديم والتأخير:"

وزعم يونس : أن من العرب من يقول :" إن لا صالحٌ فطالحٌ " على إن : لا أكن مررت بصالحٍ فطالحٍ" ([358]).

وقوله فى باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع :

" وزعم يونس : أن من العرب من يقول : صَيُودٌ ، وصِيدٌ"(359)

---

[357] - الأصول حـ 1 / 249
358 السابق حـ 2 / 248
359 السابق حـ 3 / 5
وانظر حـ 2 / 429 فى الحديث عن العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث

وقد أخذ برواية المازني واعتمد عليه سواء منها ما سمعه عن العرب المتكلمين شعرا كان أم نثرا فمن أمثلة ذلك :

قوله فى باب أدوات الاستثناء :"

وحكى أبو عثمان المازني عن أبى زيد: قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم أغفر لى ، ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع ، نصب بـ "حاشا "(360) .

فقد أورد ما رواه شيخه المازني على أن العرب تنصب الاسم بعد " حاشا " دليلا على أنها فعل.

وقوله فى باب الأخبار عن المضمر :"

ص 447 فى الحديث عما كان على حرفين وليس فيه علامة تأنيث .
حـ 1 / 277 فى الحديث عن كسر ألف إن وفتحها
حـ 3 / 53 فى الحديث عن التصغير هو ما كسر عليه الواحد للجمع
ص 56 فى الحديث عن التصـغير وهو ما حذف منه ولا يرد فى التحقير ما حذف منه .
360 الأصول حـ 1 / 288 .

فإن قدمت نفسك قبل الذى قلت : " أنا الذى ضربتُك ، وأنا الذى ضربتني : قال المازني :ولولا أن هذا حكى عن العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده" ([361]).

وقوله وفى باب ما صغرته العرب :"

فقال – أي المازني – العرب تقول: أشياءٌ، فاعلم، فيدعونها على لفظها". [362]

وكذلك روى عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدى ،وما رواه عنه يتسم بالقلة إذا ما قورن بما رواه عن أستاذه سيبويه .

فمن أمثلة ذلك :

---

361. السابق حـ 2 / 312 -

362 السابق حـ 3 / 338 -

وانظر حـ 1 / 372 فى الحديث عن المضارع للنداء .

حـ 2 / 271 فى الحديث عن الزيادة والإلغاء .

حـ 3 / 337 فى الحديث عن جمع شيء .

حـ 3 / 344 فى الحديث عما جاء شاذا .

قوله فى باب المنادى وهو المضاف:"

وزعم – أي الخليل - أنه سمع من يقول : يا أمة لا تفعلي ، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء فى عمة أنك تقول فى الوقف (363) يا أمةْ ، يا أبهْ كما نقول: يا خالة " ([364]).

وقوله فى باب ما يثبت فيه التنوين والنون من الأسماء المنفية :"

وقال الخليل : عن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا فى الإضافة ، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك فى موضع : لا أبا لك" ([365]).

وقوله فى باب من وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة:"

وزعم الخليل، أنه سمع عربيا يقول: ما أنا بالذي قال لك شيئا"([366]) .

3- فى الأصل : الوقت والصحيح ما أوردته

الأصول حـ 1 / 340 364

السابق حـ 1 / 389 365

السابق حـ 2 / 396 366

و حـ 1 / 341 فى الحديث عن النداء

و من شيوخه الذين روى عنهم ابن السراج، و يأتي الاستشهاد بهم قليلا فلا يتجاوز ما أورده عن طريقهم موضع أو موضعين .

و هم الأخفش([367])، الكسائى([368])، الفراء([369])، الاصمعى([370])، و أبو الخطاب([371])، الجرمى([372])

هناك نمط آخر يكثر وروده عند ابن السراج ، و نسبه إلى العرب عامة دون أن يصرح بسماعه عند العرب، و من أمثلة ذلك.

<u>قوله فى باب المبتدأ و الخبر:"</u>

و حق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه يجوز فيه التصديق و التكذيب ، و لا يكون استفهاماً و لا أمرا

و حـ 3 / 343 فى الحديث عما يحذف لكثرة استعماله

[367] السابق ج 1/ 197 فى الحد يث عن المفعول فيه .
ج3/ 382فى الحديث عن المسائل المبنية من الهمزة.
[368]- السابق ج418/1 فى الحديث عن رب .

369 - السابق ج 260/1 فى الحديث عن إن و أخواتها .
370 - الأصول ج 3 /345 فى الحديث عما جاء شاذا فى لغة العرب.

371 السابق ج1 /141 فى الحديث عن أسماء الأفعال .
372 - السابق ج3 \ 269 فى الحديث عن إبدال التاء من الياء.

ولا نهيا و ما أشبه ذلك ممالا يقال فيه صدقت و لا كذبت ، ولكن العرب قد اتسعت كلامها فقالت: " زيد كم مرة رأيته" فاستجازوا هذا لما كان زيد فى المعنى و الحقيقة داخلا فى جملة ما استفهم عنه لأن الهاء هي زيدٌ"([373]).

<u>و قوله فى باب أسماء الأفعال هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل :"</u>

و حكي أن ناسا من العرب يقولون : هلمى ، و هلما ، و هلموا ، فهؤلاء جعلوه فعلا و الهاء للتنبيه" ([374]).

<u>و قوله فى باب رب :"</u>

و اعلم : أن العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى " رب " فيقولون : و بلد قطعت ، يريدون: و رب بلد ، و هذا كثير "([375]).

373- الأصول ج1 / 72.
374 - السابق ج1/ 142.
375 - السابق ج1 / 420.
ص 133 فى الحديث عن الأسماء التي أعملت عمل الفعل .
ص 156 فى الحديث عن المعرفة و النكرة .
ص 318 فى الحديث عن كم .

ص 367 فى الحديث عن مضارع النداء .

ص 376 فى الحديث عن النداء.

ج 1/ 368 فى الحديث عن النفي بلا .

ص 412 _ 414 فى الحديث عن حروف الجر .

ص 418 فى الحديث عن رب .

ص 421 فى الحديث عن دخول رب على من .

ص 430 فى الحديث عن الأسماء المخفوضة فى القسم .

ص 433 فى الحديث عن إضمار حرف الجر.

ص 434 فى الحديث عن مجيء كلام عامل فى بعضه.

ج 2 /11 فى الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال و الجمل .

ص 27 فى الحديث عن الصفات التي ليست بصفات محضة .

ص 106 _ 107 فى الحديث عن الممنوع من الصرف .

ص 110 _فى الحديث عن التسمية بالحروف .

ص 117_ 120 فى الحديث عن علامات المضمرين المتصلة .

ص 140 فى الحديث عن المبنيات المفردة .

ص 142 فى الحديث عن الصوت الذى بنى مع الصوت .

ص 172 فى الحديث عن الأمر و النهى .

ص 185 فى الحديث عن إعرب الفعل المعتل اللام .

ص 207 فى الحديث عن الحروف التي جاءت للمعاني .

ص 248 فى الحديث عن التقديم و التأخير .

ص 253 فى الحديث عن الحذف .

ص 269 فى الحديث عما جاز أن يكون خبرا .

ص 312 فى الحديث عن الإخبار عن المضمر.

ص 365 عن إضافة المنقوص الى الياء .

ص 370 _ 372 _ 373 فى الحديث عن إضافة وعن الوقف على الاسم و الفعل و الحروف.

ص 377 عن الوقف على الاسم وهو ما كان أخره همزة.

ج/ 384 فى الحديث عن الوقف على القوافي.

ص 427 فى الحديث عما اشتق له من العدد اسم به تمامه و هو مضاف إليه .

ص 431 فى الحديث عن أبنية الجموع " فُعْلٌ " .

ص 439 فى الحديث عن جمع الثلاثي الذى فيه هاء التأنيث فى الجمع .

ص 447 فى الحديث عما كافة

.

ج 3 /13 –14 فى الحديث عن تكسير الصفة و هو الثلاثي منها .

ص 56 فى الحديث عن تحقير ما كان من ذلك فيه تاء التأنيث .

ص 58 فى الحديث عن تحقير كل حرف كان فبه بدل .

ص 59 فى الحديث عن تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها.

ص 61 فى الحديث عما يحقر لدنوه من الشيء ، و ليس مثله .

ص 67 فى الحديث عن النسب و هو ما زاد على الثلاثة .

ص 191 فى الحديث عما زيدت فيه الألف من الأسماء الثلاثة

اللهجات

ذهب النحاة الى أن اللغات على اختلافها كلها حجة([376]).

ص 228 فى الحديث عما بنيت العرب من الأفعال و هو فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة.

ص 259 فى الحديث عن إبدال الواو من الياء .

ص 267 فى الحديث عن إبدال الواو مكان الهمزة

ص 273 فى الحديث عن إبدال الميم

ص 305 فى الحديث عن الياء المتحركة

ص 308 فى الحديث عن الواو المتحركة

ص 316 فى الحديث عما تكلمت به العرب

ص 330 فى الحديث عما وردت العرب

ص 350- 351 فى الحديث عما رخمت العرب

ج 3/ 415 فى الحدث عن إدغام الخاء مع العين

ص 418 فى الحديث عن إدغام النون مع الياء

ص 433 فى الحديث عما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم و ليس بمطرد

[376] - الخصائص لابن جنى 2 /ص 12-14

فإذا ذهبنا إلى ابن السراج ، فإننا نجده يعتمد على العديد من اللهجات مما استشهد به فى كتاب الأصول فى مختلف الموضوعات اللغوية و النحوية و فى الدراسات الصوتية بحثها فى كتابه .

فمن أمثلة :

<u>اللهجات المنسوبة فى كتاب الأصول لغة بنى تميم</u>
<u>كقوله فى باب المبتدأ و الخبر :"</u>

و لا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا فى النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها ، كقولك : ما أحد فى الدار ، و ما فى البيت رجل، و نحو ذلك فى لغة بني تميم خاصة ، و ما أحد حاضر"([377]).

<u>و كقوله فى باب الحروف الداخلة على المبتدأ :"</u>

و قد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله ، كلام الابتداء و حروف

الأصول 37759/1

الاستفهام" و أما و ما" إذا كانت نافية فى لغة بنى تميم و أشباه ذلك"([378]) .

<u>وقوله في باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع:"</u>

فالأول: فِعَالٌ: جاء في القليل علي أَفْعَلةٍ نحو: حمار وأحمرة ، والكثير " فُعُل" نحو: حُمُرْ ، ولك أن تخفف في لغة بني تميم فتقول: حُمْرٌ"([379]).

السابق 37861/1

- السابق ح448/2[379]

وانظر ح146/1 في الحديث عن اسم الفعل

ص236 في الحديث عن إن إذا كانت بمعني ما إلا

ص300 في الحديث عن" ما "

ص386 في الحديث عن لا النافية

ح89/2 في الحديث عن الممنوع من الصرف

ح377/3 في الحديث عن الوقف علي الاسم والفعل والحرف وهو ما كان آخره همزة

ص386 في الحديث عن الوقف علي القوافي

ص405 في الحديث عن التقاء الهمزتين

ح105/3 في الحديث عن فَعَل يفعَل من حروف الحلق

ومن اللغات التي استشهد بها بن السراج لغة أهل الحجاز. كقوله في باب الحروف العاملة عمل ليس:"

فمن ذلك "ما" وهي تجري مجري "ليس" في لغة أهل الحجاز شبهت بها في النفي خاصة ؛لأنها نفي كما أنها نفي يقولون : ما عمرو منطلقا. ".([380])

ومما شبه من الحروف وليس "لات" شبهها بها أهل الحجاز . وذلك مع الحين خاصة

قال الله تعالى"وَلاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ" ([381]).

وقوله في باب الممنوع من الصرف هو العدل:"

فأما ما عدل للمؤنث فحقه عند أهل الحجاز البناء؛ لأنه عدل مما لا ينصرف"([382]).

ص 158 في الحديث عما يسكن استخفافا في الاسم والفعل

ص 163 في الحديث عن الإمالة والإمالة

ص 255 في الحديث عن إبدال الهاء من الواو وهي فاء

[380] - الأصول ح92/1

[381] - سورة ص الآية 3

وانظر الأصول ح95/1

[382] انظر الأصول ح89/2، 424في الحديث عن جمع الرجال والنساء

ص 380 في الحديث عن الوقف وهو أخره ألف مقصورة

وقد يجمع بين اللغتين الحجازية والتميمية معا كقوله في باب الحروف المشبهة بليس : "

وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضا فقالوا : "ما منطلق زيد " فتجتمع اللغة الحجازية والتميمية فيهما معا". (383)

ص404 في الحديث عن التقاء الهمزتين وهو ماكان منه في كلمتين منفصلتين

ح105/3 في الحديث عن فعل يفعل من حروف الحلق

ص142 في الحديث عن اسم المكان

ص 106 في الحديث عن ما يكسر فيه أوائل المضارع

ص 162 في الحديث عن ما يمال

ص 172 في الحديث عن ما كافة إن

ص 410 في الحديث عن الإدغام

ص432 في الحديث عن الشاذ مما خففوا وليس بمطرد-

- الأصول 38393-92/1

واستشهد بلغه بني أسد
كقوله في باب ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم وما يسكن من المتحركات وما تعبر حركته لغير إعراب وما يحذف لغير جزم:"

ألا تري أن "الذال في" مذ والميم في ذهبتم لما لقيتها الألف واللام احتيج إلي تحريكها لالتقاء الساكن رد إلي الأصل ، وأصلها الضم فقلت: مذ اليوم ، وذهبتم اليوم ؛ لأن أصل "مذ" منذ يا هذا ، وأصل ذهبتم ذهبتم يا قوم ،فرد مذ و ذهبتم إلي أصله ، وهي الحركة ومنهم من يفتح علي كل حال إلا في الألف واللام ، وألف الوصل وهم بنو أسد ".([384])

وقوله في باب الوقف على الاسم والفعل والحرف ، وهو ما كان آخره همزة:"

وناس من العرب كثير يلقون علي الساكن الذي قبل الهمزة الحركة ،منهم تميم وأسد "([385]).

- السابق ح384363/2

- السابق ح385377/2

وقوله في باب الحديث عن الساكن الذي تحركه في الوقف:"

قال سيبويه : وقد دعاهم حذف ياء "يقضي" إلي أن حذف ناس كثيرون من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما علامتا المضمر ، ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء "يقضي" ؛ لأنهما يجيئان لمعني الاسم وليستا حرفين بنينا علي ما قبلهما "([386]).

واستشهد بلغه طيء
كقوله في باب ذكر النون الخفيفة : "

وحكوا : لايخفن عليك يريدون: لايخفين عليك ، وقال الفراء : هذه لغة طيء ؛ لأنهم يسكنون الياء في النصب ،ولا ينصبون"([387]).

السابق ح386390/2 -

وانظر ج163/3 في الحديث عن الإمالة الإمالة

[387] - الأصول ح205/2

وقوله في باب الوصف بذى :"

فأما ذو التي بمعني "الذي" فهي لغه طيء فحقها أن يوصف بها المعارف "([388]).

وقوله في باب الوقف وهو ما كان في آخره ألف مقصورة :"

وبعض العرب يقول في الوقف : هذا أفعي وحُبْلَيْ وفى مُثَنيّ مُثَّتىّ فإذا وصل صيرها ألفا ، وكذلك كل ألف في آخر اسم ، وزعموا أن بعض طئ يقول : "أفْعَو" ؛لأنها أبين من الياء " (389).

---

[388] **الأصول ح27/2، 355**

السابق ح378/2 [389]

انظر ح261/3 في الحديث عن إبدال الياء من الألف

لغات وردت بنسبة قليلة :-

واستشهد للغة بكر بن وائل لكن بنسبة أقل من شواهد اللغات السابقة ([390]) ، وأكلونى البراغيث، ([391]) وقيس ([392]) ، هذيل ([393]) ، بنو العنبر ([394])، كعب وغنى ([395])، لخثعم ([396]) ،وهناك من اللهجات لم ينسبها ابن السراج فى كتابه من ذلك.

---

390 - السابق ح364/2 في الحديث عن تقدير الإدغام قبل دخول النون والتاء
ح108/3 في الحديث عما يسكن استخفافا في الاسم والفعل.

391 السابق ج 36/1 في الحديث عن تثنية الفعل وجمعة
ح82/2 في الحديث عن الممنوع من الصرف

392 - السابق ح390/2 في الحديث عن الساكن الذي تحركه في الوقف
ح163/3 في الحديث عن الإمالة لإمالة
ص255 في الحديث عن إبدال الهاء من الواو

393 - السابق ح411/3 في الحديث عن الإدغام

394 - السابق ح431/3 في الحديث عما يقلب فيه السين صادرا

395 السابق ح363/2في الحديث عن ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم ، وما يسكن من المتحركات ، وما تغير حركته لغير إعراب وما يحذف لغير جزم

396 - السابق ح192/1 في الحديث عن المفعول فيه

قوله فى باب الحروف العاملة عمل ليس :"

وكذلك "ما" إذا نفيت بها فى لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها علي الاسم والفعل ولا يعملها، كقولك: ما زيد قائم، وما قام زيد، ومن يشبهها بليس فأعملها لم يجز أن يدخلها علي الفعل، إلا أن يردها إلي أصلها في ترك العمل ".([397])

وقوله في باب المنادي المضاف :"

فإن أضفت المنادي إلي نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلي نفسك أن تحذف إعرابه ، وتكسر حرف الأعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيدي فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل ، لا تثبت "يا" الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيها به ، وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة "([398]).

السابق ح1/55-56[397] -

الأصول ح1/340[398] -

وقوله في باب الحرف المبنى مع حرف :"

وقال أصحابنا :إن اللام في "لعل" زائدة لأنهم يقولون (عَلَّ) ،والذي عندي أنهما لغتان ، وأن الذي يقول لعل لا يقول (عَلَّ) إلا مستعيرا لغة غيره".(399)

تعليق على موقف ابن السراج من اللهجات

1- أول ما نلاحظه علي القبائل التي احتح بها ابن السراج في كتاب الأصول ؛ اعتماده بصورة واضحة علي لغتي الحجاز ، وتميم.

---

399 - انظر السابق ح220/2

ح35/2 في الحديث عن النعت

ص109 في الحديث عما لايجوز أن يحكي

ص110 في الحديث عن التسمية بالحروف

ص 382 في الحديث عن الفعل المعتل

ح44/3 في الحديث عن التصغير

ص 108 في الحديث عن نظائر الثلاثي الصحيح من المعتل

ص 112 في الحديث عن المصادر التي تضارع الأسماء

ص 271 في الحديث عن إبدال الطاء

ص 275 في الحديث عن إبدال اللام

2- أقل اللغات ورودا هي لغة هذيل ، وبنو العنبر ، ولخثعم ،أذد السراة ، فقد ورد كل منها مرة في كتاب الأصول .

3- في بعض الأحيان كان ابن السراج يقرن بين اللغات التي استشهد بها ،وهذا دليل علي قربها من الفصاحة ، فقد قرن بين لغتي بكر بن وائل وأناس بني تميم ([400]) ،فعل ذلك عندما قرن بين لغة بني تميم وقوم من قيس وأسد([401])، وقرن بين لغة تميم وعامة قيس ([402]) .

4- ابن السراج يصف بعض اللهجات بأنها جيدة ([403])، أو أنها أقل اللغتين ([404]) ، أو أنها ليست بالجيدة ([405])،أو أنها لغة ضعيفة ([406])، وقد يصف اللغة بأنها رديئة .([407])

---

400 - الأصول ح158/3 في الحديث عما يسكن استخفافا في الاسم والفعل

401 - السابق ح163/3 في الحديث عن الإمالة لإمالة

402 - السابق ح255/3 في الحديث عن إبدال الهاء واوا

403 السابق ح341/1 في الحديث عن النداء

404 - السابق ح382/2 في الحديث عن الفعل المعتل

405 السابق ح29/2 في الحديث عن النعت الموصول المشبه بالمضاف

406 - السابق ح266/3 في الحديث عن إبدال الواو من الياء

السابق ح31/2 في الحديث عن الصفة 407 -

ح365/3 في الحديث عن اجتماع الياءات

5- من الملاحظات المهمة التزام ابن السراج في الأخذ عن القبائل التي أجمع النحاة علي الاحتجاج بلغتها ([408])، والتزم بالإطار المكاني .

الأمثال:

ذهب أحد الباحثين إلي أن الأمثال هي :" حكم العرب في الجاهلية والإسلام". ([409])

تعريف المثل

وقد عرف المرزوقي في شرح الفصيح المثل :" بأنه جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها ، تتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنقل عما وردت فيه إلي كل ما يصح قصده بها من غير تغيير يلحقها في لفظها ، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني فلذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها ،واستجيز من الحذف ؛ ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يُستجاز في سائر الكلام".([410])

---

408 - انظر من هذا البحث

409 - أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص 130

410 - انظر المزهر في علوم اللغة ج1/486-487

شواهد الأمثال فى كتاب الأصول :-

وابن السراج يعتمد علي أمثال العرب كمصدر من مصادر الاستشهاد ، ولكنها أقل نسبة ؛ وعددا إذا قيست بما استشهد به من القران ، والشعر .

فمن ذلك قوله في باب نعم وبئس :"

والنحويون يدخلون "حبذا زيد " في هذا الباب من أجل أن تأوليها حب الشيء زيد ؛ لأن ذا اسم مبهم يقع علي كل شيء ثم جعلت " حب وذا اسما فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول : حبذا عبد الله ، وحبذا أمة الله " ولا يجوز حبذه ؛ لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معني المدح ،فانتقلا عما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو:"أطرى فإنك ناعلة" ([411]) فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة ؛ لأنك تريد إذا خاطبت رجلا :أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك ".([412]) .

---

[411] - انظر مجمع الأمثال للميداني ت محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه، ج185/2 ،ومن شواهد المقتضب للمبرد 261/4

[412] - الأصول ح115-114/1

وقوله في باب كسر ألف إن وفتحها :"

إن الأسماء تقع بعد "لو"على تقديم ([413]) الفعل الذى بعدها ، فقد وليتها على حال ، و إن كان ذلك من أجل ما بعدها : فلذلك وليتها "أن " لأنها اسم وامتنعت المكسورة؛ لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد ، والحروف لا تلى "لو " ، فمما وليها من الأسماء قوله تعالي "قُلْ لَو أنتُم تَمِلكونَ "([414])

وقال جرير:

لَو غَيْرُكُمْ عَلَقَ الزُّبَيرُ بِحبلِهِ أديَ الجوارَ الي بني العَوَّامِ ([415])

في الأصل تقديم[413] -

الإسراء الآية 100[414] -

البيت من بحر الكامل ديوان جرير، دار صادر بيروت للطباعة والنشر [415] سنة 1379 هـ 1960م، ص 453 انظر المقتضب 78/3

وفي المثل : "لو ذات سوارٍ لطمتني"([416]) ...وكذلك لو أنك جئت : أي لو وقع مجيئك ؛ لأن المعني عليه".
([417])

وقوله في باب " الحروف التي جاءت للمعاني "([418]):"

وتكون عسي للواحد والاثنين وللجميع والمذكر والمؤنث ، ومن العرب من يقول: عسي ، وعسيا، وعسوا، وعسيتُ، وعسيتِ ،وعسينُ، فمن قال ذاك كانت" أنْ" فيهن منصوبة ، ومن العرب من يقول :عس يفعلُ، فشبهها بكاد يفعلُ، فيفعل في موضع الاسم المنصوب في قوله :
عسي الغوير أبؤسا "([419]).

مجمع الأمثال 2/ 174 وقال المبرد-: لو غيرت ذات سوار 416 - لطمئني وفيه خبر حاتم انظر المقتضب 77/3
الأصول ج 1/268-269 417 -
السابق ح207/2 418
انظر مجمع الأمثال 17/2 الكتاب 1/ 478 انظر المقتضب 419 5 /364 70/3 -72 والخزانة

فهنا استشهد ابن السراج بالمثل علي أن عسي تعمل عمل كاد ، فاذا جاء بعدها فعل مضارع مرفوع ؛ فهو في موضع الاسم المنصوب من قوله:" عسي الغوير أبؤساً"([420]) .

و انظر الاصول 5/ 364 ، 420365

ج1 / 99 فى الحديث عن التعجب

ج 2 /239 فى الحديث عن تقديم المضمر على الظاهر فى اللفظ و المعنى

ص 248 فى الحديث عما يعرض من الإضمار و الإظهار و هو المضمر المستعمل إظهاره

ص 253 فى الحديث عن ذكر ما يعرض من الإضمار و الإظهار و هو المضمر المتروك إظهاره

ج3 / 30 فى الحديث عما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله .

الأصول ج 3 /118 فى الحديث عن الأفعال التي فيما زوائد الثلاثة و مصادرها و هو على وزن افعل .

ص 128 فى الحديث عما فيه زائد من بنات الثلاثة و هو استفعل

ص 158 فى الحديث عما يسكن استخفافا فى الاسم و الفعل .

تعليق على الفصل الأول

1- و بعد فإن فى تصوري أن السماع أخذ المرتبة الأولى بين أصول النحو عند ابن السراج ؛ لأن النقل هو مادة الاستقراء التي يستخرج منها الدارس الأحكام التي يصل بها الى القياس.

2- تؤكد الناحية التطبيقية مدى اعتماد ابن السراج على الشاهد القرآني فى بناء قواعده ، فاحتج بالشاهد القرآني فى جميع المستويات اللغوية ،سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية ، حتى بلغ عدد الشواهد القرآنية فى كتاب الأصول اثني عشر و ثلاثمائة شاهدا.

و نستطيع القول: إن موقف ابن السراج يختلف كثيرا عن غيره من النحاة تجاه القراءات ، فهو يعترف بالقراءة سواء أكانت متواترة أم شاذة ، مادامت توافق قاعدته ، و هى فى أكثر الأحيان كذلك، و اعتراضاته على القراءات جاءت ضمنية.

و من الحقائق الثابتة أن ابن السرج لم يوجه إلى أحد من القراء ، أو قراءة من القراءات طعنا، أو يفاضل بين قراءتين، و فى أكثر الأحيان ينسب القراءات إلى أصحابها.

3- موقف ابن السراج من الحديث جاء مخالفا تماما لما كان متوقعا منه ، فنجده نادرا ما يحتج بالحديث النبوي فلم يتجاوز عدد شواهد الحديث فى كتاب الأصول أربعة شواهد، إضافة إلى هذه الندرة فى الاستشهاد نجد ابن السراج لم يصرح برفع الحديث النبوي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، و بهذا الموقف يوافق ابن السراج منهج جمهور النحاة، و لعل السبب الذى أميل إليه فى تعليل هذا الوقف هو استغناء ابن السراج عن الحديث بما ورد لديه من كم هائل من شواهد القرآن الكريم ، و قراءاته، و من كلام العرب شعرا ، و نثرا.

4- استشهد ابن السراج بالشعر فى أماكن عديدة بما ثبت عن العرب النحاة، و لم يرو شاهدا، أو يحكم عليه ما لم يتأكد لديه أن هذا الشاهد لم يثبت عن العرب، فيمكن أن نقرر أن ابن السراج التزم فى أخذه عن الشعراء بما حدده النحاة من إطار زمني ، فلم يتجاوز ما قرره النحاة، و هو فى نسبة شواهده لم يختلف عن سابقيه من النحاة فهو لا يهتم بنسبة الشواهد الشعرية، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية المنسوبة إلى أصحابها مائة وخمسين شاهدا من أربعمائة شاهد.

5- أما عن موقفه من المسموع من اللغة المنثور منها فقد اعتمد عليها اعتمادا كبيرا ، فهو ينقل عن شيوخه من رواة اللغة العربية، و الشعر غالبية المسموع، حيث لم يخل نقل من النقول فى أي موضوع من الموضوعات من ذكر سماعه، أو سماع أحد شيوخه و يأتي فى الرتبة الأولى شيخه سيبويه فى نقله عنه، و قد ينسبه إلى العرب عامة دون أن يصرح بسماعه عن العرب .

6- ذهب ابن السراج مذهب النحاة فى أن اللغات على اختلافها حجة ، من هنا فإننا نجده يعتمد على العديد من اللهجات فى مختلف الموضوعات اللغوية ، و النحوية ، و الصوتية، فقد اعتمد بصورة واضحة على لغتي الحجاز، و تميم و أقل اللغات وردا هي لغة هذيل و بنو العنبر،و لخثعم ،و أزد السراة ،فقد ورد كل منها ورد مرة فى كتاب الأصول، و فى بعض الأحيان كان ابن السراج يقرن بين اللغات التي استشهد بها، و هذا دليل على قربها فى الفصاحة ، و قد يصف بعض اللهجات بأنها جيدة ، أو أنها ليست جيدة، أو أنها أقل اللغتين ، و قد التزم ابن السراج فى الأخذ عن القبائل التي أجمع النحاة على الاحتجاج بلغتها ، و التزم بالإطار المكاني .

7- استشهد ابن السراج بأمثال العرب ،و لكن بنسبة أقل إذا قيست بما استشهد به من القرآن، أو الشعر ، فلم يتجاوز عدد الأمثال فى كتاب الأصول اثني عشر مثالا.

الفصل الثاني

القياس

ويشتمل علي:

- ***القياس لغة.***

- **القياس اصطلاحا .**
- **أهمية القياس والرد على من أنكره.**
- **أركان القياس .**
- **القياس تطوره وخصائصه قبل ابن السراج .**
- **القياس عند ابن السراج .**
- **تعليق على القياس عند ابن السراج .**

القياس لغة : هو التقدير

جاء فى تاج العروس : " قَاسَهُ بغَيره ، وعليه ، أي : على غيره ، (يَقِيسُه قَيْسَاً وقيَاساً ،الأخير بالكسر، (واقْتاسَه)، وكذا قَيَّسَه ،إذا(قدَّره على مثله) ، وَيَقُوسُه قَوْساً قَيَاساً: المِقْدَار مِقْيَاسٌ ؛ لأنه يُقَدَّر به الشيء .. لغة فى يقيسه . ويُقَاس". (421)

وفى تهذيب اللغة: " :يقال: هذه خشبة قيس إصبع أي وقد قاس الشيء يقيسه قِياساً وقَيساً ، أي: قدره .قَدْرُ إصبع ، والمقياس المقدار".(422)

وفى مقاييس اللغة :" القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء ، ثم يُصَرَّف فتقلب واوه ياء ، والمعنى فى جميعه واحد فالقوس : الذراع وسميت بذلك ؛ لأنه يقدر بها المذروع ...".(423)

421- انظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ، ط 1 دار الجيل ج 416/16 مادة قيس 1389هـ 1969م

422 - انظر تهذيب اللغة للأزهرى 282 هـ - 370 هـ تحقيق يعقوب عبد النبي مطبعة الدار المصرية مراجعة محمد على النجار ج 9 / 225د.ت

423 - انظر مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ، ط دار الفكر للطباعة، مادة قوس ص 867 سنة 1425هـ 1994م

وفى لسان العرب : قاس الشيء يقيسه قيْساً ،واقْتاسَه وقيَّسَه، إذا قدَّره على مثاله".([424])

القياس عند الأصوليين:

ذكر الشيرازي: "أنه حمل فرع على أصل فى بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما ..."(425).

وقال القاضي أبو بكر:" القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة لها أو نفيهما عنهما ، وقد وافقه عليه أكثر أصحابنا " ([426]).

---

424 - لسان العرب لابن منظور مادة قيس ج3793/5طبعة دار المعارف جديدة محققة ومشكولة شكلا كاملا ، ومزيلة بفهارس منفصلة تحقيق نخبة من الأساتذة عبد الله على الكبير – محمد أحمد حسب الله – هاشم محمد الشاذلي د.ت

425 انظر اللمع فى أصول الفقه للشيرازى الفيروز آبادى الشافعي المتوفى سنة 476 هـ ط3 سنة 1377 هـ 1957 م مطبعة الحلبي ص 53

426 انظر الإحكام فى أصول الأحكام تأليف الإمام على بن محمد الآمدى تحقيق د / سيد الجميلى ط1 سنة 1404 هـ - 1989 م مطبعة دار الكتاب العربي ج3 / 205

وعرفه الشيخ على حسب الله :" أ نه إلحاق ما لا نص فيه بما نص عليه في الحكم الشرعي ؛ لاشتراكهما في علة الحكم "(427).

وقد عرف الإمام محمد أبو زهرة القياس:" بأنه بيان حكم أمر غير منصوص على حكم بإلحاقه بأمر معلوم حكم بالنص عليه فى الكتاب والسنة .

ويعرفونه أيضا بأنه :" إلحاق أمر غير منصوص على حكمه ، بأمر آخر منصوص على حكم للاشتراك بينهما في علة الحكم "(428).

---

427 انظر أصول التشريع الإسلامي ص 264 الطبعة الأولى سنة 1371 هـ - 1952م مطبعة العلوم

428 **انظر أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة طبعة دار الفكر العربي ص 204سنة 1997**

، وعرفه الدكتور عبد الوهاب خلاف القياس : هو إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها ، فالحكم الذي ورد به النص ، لتساوى الواقعتين فى علة هذا الحكم انظر علم أصول الفقه للدكتور عبد الوهاب خلاف ، مطبوعات مكتبة الدعوةالإسلامية شباب الازهر ط 8 دار القلم ص 52

في الاصطلاح النحوي:

عرفه ابن الانبارى (ت 577 هـ) بقوله :" اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بشيء مقايسة وقياساً : قدرته ، ومنه المقياس أي : المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح ، وهو فى عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل .

وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع .

وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة"([429]) .

وقال فى جدله :"وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان فى معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول فى كل مكان ،وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان

429- لمع الأدلة ص 93

غير المنقول عنهم فى ذلك فى معنى المنقول كان محمولا عليه ، وكذلك كل مقيس فى صناعة الأعراب"([430]).

وهذا التعريف الأخير للقياس قد ارتضاه السيوطى (ت 911 هـ) ، ونقله عن ابن الانبارى فى كتابه الاقتراح ([431]).

ونلاحظ من التعريفات السابقة للقياس ، أنه يُشترط أمور لابد من توافرها
فى كل قياس :

1- الأصل

2- الفرع

3- الحكم

4- الجامع

ويرى الدكتور على أبو المكارم:" أن ابن الانبارى أراد أن يستغل فى تعريفه المدلول اللغوي ، وأن يجعل هذه العملية

---

430 الإغراب في جدل الإعراب ص 45 ,46
431 الاقتراح في علم أصول النحو ص 70

الشكلية التي تتم فى القياس امتدادا طبيعيا وذاتياً للمدلول اللغوي ، وهى محاولة ساذجة ؛ لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معاً.

وقد سجل على هذا التعريف أموراً ثلاثة يمكن أن نجملها فيما يأتي :

الأول : محاولة الربط بين المدلولين اللغوي ، والاصطلاحي للفظ القياس .

الثاني : أن المفهوم الاصطلاحي فى تصور علماء هذه المرحلة لم يغير كثيراً من المدلول اللغوى ، إذ اعتمده ثم امتد عنه : فهو –بدوره – عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل .

الثالث : أن هذه المحاولة كما تحددها النقطتان السابقتان - تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتداداً تلقائيا وتطورا طبيعيا لمدلوله اللغوي "([432]).

---

[432] أصول التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم ص 74 – 75 - بتصرف

و لقد كان من نتائج الربط بين المصطلحين : اللغوي والاصطلاحي الوقوع فى خطأين بارزين :-

الأول : قد أبعدت النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية.

والثاني : قد أفسدت على النحاة بعض موضوعات البحث النحوي([433]) .

***<u>أهمية القياس والرد على من أنكره</u>*:**

ذهب ابن الانبارى إلى أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق , لأن النحو كله قياس , ولهذا قيل فى حده:

النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب , فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ([434]).

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثى إلى أن:" القياس بأركانه المختلفة كان له دور كبير فى اللغة والنحو ، وانقسم

السابق ص 76 بتصرف[433] -

لمع الأدلة ص 95 وقد نقل السيوطى كلام ابن الأنبارى في 434 - الاقتراح ص 71 .

الناس فيه بين محبذ وكاره فنشط بعضهم إلى استخدامه ، ورغب عنه البعض الآخر ، واهتموا بما يروى من كلام العرب ،وكان النحويون أشد ميلا إلى القياس من الرواة ؛ لأن بحوثهم تقوم على التشابه الموجود بين الألفاظ والعبارات والأساليب المستعملة في الكلام الذي رواه الرواة مما سمع عن العرب فاتخذوا هذا التشابه أساسا بنوا عليه قواعد قياسهم وأصوله ، فاهتموا به وعنوا بتبيان أركانه وبحث أنواعه "([435]).

فإذا كان هناك من رغب عن القياس و أنكره ، فإن من المحدثين من دعا إلى توسيع القياس :" ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع في نقيصة العى والفهاهة ويكثر من الإشارات التي تخرج عن حسن السمت والرزانة ، ويرتكب التشابيه محاولا بها إفادة أصل المعنى لا كما يستعملها حلية للمنطق ، ومظهر من مظاهر البلاغة ...

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى

---

435 - الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه للدكتور ة خديجة الحديثى ص 429

مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ، ومنظومها "[436].

فما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين يؤكد على أن القياس مصدر هام يساعد على حيوية اللغة واتساعها ،ويقضى على جمودها.

وهذا ما أكده أحد الباحثين بقوله : "

والعجب ممن ينعون على من يأخذ بالقياس من النحويين من جهة ؛ وينادون من جهة أخرى بدرء الجمود فى اللغة واقتصارها على وجوه التعبير المأثور عن المتكلمين القدامى بها ، فإن القياس هو الأساس فى ذلك" [437].

وقد تناول الدكتور سعيد جاسم القياس فى أنظار الدارسين قديما وحديثا ، ثم ذهب :"إلى أنه مهما يكن من أمر الخلاف فى هذا ، فإن مما يلفت النظر أننا لم نجد نحويا – منذ

القياس في اللغة العربية محمد الخضر حسين ص 23 ، 24 ، 436 - دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ص 25 وما بعدها .

437 القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارس ، للدكتورة منى الياس167 ط ، دار الفكر ط1 1405 هـ 1985 م .

بدء النحو – لم يعتمد على القياس في مباحثه النحوية ، إلا أن القياس ومسائله وأحكامه ، وحدوده وأقسامه ، وكل ما يتعلق به مبثوثا متفرقا هنا وهناك" (438).

وفى موضع آخر يصف دعوة أنيس فريحة التي يعد فيها القياس ثورة على القائلين بصفاء اللغة وصحتها وبلاغتها ، وإنها لدعوة مشبوهة (439).

وقد فرق الدكتور إبراهيم أنيس بين نظرة القدماء إلى القياس اللغوي ، ونظرة المحدثين ، ثم ذهب إلى ما ذهب إليه المجددون من الباحثين الذين ينادون بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا ، لا إلى جعل القياس فى اللغة بأيدي الأطفال وعامة الناس ، كما هو الحال فى كل لغة يترك أمرها لسنة التطور (440).

<u>أركان القياس:</u>

---

438 ـ القياس فى النحو العربي نشأته وتطوره للدكتور سعيد جاسم الزبيدى ص 165 ط
الشروق ط1 سنة 1997 م
439 ـ السابق 181
440 ـ من أسرار اللغة ، د / إبراهيم أنيس ، ص 29 ط 2 ، مكتبة الأنجلو المصرية

ذهب النحويون إلى أن للقياس أربعة أركان وهى:-

1- أصل وهو المقيس عليه .

2- وفرع وهو المقيس.

3- وحكم .

4- وعلة جامعة .

قال ابن الأنبارى: "وذلك مثل أن تركب قياسا فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسما أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرد الذى
هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة وهى الإسناد،
وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو" .[441]

---

441 ـ لمع الدلة ص 93 والاقتراح 71

أولا الأصل المقيس عليه:

ذهب الدكتور على أبو المكارم إلى" أن المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب ، سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين ، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص"(442) .

وللمقيس عليه أحكام لابد أن تتوافر فيه؛ ليصح القياس عليه.

فللكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم إما مطرد وإما شاذ

والاطراد يأتي فى اللغة بمعنى:التتابع والاستمرار

يقول ابن منظور:" واطرد الشيء : تبع بعضه بعضا وجرى". (443)

والشذوذ معناه لغة التفريق.

---

2 - أصول التفكير النحوي ص 95

443 لسان العرب لابن منظور مادة طرد2652/4

يقول ابن منظور: "وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا "(444).

فالمسموع عند ابن جنى أربعة أنواع: "

الأول: مطرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغاية المطلوبة والذي لا خلاف فيه مثل: "قام زيد" ، و " ضربت عمرا ومررت بسعيد ".

الثاني: مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: " يذر " و" يدع "، وكذلك قولهم: " مكان مُبْقل " هذا هو القياس والأكثر فى السماع: بأقل ، والأول مسموع أيضا... ، ومثله مما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول " عَسَى " اسما صريحا نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما " ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ها هنا؛ وذلك قولهم: " عسى زيد أن يقوم " ،

" عَسَى اللهُ أن يَأتِيَ بالفَتْحِ " (445).

---

444 ـ السابق مادة شذذ2219/4

445 ـ المائدة الآية 52

وقد جاء عنهم شيء من الأول كالمثل السائر: "عسى الغُوير أبؤسا "(446).

والثالث: مطرد فى الاستعمال والشاذ فى القياس؛ نحو قولهم: (أحْوَص الرِمْث) ، واستصوبت الأمر ، يقال: (استصوبت الشيء) ولا يقال: (استصبت الشيء)
ومنه (استحوذ)، (وأغْيَلت المرأة) و (اسْتَنْوق الجمل) ، و (اسْتَتيَسَتِ الشاةُ) ، و
(اسْتَفْيَلَ الجملُ).

والرابع: الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا, وهو كتتميم (مفعول) فيما عينه
(واو)؛ نحو (ثوب مَصْوُون)، و (مسك مَدْوُوف) ، و (فرس مَقْوُود) ، و(رجل مَعْوُود من مرضه). وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية" (447).

---

446 - انظر مجمع المثال ج2 / 341
447 - الخصائص لابن الجني ج 1 ص 98 -99- 100

يبدو أن تقسيم ابن جنى (ت 392 هـ) للمسموع هو تقسيم للمقيس عليه ، فهو لا يخرج عنده عن كونه مطردا أو شاذا.

وقد وافقه فى هذا التقسيم السيوطى (ت 911هـ)(448) **فالأصل فى المقيس عليه أن يكون كثيرا مطردا سواء كان نصا أو قاعدة ، فإذا كان نصا ورد من النصوص ما يتفق معه ،**
وإذا كان قاعدة لم يكن فى القواعد ما يناقضها (449).

أما بالنسبة للشاذ فإن ابن جنى (ت392 هـ) يرى:" أن الأبنية الشاذة لا تؤخذ مثالا يقاس عليه" (450).

فمن شروط المقيس عليه أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه (451).

---

448 - **الاقتراح للسيوطى ص 72 , 73**
449 - **أصول التفكير النحوي للدكتور على أبو المكارم ص95**
450 - الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثى ص 235
451 - الاقتراح ص 72

وذهب الدكتور على أبو المكارم إلى أن موقف النحاة من الشاذ سماعا ورواية موقف سليم ، إذ لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ لاتسعت دائرة الشذوذ فى اللغة فتضطرب قواعدها ، وتختلط أصولها (452).

أما *القسم الثالث من أقسام المقيس* ***عليه*** **القليل فليس من شرط المقيس عليه الكثرة:-**

فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، وقد عقد ابن جنى بابا فى خصائصه أثبت فيه أن من الممكن القياس على القليل ، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر ، إلا أنه ليس بقياس ([453]).

الركن الثانى من أركان القياس وهو المقيس

المقيس: "هو المحمول على كلام العرب تركيبا ، أو حكما "(454) .

أصول التفكير النحوي ص 100 452 -
116 والاقتراح ص 73 ، 74 / انظر الخصائص 1 453 -
أصول التفكير النحوي ص97 فما بعدها
القياس فى النحو العربي نشأته وتطوره ص25 454 -

فقد كان النحاة الأوائل يرون أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . ولنا أن نقيس اعتمادا على هذا القول على كل ما نطق به العرب- ولو لم نسمع هذا المقيس- على وزن ما سمع عن العرب الفصحاء من الكلمات، أو العبارات (455).

ألا ترى أنك إذا سمعت:(قام زيد) أجزت أنت (ظَرْفَ خالد) و (حَمْقَ بشر) ، وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا ، وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس " (456).

وهذا ما أكده ابن الانبارى (ت577 هـ) بقوله: " أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربيا أو عجميا نحو:

الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ص 455271 -
180 – 181 لابن / المنصف فى شرح التصريف ج1 456 -
جنى تحقيق إبراهيم مصطفى
– وعبد الله أمين سنة 1954 – 1960

زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريقة النقل محال "(457).

ويعلل له بقوله: " والسر فى ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد فى النقل من الاستعمال ؛ لأدى ذلك إلى ألا يفي ما تخص بما لا نخص ، وبقى كثيرا من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع "(458).

القياس تطوره وخصائصه قبل ابن سراج:-

يعد القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي ، فإذا أردنا أن نتبين موقف ابن السراج من هذا الأصل ـ القياس – يجب أن نتتبع ـ بصورة موجزة – المراحل التي مر بها لتكون عونا على تحديد مفهوم هذا الأصل من جهة ، واستكناه طبيعته من جهة أخرى ، ومن ثم تقويمه باعتباره أداة من أدوات البحث

لمع الأدلة 98 457 -
السابق 99 458 -

النحوي عند النحويين الأوائل ؛ حتى تتضح صورته عند ابن السراج.

القياس النحوى قبل الخليل ابن أحمد:-

أبو الأسود الدؤلى ([459]) :

ارتبط القياس بنشأة النحو وقواعده ، فكان أول من نُسِبَ إليه نشأة القياس أبو الأسود الدؤلى (ت69هـ) ، فقد ذكر ابن سلام (ت 231 هـ) فى طبقاته: " وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلى"(460).

فقد ذهب أحد الباحثين إلى أن نسبة القياس إلى أبى الأسود كانت نتيجة ملاحظته بعض الظواهر التي حددها ابن سلام بباب الفاعل ، والمفعول به ، والمضاف وعوامل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، ولا نستطيع أن

---

[459] - ترجمته نزهة الالباء ص 6
طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحى (ت 231هـ 460) – قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر 2/مطبعة المدني – لا ط ، لا ت 1

ندعى أنه وضع هذه الأبواب
النحوية بطريقة مفصلة "(461).

وهذا ما أكده الدكتور على أبو المكارم بقوله " إن دور أبى الأسود فى الدراسات النحوية محددا بإدراكه لبعض الظواهر التركيبية _ وهى ظاهرة التصرف الإعرابى _ من خلال ضبطه للنص القرآنى " (462).

ويقول أحد الباحثين :" غير أننا لا نستطيع أن نؤكد هذا الزعم ؛ لأنه لم تصل إلينا محاولات وضع قواعد اللغة ولا قياسها عن أبى الأسود ، وإنما كان يستهدف فقط المصحف بما لا يعد قواعد ، ولا قياسا نقيم عليه توكيدنا "([463]).

من هنا فإن دعوى نسب نشأة القياس إلى أبى الأسود تفتقر إلى الأدلة ، كما لا يمكن نسب أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه ، وإنما كان لهذا دلالة واضحة
على قدم القياس فى الدرس النحوي ، وأن النحاة كانوا يأخذون

الأصول فى معاني القرآن للفراء لمحمد عبد الفتاح ص 461 - 164
أصول التفكير النحوي 46212 -
- القياس فى النحو ص26 رسالة دكتوراه ، بآداب 463 القاهرة ، لصابر بكر أبو السعود ، رقم 1410

به منهجا

قبل أن يسرف هو - ابن إسحاق – فيه" (464).

ويظهر أن من تقدمه _ ابن إسحاق _ إلى التفكير فى أمور النحو من لدن أبى الأسود الذى تجعله أكثر الروايات العربية الرائد الأول لهذا العلم ، وحتى أيام ابن أبى إسحاق ظلوا يتخبطون على غير هدى (465) .

عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي (466)

أخذت معالم القياس تتحدد على يد ابن أبى إسحاق الحضرمي (ت117 هـ) ، حتى وصفه ابن سلام فى طبقاته بأنه " أول من بعج النحو ، ومد القياس ، والعلل "(467).

من هنا فان دوره تمثل فى ثلاثة محاور: أول من بعج النحو بتفصيله ما تركه أبو الأسود الدؤلى ، وبنائه هيكلا للنحو تكتمل به القواعد الأصلية الكبرى ، وهو الذى" مد القياس "

أصول التفكير النحوي ص 46412
- القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل 465 العسكريات، لأبى على الفارسي دكتورة منى إلياس ص11
ينظر ترجمته فى نزهة الألباء ص 18 466 -
طبقات فحول الشعراء لابن سلام 14 467 -

حيث حول القياس من قياس الأنماط إلى قياس الأحكام ، وهو الذى" شرح العلل" التي هي مهمة فى عملية القياس (468).

لقد كان ابن أبى إسحاق (ت117 هـ)مولعا بالقياس إلى درجة كبيرة, فقد كان يخطئ العرب الفصحاء إذا ما حادوا عن الظواهر المطردة فى كلام العرب (469).

وما حكاه ابن سلام يؤكد ذلك:" قلت ليونس هل سمعت من ابن إسحاق شيئا ، قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق؟

يعنى السَّوِيق ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها .
وما تريد إلى هذا ؟ عليك بالباب
فى النحو يطّرِد ويَنْقَاس "(470).

وبيّن من هذا الخبر ـ الذى هو غاية فى الأهمية ـ أن ابن أبى إسحاق ؛ أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر فى

الأصول د تمام حسان ص 97 , 98 - 46
الأصول فى معاني القرآن للفراء ، للباحث محمد عبد 469 - الفتاح العمراوى ص 165

470 طبقات فحول الشعراء لابن سلام 15

العربية تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها ، و أن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك ، بمعنى أن فى أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحت دون أن يكون خاضعا لقانون مطرد ، و أن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون ، و إنه جعل همه فى تقرى هذه الظواهر ، واستظهار القوانين الجامعة [471].

لهذا يقول أبو الطيب اللغوي: " كان يقال : عبد الله أعلم هل البصرة ، وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه "[472].

فلقد كان ابن أبى إسحاق أكثر النحاة التزاما بالقاعدة المطردة، وإلزام غيره بإتباعها ، وكان احتكامه للقياس منهجا سببا فى معارضته فحول الشعراء [473].

---

471 ـ القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسي د/ منى إلياس

472 ـ انظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوي (ت 351 هـ) ت محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار نهضة مصر ص 31

473 ـ نزهة الألباء ص20 لما سمع ابن أبى إسحاق الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا أو مجلّفُ

قال له :

على أي شيء ترفع "أو مجلف "؟

فقال : على ما يسوءك وينوءك

وقد قيل فى مقارنته بأبي عمر بن العلاء:" إن ابن إسحاق كان أشد تجريدا للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ، ولغاتها ، وغريبها" (474).

وتعد تلك البداية عند الحضرمي كاشفة للمحاولات المبكرة فى القياس فى تاريخ النحو العربي ، وتأتى أهميتها في أنها أثمرت بعد وفتحت رؤى كثيرة للخلاف ، وتحكيم القياس بما يصور كيفية تفكير العقل البشرى، والمحصلات الثقافية التي حصلها وما أفاده مما كان موجودا ثم من معارف (475).

ولقد فطن كثير من أساتذتنا إلى أهمية هذه البداية ، فعدها فتحا لنحاة البصرة أن يحكموا القياس، ويجعلوه سيد اللغة، ومحك سلامتها ، وميزان ضبطها وصحتها (476).

ويقول الدكتور شوقي ضيف: "واضح أ نه – يعنى الحضرمي - فتح لنحاة البصرة من بعده تلاميذه وغير تلاميذه

---

474 - نزهة الألباء ص18

475 - القياس فى النحو العربي ص 32 ، لصابر بكر أبو السعود

476 - السابق ص 32 , 33

بمراجعته للفرزدق أن يخطئوا الشعراء الفصحاء، لا من الإسلاميين مثل الفرزدق فحسب بل أيضا من الجاهليين "[477].

وقد عد الدكتور/ أمين السيد ما قام به الحضرمى ظاهرة جديدة حيث يقول:" الظاهرة التي تبدو جديدة فيما نقل إلينا من أخبار عبد الله الحضرمي ،هي أنه لم يكن عنده ما يمنعه من أن يخطئ العربي الذين عرفوا بفصاحتهم ونصاعة أسلوبهم كالفرزدق" (478).

وقد عرَّف الدكتور / على أبو المكارم:" القياس عند الحضرمي ،بأنه الخضوع لما يطرد من قواعد النحو، وأن المقيس عنده هو ما ننشأه من نصوص لغوية ، والمقيس عليه ليس كلام العربي بل ما اطرد من هذا الكلام ،وانقاس حتى أصبح قاعدة (479).

---

477 ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 24 فما بعدها، ط 5 دار المعارف، 1968 م

478 ـ مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها 69 د/ عبد الرحمن السيد ،توزيع دار المعارف بمصر، ط1 سنة 1388 هـ - 1968 م

479 ـ انظر تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري د/ على أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة ،ط1 سنة 1391 هـ - 1971 م ،ص 93

من هنا نستطيع أن نقول بأن الحضرمي قد خطا بالقياس خطوة واسعة نحو اطراد القاعدة، ولم يعد مجرد ملاحظات عابرة للظواهر، بل يقف أمام ما يراه خطأ ، ويرده وساعد ذلك تلاميذه وغيرهم أن يجعلوا القياس أساسا للحكم فى مسائل النحو، وهو فى كل هذا بعيد عن أي مؤثر خارجي كما يدعى البعض (480).

عيسى بن عمر: ([481])

لم يكن بأقل من شيخه الحضرمي فى تحكيم القياس ، وكان قياسه قائما على أساس من التفسيرات الفردية (482).

---

480 ـ انظر أصول النحو العربي د/ محمد عيد 72 ، وانظر تقويم الفكر النحوي د/ على أبو المكارم، دار الثقافة ـ بيروت لبنان ،لا ط لا ت ص ورده لما زعمه د / محمد عيد ،وكذا كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدى – أعماله ومنهجه د مهدى مخزوم، ص 74 مطبعة الأحرار بغداد، سنة 1960 حيث يقول :" وما يقال بتأثر النحو قبل عهد الخليل – وفى عهده بالنحو السرياني والمنطق إنما هو "إيغال فى الحدس وتمسك بأهداب الفروع "

481 انظر رجمته نزهة الألباء ص 21

482 ـ القياس فى النحو العربي ص 35

وكان ابن عمر يطعن على العرب كابن أبى

إسحاق، من ذلك ما أورده بن سلام فى طبقاته " أخبرني يونس: أن أبا عمر بن العلاء كان أشد تسليما للعرب ، وكان ابن أبى إسحاق، وابن أبى عمر يطعنان عليهم. كان عيسى يقول: أساء النابغة فى قوله حيث يقول:

من الرَّقْشِ فى فَبِتُّ كأنّى ساوَرتْنى ضئيلةٌ

أنْيابها السُّم ناقِعُ (483)

يقول: موضعها ناقعا..."(484)

وقد حكى عنه سيبويه أقوالا قليلة قبل بعضها ،ودفع بعضها، ويظهر من جملتها أن عيسى بن عمر كان قافيا أثر شيخه (485).

و إن كان ابن عمر يختلف قليلا عن الحضرمي حيث تأثر بأبي عمر بن العلاء فى الاهتمام بالغريب ، إذ تجده يهتم بمراعاة القواعد المطردة حتى أنه يختار من النصوص ما

---

483 ـ من شواهد الكتاب لسيبويه ت عبد السلام هارون دار الجيل بيروت ط1 89/2 ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص 902 رقم 781

484 ـ طبقات فحول الشعراء 16/1

485 ـ القياس فى النحو د/ منى إلياس 17

يوافق القياس ، ولكنه فى الوقت نفسه يهتم بالغريب ولهجات العرب ، حتى أنه ليحاول القياس عليها فإذا وجد تضاربا بينهما فزع إلى النصب، معتمدا على التأويل" (486).

وفى قراءاته ما يدلنا على ميله إلى القياس ، فقد ذكروا أنه كان يختار النصب ما وجد إليه سبيلا وإليه يفزع إذا اختلفت العرب(487).

وعلى هذا نجد أن الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمر يجنحان للقياس ،ويحاولان أن يلتمسا وجها للمنقول الفصيح يساير فيه القاعدة المطردة، ولم يجانبا السماع، وأنهما وضعا الخطوط الأولى للمنهج البصري فى القياس (488).

***أما أبو عمرو بن العلاء* (489)**

فتأتى أهميته القصوى فى جمعه للغات العربي وتوفره على جمع الكم الهائل من تلك اللغات ، فكان أعلم الناس

---

486 ـ تاريخ النحو العربي ص 95-96
487 ـ عيسى بن عمر من خلال قراءاته ص 227 لصباح عباس سالم ، منشورات مؤسسة الأعلمى بيروت، ط1 1975 م
488 ـ القياس فى النحو العربي نشأته وتطوره ص 67 د / سعيد جاسم الزبيدى
489- ينظر ترجمته في نزهة الألباء ص 24

بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر، وبـأيام العرب، وبأيام الناس (490).

لكن منهجه يختلف عن سابقيه ، أنه كان يسلم للعرب ولا يطعن عليهم ([491])، وكان أبو عمرو أكثر ميلا إلى تغليب الأكثر الأعم من كلام العرب، غير أنه لم يكن يهمل الشاذ ولا النادر، وإنما كان يحفظ ولا يقاس عليه، لأنه من لغات العرب و من كلامهم (492).

فهو يقول:" ردا على سؤال كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خلفي لغات "(493).

وأبو عمرو يمثل مرحلة الالتزام في القياس؛ لأنه لا يهدم لغة من اللغات ؛ وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمرحلة الجمع

---

490 - القياس فى النحو لصابر بكر أبو السعود ص 42

491 السابق ص 44 ، الأصول النحوية عند الانبارى ، وأصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص18

492 السابق ص 44

493 - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص 39

المبكرة ، وهى سمة من سمات اللغوي الذي يحرص كل الحرص على كل ما جمع عن العرب (494**).**

يونس بن حبيب (495)

سلك يونس مسلك أبى عمرو في القياس وسار على منهجه، وكانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها (496**).**

ونخلص من هذه المحاولات إلى أن القياس ارتبط بنشأة النحوي العربي ، وقد أطلق أحد الباحثين على هذا النوع

---

494 **القياس في النحو العربي للدكتور صابر أبو السعود ص 46**
495 ينظر ترجمته في : نزهة الألباء ص 49
496 **القياس في النحو العربي للدكتور صابرأبو السعود ص 50 ، وينظر الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ط 1 سنة 1400 هـ / 1980 م ، ص 344**

من القياس ، بأنه قياس الاطراد وحده بأنه: هو القياس الذي يقوم على ملاحظة الظواهر المطردة ، ووضع ضوابط تحكم هذه الظواهر ، وغيرها مما يأتي على مثالها"(497).

القياس عند الخليل[498] ، وسيبويه[499]

يعد الخليل بن أحمد كما قال ابن جنى (ت 392 هـ) (500) : " سيد قومه ، وكاشف قناع القياس ، فى علمه" (501).

كما أجمع مترجموه على وصفه، بأنه الغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله (502).

---

497 أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص 167

498 ينظر ترجمته نزهة الألباء ص45
499 السابق ص60-66
500 السابق ص332
501 الخصائص 362/1
502 ينظر نزهة الألباء ص46

ويرجع إليه الفضل في إظهار معالم القياس ، ووضع رسومه ومناهجه (503)، فبلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سيبويه ذروة نمائه (504).

فقد ظل الشكل السابق للقياس - قياس الاطراد - موجودا عند الخليل وسيبويه ؛ لأنه هو الشكل الوحيد الذي يصلح لبناء القواعد النحوية (505) .

فمذهب الخليل كما يقول الدكتور شوقي ضيف: "إنه كان - يعنى الخليل – يبنى القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دوما على ما يخالفه ، ومحاولته فى أكثر الأحيان أن يجد لها تأويلا "(506) .

إلى جانب هذا الشكل أشار الباحثون إلى وجود صور مختلفة للقياس عند الخليل وسيبويه (507).

---

503 فى أصول النحو ص 75 د/ سعيد الأفغاني
504 القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسى د/ منى إلباس
505 أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص 167
المدارس النحوية ص 53 للدكتور شوقي ضيف 506

507 انظر رسالة " وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو وفروعه " للسيد جعفر نايف ، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ا بن جنى للسيد صابر بكر أبو السعود

ويمكن إجمال صور القياس عند الخليل وسيبويه ، كما يلى :

1- قياس الشبه:

هو أكثر الأشكال ورودا عندهما بل والأغلب في قياس النحاة جميعا ممن أتو بعدهما ، ويعرفه أحد الباحثين عند الخليل فيقول :" هو القياس القائم على التشابه بين المقيس والمقيس عليه في اللفظ أو المعنى ، أو بعض الجوانب الأخرى " (508).

وقد وصف أحد الباحثين هذا النوع بأنه يتسم بالبساطة والوضوح ، ويبتعد عن التكلف والغموض اللذين أصبحا سمة من سماته عند النحاة المتأخرين (509) .

2- قياس الاستئناس:

هو أحد أشكال القياس عند الخليل وتلميذه ، ويعرفه الباحث عند الخليل بقوله :" هو ضرب من القياس يلجأ إليه الخليل لشرح مسألة وتوضيحها بالأمثلة المشابهة لها من وجه

---

508 انظر وضع الخليل لأصول النحو وفروعه 51 –

509 انظر الأصول النحوية في معاني القرآن للفراء ص 168

ما ، ولا يلزم منه حكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه " [510] .

وقد أطلق الدكتور صابر أبو السعود على هذا القياس وسابقه " قياس المنزلة " ، وعلل هذه التسمية بقوله:" ولقد أثرت هذه التسمية ؛ لأنها تتفق واللفظة التي كثيرا ما تتردد في كتاب سيبويه علما على هذا النوع من القياس ، وهذا النوع قائم على المشابهة.

والمشابهة قد تكون كلية وقد تكون جزئية ، وقد يجمع الظاهرتين سبب واحد، أ و عدة أسباب تقرب بينهما ،وتجعلهما مادة للقياس " [511].

3- قياس الفرض :

يطلق عليه التمارين غير العملية [512] ، أو قياس التمثيل [513] .

---

510 انظر وضع الخليل بن احمد لأصول النحو وفروعه ص 51 – 52

511 انظر القياس في النحو العربي ص 73 وما بعدها

512 انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص 55 ، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص 90

513 انظر القياس في النحو العربي ص 82

ويعرفه أحد الباحثين بقوله :" ويقصد به افتراض شيء لم يرد استعماله عن العرب ، ثم التماس حكم له قياس على ما ورد عنهم من أشباهه ، وهو يرمى عند الخليل وسيبويه فرض تعليمي تطبيقي "([514]).

4- القياس المفارق:

:" وهو ما يخرج من أصل القياس العام الذي وضع الخليل أصوله ولا يتفق معه ، وإن كان يدخل مع هذا الأصل العام في بعض أوجه الشبه ، فهو من ثم تعليل للنادر"([515]) .

5- قياس الجدل :

يعرفه أحد الباحثين بقوله : "هو طريق استدلالي جدلي وكان الخليل يلجأ إليه لإثبات رأى ودحض رأى آخر ، لافتا النظر دائما إلى المهمل والمستعمل من أساليب العرب ".([516])

انظر وضع الخليل لأصول النحو وفروعه ص 51461

انظر القياس في النحو العربي ص 89 وما بعدها 515

- وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو وفروعه 59 516

ويصفه أحد الباحثين بأن هذا النوع من القياس يختص بمناقشة الآراء المخالفة لإثبات زيفها ، كما يتطرق أحيانا الى الظواهر المهملة فى كلام العرب باحثا عن علة عدم استخدامها ([517]).

الكسائى ([518]):

تأتى أهمية الكسائى في أنه جمع بين علمين من علوم الثقافة العربية وهما: القراءة ، والنحو، واهتم بالقياس اهتماما شديدا فالنحو عنده إنما هو قياس يتبع ، وكما اتسعت وتعددت مصادر سماعه تعددت صور القياس أيضا ([519]).

فالقياس عند الكسائى مغاير لمل قبله ، إذ نجد الكسائى يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته ليقيس

- أصول النحو فى معاني القرآن للفراء ص 173 517

ينظر ترجمته في نزهة الألباء ص 67 518

أصول النحو عند الأ نبارى ص 51954

،وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له ، ومما يعده البصريون شاذا لا يقاس عليه [520].

فتوسع في القياس ولم يقف به عند المستعمل الشائع ، بل مده ليشمل لغة الحضر ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأى البصريين[521].

الأخفش الأوسط [522]:

يمثل الأخفش الأوسط طورا جديدا في القياس ، فالقياس عنده يقوم على قلة المسموع ... وغير ذلك مما شذذه غيره[523].

---

520 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومى ص 116 – دار الرائد العربي - بيروت، ط 3 1986 م /سنة 1406 هـ

521 المدارس النحوية ص 176 للدكتور شوقي ضيف

522 انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين السيرافى اعتنى بنشره وتهذيبه فرتس كرنكو – المطبعة الكاثوليكية سنة 1936م ،ص 50

523 د سعيد جاسم الزبيدى ص / القياس في النحو العربي نشأته وتطوره – 70

فإذا كان الخليل لا يقيس على الشاذ والنادر وحفظهما أو أولهما ، فان الأخفش كان يقيس على الشاذ والنادر ، وإذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات ، فإن الأخفش لم يكن يقيس في كل قياسه على السماع ، وإنما كان يقيس أحيانا دون سماع ، وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة ، فإنه أفسح لها من أجل هذا كله كان 'يعد خارجا على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين .[524]

الفراء (ت 207 هـ) [525]:

تناول أحد الباحثين القياس عند الفراء، وبين أنه لم يخرج في أقيسته على الأشكال التي وجدت عند الخليل وسيبويه ، ولكن كانت له شخصيته وطريقته الواضحة والمميزة في استخدام هذه الأشكال [526] ، ومن أشكال القياس الذي استخدمه الفراء هي قياس الاطراد ، والاستئناس ، المفارق ، الجدل ، الافتراض.

---

[524] القياس في النحو العربي 158

[525] ينظر ترجمته في نزهة الألباء ص98

[526] انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص 196

المبرد ([527]):

تحرر كثيرا من أراء البصريين الذين سبقوه ، ومن ثم يعد معلما بارزا ، خالف الخليل شيخ المدرسة ورائد فكرها ، وخالف سيبويه صاحب الكتاب ([528]).

وتأتى أهمية المبرد في كونه راعى الكثرة في قياسه ، على أنه يمنع القياس فيما لم يسمع، وبهذا يحدد من مجال القياس ويضيقه ([529]).

وكان لا يقيس على الشاذ والنادر، ويعدهما سبيلا للزلل فيقول :" إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك ؛ كثرت زلاتك " ([530]).

527- ترجمته في نزهة الألباء ص 217
528 القياس في النحو العربي ص 190
529 القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص 71 للدكتور سعيد جاسم الزبيدى
530 الأشباه والنظائر ج 3 /49 ، راجعه الدكتور / فايز ترجينى ،دار الكتاب العربى ، ط1 سنة 1984 م

وهكذا وصل القياس في نهاية القرن الثالث وأوائل القرن الرابع إلى مفهوم شكلي ، بعد أن كان قياسا استقرائيا .[531]

فهو يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها ،ومن ثم يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، و يرد هذه الظواهر كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها ، مهما كان مصدر هذه النصوص [532] .

القياس عند ابن السراج :-

طرق التعبير عن القياس عند ابن السراج

عبر ابن السراج عن القياس الذي يراه هو أو الذي يراه شيوخه بطرق مختلفة ، **فيقول : "القياس كذا ".**

---

531 أصول التفكير النحوي ص 13 ، أصول النحو عند الأ نبارى 57, وأصول النحو عند السيوطى بين النظرية والتطبيق ص 23
532أصول التفكير النحوي د/ على أبو المكارم ص 13

كقوله فى باب كم :"

قال سيبويه : وسألته – يعنى الخليل – عن قولهم :

على كم جذع بيتك مبنى

فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس يعنى نصب جذع" (533).

وقوله فى باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل :"

قال : ونقول : هذا رجل وامرأة منطلقان ، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ؛لأنهما ارتفعا من وجه ، وهما اسمان بنيا على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين لمعناهما واحد ، والقياس عندي أن يرتفعا على "هما "؛ لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني "(534).

وقوله فى باب الممنوع من الصرف :"

---

533 **الأصول ج1 / 317**

534 **- السابق ج 2 /42**

وإذا كان اسما على فعال لا يدرى ما أصله، فالقياس صرفه ([535]).

وقوله :"وقياس هذا القول إنك إذا سميت رجلا(ضَرَبَ)ثم أسكنت فقلت:
ضرْب ؛ لم تصرفه "([536]).

وقوله :" واعلم أنه لا يصلح أن يجعل مثل : مدائن محاريب ، ولا مثل : مساجد محاريب ، ولا مثل : جلاجل سلاسل ، اسما واحدا مثل حضرموت ؛ لأنه لا يجيء شيء من هذه الأمثلة اسمان يكون منهما اسما واحدا ، فإن جاء فالقياس فيه أن يُجعل كحضرموت
، و أن ينصرف في النكرة "(537).

وقوله:" وكذلك لو سميت رجلا بواحد حمراء ، وواحدة بشرى أو رجل بيضاء ، وأنت تريد أن تجعله اسما واحدا مثل: حضرموت ، انصرف فى النكرة ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فى هذه الحال ،ألا ترى أنك لو رخمته حذفت الاسم الآخر ، ولم تكن

---

535 - **السابق ج 2 /90**
536 - **السابق 2 /94**
537- السابق ج 97/2

تحذف الهاء وينبغي فى القياس إن بنيته أن تهمز فتقول واحدة حمران ، ورجل بيضان ؛ لأن الألف ليست للتأنيث عنده فى هذه الحال "(538).

وقوله :" و إن سميت رجلاً بطالق وطامث ، فالقياس صرفه" (539).

<u>وقوله فى باب علامات المضمرين المتصلة :</u>

" والقياس أن يكون " أيا " مثل الألف والنون التي فى "أنت" ، فيكون " أيا " الاسم وما بعدها للخطاب ، ويقوى ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف ، و" أيا " مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو : أنت "(540).

<u>وقوله فى باب الأفعال المنصوبة :</u>

---

538 - 2 ج الأصول /98

- 5392 ج السابق /100

- 5402 ج السابق /117

" فأما قول من قال : كيمه فى الاستفهام ، فإنه جعله مثل لِمَه ، فقياس ذلك أن يُضمر" أنْ" بعد " كى " إذا قال : كى يفعل ؛ لأنه قد أدخلها على الأسماء ".([541])

وقوله في باب ذكر النون الحقيقية :

" والقياس أن يقولوا فى : اضربنْ : اضربِ الرجلَ ، فيحذفون لالتقاء الساكنين ([542]).

وقوله في باب التمييز :

"فالمازني يجيز :" سمناً تفقأتُ" وقياس بابه: أن لا يجوز؛ لأنه فاعل في الحقيقة ، وهو مخالف للمفعولات ".([543])

147/ السابق ج 5412 -

203/ السابق ج 2 542 -

229/ الأصول ج 2 543 -

وقوله في باب الزيادة والإلغاء :

" وقولهم : "كفى بالله" [544] قال سيبويه : إنما هو "كفى الله "والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل كفى كفايتي بالله " [545] .

وقوله :" والقياس يوجب إجازته للفرق الذي بين الذي و بين الجزاء "[546].

وقوله في باب ما ألف النحويون من الذي والتي وإدخال الذي على الذي :

" فان أدخلت في هذه المسائل " الذي " ثالثة فالقياس واحد" [547].

وقوله في باب الألف واللام :

544 - العنكبوت من الآية 52
545 - الأصول ج 2 /260
546 - الأصول ج 2 /273
547 السابق ج 2 /320

"وقياس ظننت و إن وكان والابتداء والخبر واحد"

([548]).

وقوله في باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث :

" قالوا : أُسْد و فُلْكٌ ينبغي أن يكون خففوا "
فُعُلٌ"والقياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد
"([549]).

وقوله في باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة :

"وقالوا في فرز دقٍ : فرازقُ ، حذفوا الدال ؛ لأنها من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزوائد ، والقياس أن يقولوا : فرا زد "ٌ([550])

وقوله في باب جمع الجمع :

" وكل بناء من أبنية الجموع ليس على مثال "مفاعِلِ "
، ومفاعِيل .إذا اختلفت ضروبه فجمعه عندي جائز، وقياسه أن

---

548 - السابق ج 2 /361
549 - السابق ج 2 /431
[550] الأصول ج 3 /12

ينظر إلى ما كان على بنائه من الواحد أو على عدته، فتكسره على مثال تكسيره "[551].

<u>وقوله في باب النسب مما زاد على الثلاثة:</u>

" فإذا أضفت إلى ممدود ومنصرف ، فالقياس أن تدعه على حاله ".[552]

وقوله :" ما كان قبل لامه ياء زائدة أو واو ، فما جاء فَعِيلة أو فُعَيلة ، فبابه وقياسه حذف الياء وفتح ما قبله ذلك تقول في حنيفة : حَنَفِي" (553).

<u>قوله في النسب إلى ما حذفت منه ياء الإضافة :</u>

" والقياس في جميع ذا أن تنسب إليه بالياء المشددة على شرائط النسب
التي مضت" (554).

---

551 **السابق ج 3 /33**
552 **الأصول ج 3 /67،66**
553 **السابق ج 3 /72**
554 **السابق ج 3 /83**

وقوله في باب ما يستغنى فيه عن ما أفعلةُ بما أفعَلَ فِعْلَهُ وعن أفعَلَ منه:" بقولهم:"أفْعَلُ منه فِعْلاً" : والقياس يوجب ما قال أبو العباس " (555).

<u>وقوله في باب إبدال الألف من الياء :</u>

"وجاء استحيت على جايَ مثل باعَ ، وقياس فاعله أن يكون جاءٍ ، فى مثل بائعٍ مهموزٌ ، وإن لم يستعمل "([556]).

<u>وقوله فى باب تكرار هذه الحروف المعتلة واجتماع بعض مع بعض:</u>

" والقياس عنده *-أي المازني-* أن يقول فى هذا أفعلُ من هذا من "أَمَمْتُ " وأخواتها هذا أيمَّ من هذا ولا يبدل الياء واواً" ([557]).

---

555 **السابق ج 3 /153**
556 **السابق ج 3 /250**
ا الأصول ج 3 /315-

وقوله في باب " ذو":

" *قال*-أي أبو الحسن الأخفش – وأما "ذو "ففي القياس أن يكون الذاهب اللام"([558]).

وقوله في باب "الأصلي الزائد " :

"فالقياس في كل لفظ مقدرٍ إذا كان فيه زائدٌ أن تحكى الزائد بعينه" ([559]).

وقوله في باب "التصغير " : -

وقال – أي الأخفش – إن صغرت "همَّرش" فالقياس أن تقول :هُنَيْمَرٌ ؛ لأن الأولى كانت نوناً ، وإن شئت قلت : هُمَّيرِشٌ" ([560]).

وقوله عن وزن "ساية " : "والقياس أن يكون وزن "ساية "فَعْلَةً ؛ لأن الألف لا تبدل أبدا إلا مطردا ، إلا من حرف متحرك" ([561]).

---

558 **السابق ج 3 /327**
559 السابق ج 3 /334
560 الأصول ج 3 / 346
561 السابق ج 3 /346

وقوله فى باب "الجمع " :

"ومن قال : رِشْوةٌ ، ثم جمع بالتاء فحرك فقياسه: رِشِيَاتٌ " ([562]).

وقوله :" فإن قياس ذلك أن نقول فى كُلْيةٍ : كُلُواتٍ" ([563]).

وقوله:" ومن ثقل فى "مِدِياتٍ " فإن قياسه أن يقول: جِرْوةٌ،جِرِيَاتٌ "([564]).

وقوله فى باب العوامل فى الأسماء والحروف التى تدخل على الأفعال :

" وقد أجاز قوم لست زيداً بضارب ؛ لأن الباء تسقط ، والقياس يوجب أن تضمر فعلا ينصب زيدا" ([565]).

وقد يعبر عن القياس بقوله : وكان القياس أن يقول000

---

[562] ـ السابق ج 3 /361
[563] السابق ج 3 /371
[564] السابق ج 3 /371
[565] الأصول ج 2 /230

كقوله فى باب أبنية الجموع فَعالٌ :

" وقد يجيء خمسة كلاب يراد بها خمسة من الكلاب، أي: من هذا الجنس ، وكان القياس خمسة أَكْلُبٍ "([566]).

وقوله فى باب "النسب ":

" تغير ياءى النسب من ذلك قولهم : هُذيل : هُذَلِىٌ ، وفقيمٌ كنانة : فُقَمِىُّ ،مُلَيْحُ جزاعة مُلَحِىَّ ، وثقيفٌ، ثَقَفِى ،وكان القياس فى جميع هذا أن تثبت"(**567**).

وقوله فى باب " ما لحقته الزوائد من الأربعة " :

" وكل شيء جاء من الأربعة على مثال : سفرجل ، فهو ملحق ببنات الخمسة ؛لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلا لاتفق الاسم والفعل ، لو قلت : فَعَلْتُ من : فرزدقٍ ، وسفرجلٍ مستكرها ذلك لكان القياس أن يكون فَرَزْدَقْتُ وسَفَرْجَلْتُ". ([568])

وقوله فى باب ذكر ما بنت العرب من الأفعال :

---

[566] السابق ج 2 /434
[567] السابق ج 3 /81
[568] السابق ج 3 /214

"ملحق بالرباعي أفعل يَفْعَلُ 0واسم الفاعل : مُفْعِلٌ والمفعول : مُفْعَل، وكان القياس أن يقولوا: يُؤفعلُ "(**569**).

وقوله فى باب " إبدال الياء من الواو الزائدة :

" ومن ذلك مَقْصِىٌ ، ومّرْمِىٌ ، إنما هو مفعول ، وكان القياس أن تقول : مَقْصَوىٌ ومَرْمَوىٌ" ([570]).

وقوله فى باب "ما تكلمت به العرب " :-

"ولو قلت حيحيت لاجتمعت ياءان 0قال أبو بكر:وكان القياس عندي
أن تظهر الياء" ([571]).

---

[569] السابق ج 3 /226
[570] الأصول ج 3 /263
[571] السابق ج 3 /317

وقوله :" وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه حروف لا دليل على تواليها ."([572])

وقوله : "وكان القياس أن يقول فى مضارع أكرمَ يُؤكرمُ ، مثل : يُدحرجُ " ([573]).

وقوله : "وأما " إداوةٌ" فهي " فِعَالةٌ" مثل " رِسَالة " وكان القياس فيها إدائيء "([574])0

وقوله :" ومما يشكل قولهم : مِتَّ تَموتُ ، وكان القياس أن يقول : من قال مِتَّ تَماتُ".([575])

<u>وقد يعبر عن القياس بقوله: وهو القياس</u>

<u>كقوله فى باب الفعل الذى يتعدى على مفعولين :</u>

---

[572] السابق ج 3 /326
[573] - السابق ج 3 /333
[574] - السابق ج 3 /341
[575] السابق ج3/ 344

" لك أن تقول :" الذى أعطى عبد الله زيدا إياه درهم) وهو القياس ".([576])

وقوله :"وإن شئت قلت : "المعطى عبد الله زيدا إياه درهمُ" وهو القياس "([577]).

وقوله فى باب "الفعل الذى بنى للمفعول ولم يذكر من فعل به :

" ولك أن تقول :" أعطى زيد إياه درهم" وهو القياس 0([578])"

وقوله : " ولك أن تقول :" الذى ظن زيد إياه قائم" وهو القياس".([579])

وقوله فى باب الوقف فى القوافى :

" وكما أن القاف فى

---

[576] - السابق ج 2 /283
577 **الأصول ج 2 /284**
578 **- السابق ج 2 /287**
4- السابق ج 2 /288

وقاتِمِ الأعماقِ خاوىَ المُختَرقْ(**580**)

حرف روي ، فكما لا تحذف القاف لا تحذف واحدة منهما وهذا هو القياس"([581])0

وقوله فى باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه :

يقول : ثالث عشر ثلاثةَ عشَر ، وهو القياس" ([582]).

وقوله فى باب " النسب من حروف العلة :

"فإن كان ما قبل الياء والواو حرف ساكن قلبت فى ظَبْيٍ ، وغَزو ،و دلو ،دَلَويٌ، وغَزَويٌ، لا تغير ، فإن كان فيه هاء التأنيث ، فمنهم من يجعله بمنزلة مما لا هاء فيه ، وهو القياس" 0([583])

وقوله فى باب "ذكر ما بنت العرب من الأفعال " :

---

580 - **الرجز لرؤبة العجاج ديوان العجاج ص470 من شواهد الكتاب 210/4 والمحتسب 86/1**
581 الأصول 389/2-390
582 السابق ج 2 /426
583 السابق ج 3 /65

"فأكثر العرب يقول أرقتُ أُريقَ ، أراقَةً وهو القياسُ" ([584]).

وقوله فى باب " إبدال اللام:

" أبدلوا اللام فى " أُصَيْلال " من النون ، وذلك أنهم إذا صغروا : الأَصيلَ قالوا : أُصيلٌ ، وهو القياسُ" ([585]).

وقوله فى باب التمييز :

"وسفه زيد رأيه فقال بعضهم نصبَه كنصب التفسير، والمعنى : سَفِهَ رأى زيد 000فكأن حكمه أن يكون : سفه زيدٌ رأياً ، فترك على إضافته ونُصبَ كنصب النكرة ، قالوا : وكما لا يجوز تقديم ما نصب على التفسير لا يجوز تقديم هذا ، وأجاز بعض التقديم وهو عندي القياس" ([586]) .

وقد يعبر عن القياس بقوله : على القياس:

كقوله فى باب " ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله :

---

584 **الأصول ج 3 / 228**
585 **السابق ج 3 /275**
586 **السابق ج 2/ 230**

" وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون : أرضٌ ، وآراضٌ ، كما قالوا : أَهْلٌ وآهالٌ فهذا على قياسه" ([587]).

وقوله فى باب " تحقير كل حرف كان فيه بدل " :

" وأما النبوةٌفعلى القياس نُبَيْئِةٍ "([588])0

وقوله فى باب " ما يُحَقر على غير بناء مكبرة ":

" إنسان ، أُنَيْسِيان ،وبنون : أُبَينونٌ ، ورجل : رُوَيجلٌ وصِبْيةٌ ،أُصَيْبَيةٌ، وغِلْمة

:وأُغيلمةٌ ، ومنهم من يجيء به على القياس فيقول : صُبَيَّة وغُلَيمةٌ"([589]).

وقوله فى باب "النسب " :

---

[587] **السابق ج 3 / 29**
[588] **السابق ج 3 /58**
[589] **ـ الأصول ج 63/3**

"وفى الأُفُقِ : أَفَقِىٌّ ومن العرب من يقول : أُفُقِىٌّ على القياس". ([590])

وقوله :"وقال سيبويه : منهم من يقول تَهَامِىٌّ ،و يَمَانىٌّ ، وشآمِىٌّ ، وإن شئت قلت : يَمَنىٌّ على القياس" ([591]).

وقوله : "000 وجميع هذا ، إذا صار إسما فى غير هذا الموضع فأضفت إليه جرى على القياس "([592]) .

<u>وقوله فى باب مجىء فُعِل:</u>

" ولم يستعمل فيه فَعَلتُ ... وقال بعضهم : حَبَبتُ فجاء به على القياس" ([593]).

<u>وقوله فى باب "المصادر "</u>

:" المصادر تجيء على أفعالها على القياس" ([594]).

---

[590]- السابق ج 3 /81
-591 السابق ج 3 /82

592 السابق ج 3 / 82
593 السابق ج 3 /112
594 السابق ج 3 / 140

وقوله في باب " اسم المكان" :

" ما كان على " يَفْعَلُ " مفتوحا اسم المكان على مثاله على القياس... ، فإذا جاءك شيء على قياس يَفْعَلُ ، فاعلم أن الخفة قصدوا ،و إن جاء على قياس يَفْعِلُ فاعلم :أنه أحق " ([595])

.

وقد يراه أقيس من غيره مع جودة الثاني وعربيته:

مثل قوله في باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين :

" وذكر الأخفش أنه يجوز : أما الليلة فما زيد إياها منطلقا ، لأن" ما "مشبه بالفعل قال : لم يجوزه فى "ما" فهو أقيس ؛ لأن "ما "وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل".([596])

وقوله في باب أن وأخواتها :

" والأقيس فى أن يرفع ما بعدها إذا خففت " ([597])

---

595 **السابق ج 3 /141 – 142**
596 **الأصول ج 1 / 196**
[597] **السابق ج 1 /235**

وقوله :" و الأقيس فى قولك : أما حقا فإنك قائم : أن تعمل معنى " أما" فى " حقا"([598]) 0

وقوله فى باب أبنية المتعدى من الثلاثى :

"الضرب الثاني فَعَل يَفْعُل ، فَعْلٌ : هو الأصل : نحو : القتل وجاء فَعَلٌ ، حلبَها يحلبُها حلباً ، فَعِلٌ : الحَنِق ، فُعْلٌ كَفُرٌ ، فِعِل قيل: وحِج ، فِعْلَةٌ : شدَّةٌ, فِعَال : كتاب ، فُعْلانٌ : شُكْرَانٌ ، فُعُولٌ: شُكُورٌ ، وقد جاء : فَعِل ، يَفْعِلُ : حَسِبَ يَحْسبُ ويَئس يَيئِسُ ، ونَعِمَ يَنْعمُ

قال سيبويه : والفتح فى هذا أقيس "([599])

وقوله فى المسائل المبنية من الياء :

" ومن قال فى " حَيَّة 0 فى النسب " حُيَّىٌ وفى أميَّة : أُميِّىٌ ، فجمع بين أربع ياءات لم يقل : ذلك فى مثل حَمَصِيصة من رَمَيت ولم يكن فيها إلا التغيير وهذا أقيس".([600])

---

598 السابق ج 280/1
599 **السابق ج 87/ 3**
600 ـ السابق ج 3 / 359

وقد يعبر عن القياس بقوله : فعلى هذا فقس :-

كقوله فىباب المبنى للمجهول :

" وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بقى الفعل غير متعدٍ ، وإن كان يتعدى إلى اثنين بقى الفعل متعديا إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة ، بقى الفعل يتعدى إلى اثنين ، فعلى هذا فقس ، متى نقلت فعل الذى هو للفاعل مبنى إلى فُعِل الذى هو مبنى للمفعولات فانقص من المفعولات واحدا "([601]).

وقوله فى باب الندبة :

"وقد مر تثنية المفرد وجمعه فى النداء فى " هن " فقس عليه" ([602]) .

وقوله فى باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل :

"فإن جعلت شيئا من هذه الصفات رافعا لشيء من سببه لم يجز أن تصف به الأول ، ولا تجريه عليه ، ورفعته فقلت : مررت برجل أبو عشرة أبوه وبرجل أفضلَ رجل أبوه وبرجل

---

[601] الأصول ج 3 / 77 – 78
[602] السابق ج 3 / 359

مثلك أخوه وبرجل غيرك صاحبه ، وكل ما ورد عليك من هذا النحو فقسه عليه"([603]) .

وقد يعبر عن القياس بقوله " يجرى على القياس :

مثل قوله فى باب النسب :

"وزعم أبو الخطاب : أنه سمع من العرب من يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجن روحانىَّ ، أضاف إلى الروح ، وللجميع : رأيت روحانيين وزعم أبو عبيدة : أن العرب تقوله لكل شيء فيه روح وجميع هذا ،إذا صار اسما فى غير هذا الموضوع ؛ فأضفت إليه جرى على القياس" ([604]).

وقوله فنباب َفَعل يَفْعلُ من حروف الحلق :

"وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس "([605]).

وقد يعبر عن القياس بقوله: وتقول على هذا القياس :

---

[603] السابق ج 2 / 29
[604] السابق ج 3/ 82
[605] السابق ج 3 /105

كقوله فى باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين:

" وتقول على هذا القياس : أما الليلة فكأنها زيدٌ منطلقا ، وأما اليوم فليسه زيد منطلقا وأما الليلة فليس زيد إياها منطلقا ... فتريد فى جميع هذا: "فى" فتحذف على السعة"([606]) .

كقوله فى باب الأسماء الموصولة :

" ووحدت "الذى" فى التثنية والجمع ، قال الله عز وجل " وخُضْتُم كَالَّذِى خَاضُوا "([607]) يريد : كخوضهم ويقولون على هذا القياس : أنت فينا الذى ترغب، وأنتما فينا الذى ترغبان ، وأنتم فينا الذى ترغبون"([608]) .

وقد يعبر عن القياس بقوله: وليس هذا مما يقاس عليه:

كقوله :"وأما لم أبل ، فحقه أن تقول : لم أُبَالِ ، كما تقول لم أرامِ يا هذا؛ فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك 000وليس هذا مما يقاس عليه"([609])0

---

[606] **الأصول ج 1 / 196**
[607] **التوبة الآية 69**
[608] **الأصول ج 3/ 354**
[609] **السابق ج 3 /343**

قد يعبر عن القياس بقوله :" إنه قد جاءت أشياء مخالفة للقياس "

كقوله فى باب العطف :

" واعلم أنه قد جاء فى العطف أشياء مخالفة للقياس ،فمن ذلك قولك : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين فقولك : "لا قاعدين" معطوف على قائم ، وليس فى قولك: "قاعدين" شيء يرجع إلى رجل"([610])0

وقد عبر عن القياس بقوله " لا يجيء على القياس ":

كقوله :" وإنما يقولون فى الوضيع : قد وَضَع يَوضُعُ ، ولكن المصدر لا يجيء على القياس". ([611])

وقد لا يصرح بالقياس إنما يعبر عن ذلك بعبارات يفهم منها أن مقصدها القياس 0

وهذه العبارات تختلف باختلاف الموضع الذى يتحدث فيه فمنه ما يسميه : يجرى مجرى كذا ، أو فعلى هذا يجرى هذا الباب

---

610 - **السابق ج 2 /307**
611 **السابق ج 3/ 374**

كقوله فى باب " المبنى للمجهول "

" وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : أعلم الله زيدا بكرا خير الناس ، إذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أُعْلِم زيدُ بكراً خير الناس فقام أحد المفعولين مقام الفاعل 0 وبقى فى الكلام اسمان منصوبان فعلى هذا يجرى هذا الباب" ([612]) .

وقوله فى باب الأسماء التى أعملت عمل الفعل :

"ومما يجرى مجرى فاعل ، مفعل نحو: قطع فهو مقطع ، وكسر فهو مكسر" ([613]) .

وقوله : "وقد أجرى سيبويه " فعيلاً" كرحيم" " و"عليم "هذا المجرى" ([614]) .

وقوله فى باب " الظرف " :

---

612 **الأصول ج1/77**
[613] السابق ج1/ 123
[614] السابق ج1 /124

"ومما يجرى مجرى ما ذكره سيبويه من الأسماء التى تكون ظروفاً ، فرسخ ، وميل" ([615])0

وقوله فى باب الاستثناء :

"وتجرى غير مجرى "مثل" فى الإعراب والصفة"([616]).

وقوله فى باب " الترخيم ":

"فإن رخمت اسما آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة الزائد مع الأصلي ، وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف ، أو ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو ألف ساكنة حذفت الأصل ويبقى الزائد ، وذلك قولك فى منصور : يا منص أقبل ، تحذف الراء وهى أصل وتحذف الواو وهى زائدة ، وفى عمار يا عم أقبل ، وفى رجل اسمه عنتريس : يا عنتر أقبل

---

[615] السابق ج1 /198 ،199
[616] السابق ج1 /285

فإن كان الزائد الذى قبل حرف الإعراب متحركا ملحقا كان أو زائدا جرى مجرى الأصل "([617]).

وقوله فى باب المضارع للنداء :

"اعلم أن كل منادى مختص ، وأن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى النداء، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام".([618])

وقوله فى باب المجرور بالإضافة:

" وقال آخرون : (أفعل) إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مضارع للبعض الذى يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد ،وقال الكوفيون - وهو رأى الفراء - :إنه إنما وُحدَ أفعلُ هذا؛ لأنه أضيف إلى نفسه فجرى مجرى الفعل، وجرى المخفوض مجرى ما يضمن فى الفعل ".([619]) .

وقوله فى باب النعت:

---

617 **الأصول ج1 /360**

2- السابق ج 1 / 367

619 **السابق ج 2 /7**

" ولهذا حسن أن توصف النكرة بالفعل فتقول: مررت برجلٍ ضرب زيداً، وبرجل قام، وبرجل يضرب؛ لأنه ما قيل له ضارب إلا بعد أن ضرب أو يضرب فى هذا الوقت ،أو أن يكون مقدراً للضرب ؛ لأن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل" ([620]).

وقوله فى" النعت ينسب إلى ضرب من الضروب ":

"إذا نسبت إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب جرى مجرى النعوت التى تقدم ذكرها ،وذلك قولك :مررت برجلٍ هاشمي" ([621]) .

وقوله:" فأما أب وأخ وابن وما جرى مجراهن فصفات ليست منسوبة إلى شيء" ([622]).

وقوله فى باب الصفا ت ليست بصفات محضة:

620 - **السابق 2/ 25، 342**

621 - **السابق ج 2 /26**

622 - **الأصول ج 2/ 27**

"فجميع هذا يجرى على الموصوف فى إعرابه فى رفعه ونصبه وجره
إذا أخلصتها له" ([623]) .

وقوله فى باب النعت الموصول المشبه بالمضاف :

"فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها على الأول فقلت :هذا رجل خير منك، وصاحب لك، وأب لك ..."([624])0

وقوله فى باب الممنوع من الصرف :

"وأما قيل ، ورد فلا يستعمل الأصل منها البتة ، لا يقال: قَولَ ، ثم يخفف ، ولا رَدُدَ ، فهذا يجرى مجرى ما لا أصل له إلا ما يستعمل "([625]).

وقوله: "ولو أسميت امرأة ببنت وأخت ؛ لوجب أن يجريها مجرى من أجرى جملاً وهنداً؛ لأن هذه التاء بدل من واو "([626]).

---

623 السابق ج 2 / 29
624 السابق ج 2 / 29
625 السابق ج 2 / 93
626 - السابق ج 2 / 98

وقوله" قال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه فصرفه فقلت: لم صرفته ؟ هلا كان بمنزلة دوابٍ ؟ قال: لأن الأصل الباء الأولى فى دواب الحركة والراء فى حمار ساكنة عأصلها تجرى مجرى الواحد ؛لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء "([627]).

وقوله فى باب " فصل يذكر فيه قلَّ وأقل ":

"ولا تقول ليت أقل رجل يقول ذلك، ولا لعل ولا إن، إلا أن تضمر فى "إن " وترفع أقل بالابتداء، قال الأخفش: هو أيضا قبيح ؛ لأن أقل رجل يجرى مجرى: قل رجل 000 أقل رجل يقول ذاك إلا زيدٌ "([628]) .

وقوله فى باب الجزم:-

وقال:" قال سيبويه: إن حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو : أنت ظالم إن فعلت، ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجرى واحدا "([629]).

وقوله فى" باب كان وأخواتها ":

---

627 - السابق ج 100/2
628 الأصول ج 168/2 – 169
629 السابق ج 192/2

" والأخبار عندي فى هذا الباب عن المفعول قبيحٌ ؛ لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ، وليس إضماره متصلا إنما هو مجاز000 فقد شذ من جهتين من قولهم : عليه فأمروا غائبا ومن قولهم :"ليسنى "فأجروه مجرى "ضربنى"([630]).

وقوله فى" باب ما جاز أن يكون خبرا " :

"لم يجز:(مررت بالحسنة جاريتاه لا القبيحتين)0 إذا أراد المعنى (الذى) ويجوز هذا على أن لا يجريه مجرى (الذى) ولكن يدخل الألف واللام للمعرفة" ([631])0

وقوله فى باب" الالف واللام ":

"ومعنى قوله فى قول من قال:" أكلونى البراغيث" أي: تثنيه على لغتهم وتجريه مجرى الفعل الذى يثنى قبل مذكور ويجمع؛ ليدل على أن فاعله اثنان أو جماعة"([632])0

وقولهم فى باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه :

---

[630] **السابق ج 2 / 290**
[631] **- السابق ج 310/2**
[632] **السابق ج 347/2**

"فإن أخبرت عن (أي) فى هذه المسألة قلت: أيهم الذى هو ضرب أخاك تجعل (أيهم) خبراً مقدماً وتجرى الكلام مجراه كأنه فى الأصل : الذى هو ضرب أخاك أيهم ثم قدمته "([633]) .

وقوله فى " باب الحال " :

"فإذا قلت : أحسن ما يكون عبد الله جرى مجرى" ضربي زيداً قائماً"([634]) .

وقوله فى باب نصب الظروف :

"ولكن ما ينصب هذه الظروف هو الخبر لهذه العوامل كما كان خبر الابتداء ، فإذا قلت : كان زيدٌ خلفكم ،فتقديره : كان زيدٌ مستقراً خلفكم ، وكان ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وما كان مثلهن فهذا مجراه "([635]) .

وقوله فى باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث :

---

[633] **السابق ج327/2**
[634] **السابق ج2 / 359**
[635] **الأصول ج 361/2**

"تقول: ثلاث شياه ذكور ، وله ثلاثٌ من الشاء، والإبل ، والغنم ،فأجريت ذلك
على الأصل" ([636]).

وقوله فى باب " من أبنية الجموع فعال " :

"وهو جمع خمسة أبنية: فَعْلٌ ، فَعَلٌ ، فَعِلٌ،فَـُعُلٌ، فُعْلٌ ، فأما فَعْلٌ فهو كُلْب وكِلاب ، وربما كان فى الحرف الواحد لغتان قالوا: فَرخٌ ، وفـُروخٌ ، وفِراخ، لأن فُعولا أخت فِعَال ، والمضاعف يجرى هذا المجرى". ([637])

وقوله فى باب جمع الثلاثى الذى فيه هاء التأنيث فى الجمع :

" الثانـي : فَعَلَةٌ وهو بمنزلة فَعْلَةٍ ، وإن جاء شيء من بنات الواو والياء والمضاعف أجرى مجرى الضرب"([638]).

وقوله فى باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع:

---

[636] **السابق ج 428/2**
[637] **السابق ج 2 / 433**
[638] **السابق ج 2 / 440**

" ويكسرون الفاعل أيضا على " فُعلان " نحو حاجر و حُجْران ،وعلى فِعلان فى المعتل نحو : حائط وحِيطان وكان أصله صفة، فأجرى مجرى الأسماء فيجيء على فُعْلانٍ "([639]).

وقوله فى باب ما الحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة من الصفات :-

"الأول فَعْوَلٌ : نحو : قَسْورٍ ، وقَسَاورَ ، وتَوْأَمٍ ، وتَوَائمَ ، أجروه مجرى قَشْعم وقَشاعِمَ "([640]).

وقوله فى باب النسب :

" ويُنسب إلى الاسم ولا هاء فيه ،وذلك نحو قولك فى حَمْدَةَ : حَمِدِى وفى سَلْمَة : سَلَمِى وفى سَفرجلة : سَفَرجِلى ،وكل اسم فيه هاء التأنيث فعلى هذا يجرى"([641]) .

وقوله فى باب افتراق فَعَلْتُ وأفَعْلَت :

---

[639] السابق ج 7/3
1- الأصول ج 21/3
[641] السابق ج 3/ 68

" استخبرته ، فأخبر ، لأنك تريد : سألته أن يخبر ، وكذلك استعلمته فأعلمنى ، فعلى هذا يجرى هذا فافهمه" ([642]).

وقوله فى باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة :

" وكل شيء كانت ألفه موصولة فى الفعل الماضي ،فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة نحو : تستغفر فأنت تِستَغْفِرُ ،واحرنجم فأنت تِحْرَ نجِمُ ، واغدون فأنت تِغْدَوِدِن ، واقعنسس فأنا اقعَنْسِسُ، وكذلك كل شيء من " تفعَّلت " أو " تَفَاعلت " يجرى هذا المجرى" ([643]) .

وقوله فى باب ما جاء على ثلاثة أحرف:

"ولى قَبِلك مالٌ أي: فيما يليك ، ولكنه اتسع حتى أُجرى مَجرى(على) إذا قلت : لي عليك نَوْلٌ "([644]) .

وقوله فى باب فيه زائد الأول لا ألف وصل فيه:

---

[642] السابق ج 3/127
[643] السابق ج 3 /157
[644] السابق ج 3 /177

"ألا ترى أن العرب الذين يكسرون التاء والنون والهمزة فى المضارع إذا كانت فيما فيه ألف وصل يكسرونها هاهنا فيقولون : أنت تِتَعهد ، وتِتَفَاعَلُ فيجرونها مجرى تَنْطلقُ"(**645**).

وقوله فى باب ما فيه ألف وصل :

" وفَعُلَ منه استُفْعل استفعالاً ، واسم الفاعل مُسْتَفعِلٌ ، والمفعول مُسْتَفعَلٌ ، افعاللتُ ، يفعالَّ افعيلالاً وتجرى مجرى استفعلت فى جميع ما تصرفت فيه". ([646])

وقوله فى باب ما أ لحق بالرباعي :

" فعللت أُفَعْلِلُ فَعْلَلَة جَلْبَيْتُ الرجل أُجَلْبِبهُ جَلْبِبة ، إذا ألبسته الجلباب وهى الملحقة والفاعل مُجَلْبِبٌ أجروه مجرى:

دَحْرَجْتُ "([647]) .

وقوله فى باب ما فيه زيادة من الرباعى وألف الوصل :

---

[645] الأصول ج 3 / 227
[646] السابق ج 3 /227
[647] السابق ج 3 /229

"افعلَلَّ: اقشعرّ يقشعر اقشعراراً، واطمأن يطمئن اطمئناناً ، فيجرى مجرى استعد يستعد

استعداداً" ([648]).

وقوله فى باب إبدال الألف من الياء :

"واعلم: أن آخر المضاعف من بنات الياء يجرى مجرى ما ليس فيه تضعيف فحكم: حييتُ حكم خَشيتُ "([649]) .

وقوله فى باب إبدال الياء من ألف :

"قولهم الحِيحاءُ ، والعِيعاءُ ، كما قالوا : السِرهاف والحَاحَاةُ والهَاهَاةُ فأُجرى مجرى : دَعْدَعْتُ ، إذا كن للتصويت "([650]).

وقوله فى باب التحويل والنقل :

"ويجرى "مَفْعَلٌ" مجرى "يَفْعَلُ" فيهما فيعتلَّ ".([651])

---

[648] ـ السابق ج 3 / 231
[649] السابق ج 3 /247
[650] السابق ج 3 / 261
[651] الأصول ج 3 / 284

وقوله فى باب الياء المتحركة :

" وعد ، يَعِدُ ، وكان الأصل (يَوْعِدُ) ، فوقعت الواو بين ياء وكسرة ، فحذفت وأجريت التاء والألف والنون مجرى أختهن الياء ؛ لئلا يختلف الفعل "([652]).

وقوله فى باب الواو المتحركة :

"فإن لم يقع فى هذا الباب قبل الواو والكسرة صحت الواو ، ألا تراهم جمعوا : قيل : إقوال وأجرى مجرى حِيَالٍ" ([653]) .

وقوله فى باب " فُعَل من َفوعلتُ من ُقْلُت" :

"وفَـَيْعَلت من بِعْتُ...: فتقول : صُوَمِعَ، فيجرى مجرى: باطرتُ وصَامعتُ "([654]).

وقوله: "فكما أُجريت فَيْعَلتُ، وفَوعَلتُ مجرى بَيْطرتُ وصَومعتُ ، أجريت هذه مجرى أيقنت" ([655]) .

---

[652] السابق ج 3 /307
[653] السابق ج 3 / 311
[654] السابق ج 3 / 293
[655] السابق ج 3 / 294

وقوله :" فكما أجريت سيداً مجرى فَـَوْعَلَ من قُلت: كذلك تجرى هذا مجرى أوَّل" ([656]).

وقوله فى باب الضمائر:

"وهو وهى اسمان مضمران مجراهما مجرى الحروف فى جميع محالهما" ([657]).

وقوله فى باب الأبنية:

"وكان بعض أصحابنا من الحذاق بالتصريف لا يجيز فى شيء من الأبنية أن يجتمع واوان بينهما ضمة، وقال: أجرى هذه الأشياء على ما تلفظ به العرب" ([658]) .

وقوله فى باب المسائل المبنية من الواو:

"ويقول النحويون فيها من القول والبيع: اقولّل وابيعّع ، وإنما فعلت هذا بالواو والياء ؛ لأن هذا موضع لا تعتلان فيه ، ويجريان مجرى غيرهما "([659]).

---

[656] ـ السابق ج 3 / 294

[657] السابق ج 3 / 327

[658] الأصول ج 3 / 362

[659] السابق ج 3 / 367

وقوله فى باب المسائل المبنية من الهمزة:

"والهمزة أخت الحروف المعتلات، فإذا كانت لاما مكررة أبدلت الثانية ياء ؛ وجرى عليها ما يجرى على ياء (رميت)" ([660]).

وقوله فى باب الإدغام:

"وأما اقتتلوا فليس بملحق ، والعرب تختلف فى الإدغام وتركه، فمنهم من يجريه مجرى المنفصلين" ([661]) .

وقوله فى باب ما يدغم من حروف الحلق:

" وبعض العرب يجرى الغين والخاء مجرى القاف" ([662]).

وقوله فى باب تصحيح المعتل:

---

[660] السابق ج 3 /381
[661] السابق ج 3 / 408
[662] السابق ج 3 /418

" فأجراها – الياء – فى جميع الأشياء مجرى غير المعتل "([663]) .

بالإضافة إلى ما سبق ؛ هناك مجموعة أساليب ورد كل منها مرتان أو مرة واحدة0

وقد يعبر عن القياس بقوله: " فحكم حكم كذا ":

مثل ما جاء فى باب الظاهر المعتل:

"فإن كان الاسم آخره ياء قبلها حرف ساكن أو واو قبلها ساكن، فحكمه حكم الصحيح نحو: ظبى وكرسى "([664]).

وقوله فى باب التثنية والجمع على حد التثنية:

" وحكم الجمع بالتاء حكم التثنية" ([665]) .

وقد يسميه بالوجه.

كقوله فى باب إبدال الألف من الياء:

---

[663] السابق ج 3 / 443
[664] الأصول0. ج 2/ 376
[665] السابق ج 2 /418

" قال سيبويه: سألته – يعنى الخليل – عن قولهم: معايا، فقال الوجه معاى، وهو المطرد، وكذلك قال يونس، وإنما قالوا:معايا كما قالوا : مدارى، وكانت الكسرة مع الياء أثقل" ([666]).

ومما يدل على أن مراد ابن السراج من قوله: و هو الوجه أنه القياس.

ما جاء فى باب ما جاز أن يكون خبرا:

"وإن أخبرت عن المفعول الثاني قلت: المعلمهُ الله زيدا خيرَ الناس عمرو، وإن شئت قلت: المعلم الله زيدا إياه خيرَ الناس عمرو ، وهو الوجه والقياس" ([667]).

وقد يعبر عن القياس بالاطراد.

كقوله فى باب الواو المتحركة:

" والواو المتحركة لا تخلو من أن تكون أولا أو بعد حرف، فإن كانت أولا فلا تخلو من أن تكون مضمومةً أو

---

[666] السابق ج 3 /251

[667] السابق ج 2 / 286

مكسورةً، أو مفتوحةً، فإن كانت مضمومة فمن العرب من يبدلها همزة، ومنهم من يدعها على حالها، قالو: فى وجوه أوجه وإن كانت مكسورة فكذلك، إلا أن الهمز أكثر ما يجيء فى المضمومة وهو مطرد فيها" ([668]).

وقوله:" قد قالوا: ثورٌ وثِورَةٌ، وثِيرةٌ 0 قال سيبويه: قلبوها حيث كانت بعد الكسرة، قال: وليس هو بمطرد"([669]) .

وقوله فى باب من حروف الضمة وألحق بما هو غير مضاعف:

" وقال أبو عثمان " المازني ": المطرد الذى لا ينكسر أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق مثل: مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ0 قال: وأما مثال: حَوقَلَ الرجل حوقلة وبَيطرَ الدابة بيطرةً " وسلقيته وجَعْبَيْتُهُ فليس بمطرد إلا أن يُسْمع "([670]) .

وقد يعبر عن القياس بقوله " وما لم يسم فهذا بابه "

كقوله فى باب المذكر والمؤنث:

---

[668] الأصول ج 3 /307

[669] السابق ج 3 / 310

[670] السابق ج 3 /351 – 352

"التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وبغير علامة، فعلامة التأنيث فى الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء تبدل منها فى الوقف هاء فى الواحدة، الآخر الألف أما الهاء فتأتى على سبعة أضرب 0

الأول: دخولها على نعت يجرى على فعله، وذلك قولك: فى قائم ومضطر وكريم ومنطلق إذا أردت تأنيث قائمة وقاعدة ومضطرة وما لم يسم، فهذا بابه" ([671])

إلى جانب هذه العبارات التي يفهم منها أنه يقصد إلى أنها مواضع قياس ، فإنه يمكن أن تعد القواعد التي يعممها ويطلقها فى كتابه ؛ إنما هي فى ذاتها قياس .

أشكال القياس عند ابن السراج

أخذ القياس من منهج ابن السراج مكانة كبيرة ، حاله فى ذلك حال جمهور النحاة ، فإنكار القياس فى النحو - كما يقول ابن الأ نبارى - لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ولقد كان ابن جنى دقيقا عندما أشار إلى أهمية القياس بقوله :" إن مسألة واحدة من القياس أنبل و أنبه من كتاب لغة عند عيون الناس ، ونقل عن أبي

---

[671] **السابق ج 2 /407**

على الفارسي أنه قال : أخطئ فى خمسين مسألة فى اللغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس "([672]) .

رفض القياس على الشاذ والقليل والنادر :

فإذا وصلنا الى ابن السراج فإننا تطالعنا أمثلة عديدة لموقفه من قضية القياس فى

النحو، واللغة، ومدى استعانته به ؛ للتوسع فى التعبير اللغوي ما دامت شروط هذا القياس سليمة ينسجم مع واقع اللغة، فقد سار سير البصربين فى قياسهم ، وكان يعنى باطراد القاعدة إذ عانا للقياس، ولا يأبه بالشاذ والنادر، ولا يعول عليهما .

يقول : "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا اطرد فى جميع الباب لم يعنِ بالحرف الذى يشذ عنه ، فلا يطرد فى نظائره وهذا يستعمل فى كثير من العلوم ، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك فى خلافه لهذه الأصول : فاعلم : أنه شاذ ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلابد أن يكون قد

---

[672] **الخصائص 2/ 90**

حاول أن يكون به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه" ([673]).

فهو يرفض القياس على الشاذ لأنه لو اعترض بالشاذ على القياس المطرد ؛ لبطل أكثر الصناعات ، وقد يعبر عن رفضه للشاذ بقوله: " وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه "([674])..

كقوله : وقد أنشد بعض الناس

يَا لَيتَنِى مِثْلُك فى البَيَاض أبيضَ من أخت بنى إبَاضِ " ([675])

قال أبو العباس : هذا معمول على فساد.

وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه.

---

[673] الأصول ج 1 /56 – 57
[674] السابق ج 1 /105
[675] انظر الشاهد لرؤبة ديوانه ص 176 ، الخزانة ج 3 /481

فى كلام ولا نحو ، ولا فقه ،وإنما يركن إلى هذا ضعفه أهل النحو ،

ومن لا حجة معه" ([676])0

ويعبر عن رفضه القياس على الشاذ بقوله :" وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس، فلا ينبغي أن يقاس عليه "

كقوله : "وهذا عندي ، لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هى أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء ، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شئ وضع فى غير موضعه ، يقوم مقام الصفة النكرة ، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع فى اللغة ، وقد يستقبح ذلك فى مواضع ، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم ، وإنما يقوم مقام الصفة ، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغى أن يقاس عليه بل نقوله فيما قالوا فقط "([677]).

أو يقول :" وليس هذا مما يعرج عليه ".

---

676 - الاصول ج1/104-105

[677] السابق 1/118-119

كقوله :" ولا يجوز توكيد المرفوع " بنعم " قالوا : وقد جاء فى الشعر منعوتا لزهير

نِعْمَ الفَتَى المُرِّئُ أنت إذا هم حَضَرُوا

لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوْقِدِ ([678])

وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت فكأنه قال : نعم المرى أنت ، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ :- نعم هم قوما هم : وليس هذا مما يعرج عليه" ([679]).

أو يقول :" وهذا شاذ لا يعرج عليه"

---

[678] - الشاهد لزهير من بحر الكامل انظر الديوان ص 25 والخزانة ج 9 /404 ورواية البغدادي :

عمدوا لدى الحجرات 000 بدلا من حضروا

[679] الأصول ج 1 /120

كقوله :" وقد حكى عن بعضهم : لا رجلَ وغلامَ لك ، وحذف التنوين من الثاني وشبهه بالعطف على النداء ، وهذا شاذ لا يعرج عليه "([680]) .

وقد يعبر ابن السراج عن رفضه القياس على الشاذ بأن ينسب ذلك
إلى غيره كان يقول :

وهو وأصحابه - كثيرا ما - يقيسون على الأشياء الشاذة كقوله : "وقد قال الفراء : يجوز أن تقول : إنهم أجمعون قومك على الغلط لما كان معناه : هم أجمعون قومك ، وأنه نفسه يقوم يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب، و هو وأصحابه - كثيرا ما - يقيسون على الأشياء الشاذة". ([681]) .

أو يقول :" وهذا شاذ فى كلام مهم".

كقوله فى" باب العطف " :

---

[680] الأصول 2 / 67
[681] السابق ج 1 / 257

" واعلم أن قوما يدخلون ليس فى حروف العطف ويجعلونها كلا ،
وهذا شاذ فى كلامهم "([682]) .

وقد يعبر عن رفضه القياس على الشاذ بأن يقول :" شذ عن القياس ويجرى مجرى **الغلط ".**

كقوله :" واعلم أن الذى حكى من قولهم : لولاي ، ولولا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا ([683]) يجرى مجرى الغلط ، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن : لولا أنت0 كما قال الله عز وجل : " لَولا أنتَم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ " ([684])، وفى هذا الإطار يذكر ما ذهب إليه الكوفيون، ويرى أنه من قبيل الشاذ فيقول معقبا : وهذا شاذ "([685]).

---

[682] السابق ج 2 /59
[683] أي المبرد
[684] سبأ من الآية 31
[685] الأصول 124/2

كقوله :" والكوفيون يحكمون إذا أمرت رجلاً : اقضِن يا هذا بكسر الضاد وإسقاط الياء كأنهم أسقطوا الياء لسكونها ، وسكون النون هكذا اعتلوا 0

وعندي أنا : الذى فعل هذا إنما أدخل النون على " اقض " ولم يجد ياء" فترك الكلام على ما كان عليه ، وهذا شاذ" ([686]).

وقد يعبر عن امتناعه القياس على الشاذ بأن يقول : "وكل ما شذ عن بابه فليس لنا أن تتصرف فيه ،ولا تتجاوز ما تكلموا به ".

كقوله : "وإذا كانت المصادر وغيرها أيضا حالا فيها الألف واللام لم يجز أن تخبر عنها نحو : أرسلها العراك ، والقوم فيها الجماءَ الغفيرَ، ورجع عوده على بدئه ، وما أشبه هذا مما جاء حالاً، وهو معرفة ،وكل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه؛ ولا نتجاوز ما تكلموا به" ([687]).

أو يقول : "فالشاذ محكى ويخبر بما قصد فيه ، ولا يقاس عليه ."

---

686 - الأصول 204/2

687 السابق 3 /298

كقوله : "وإنما من الأفعال التى تلغى ، الأفعال التى تدخل على المبتدأ وخبره نحو

" كان وظننتُ " لأن الكلام يتم دونها و " قام " ليس من هذه الأفعال ، وهؤلاء الذين أجازوا إلغاء " القيام " إنما أن يكونوا سمعوا كلمة شذت فقاسوا عليها كما حكى سيبويه ما جاءت حاجتك ، أي : صارت على جهة الشذوذ ،فالشاذ محكي ويخبر بما قصد فيه ،ولا يقاس عليه" ([688]).

أو يقول : "وهو شاذ عن القياس ".

كقوله :" وقالوا : وَرِمَ يَرِمُ وَرَمًا وهو شاذ عن القياس". ([689])

أو يقول :" وإنما هو شاذ" .

كقوله :" واعلم : أنهم ربما أمالوا على غير قياس وإنما هو شاذ وذلك : الحجّاج إذا كان اسماً "([690])

أو يقول: " هذا شاذ لايقاس عليه ".

---

[688] السابق 2 /351

[689] - السابق 3 / 108

[690] الأصول 3 / 170

قال:" لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه وكذلكما اتصل به ، والذين أجازوا من ذلك شيئا أجازوه في الشعر ، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته ، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسِقَ به عليه، وقالوا : إذا لم يكن شيء لم يرفع لم يجز تقديم الواو ، والبيت الذى أنشده :

عليك ورحمةُ الله السلام ([691])

فإنما جاز عندهم ، لأن الرافع في مذهبهم " عليك "وقد تقدم ، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول : " إن وزيدا عمراً قائمان " ، لأن " إن " أداة وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال ، فهذا شاذ لايقاس عليه "([692])

<u>أو يقول :" 000 شاذان لا يقاس عليهما ".</u>

---

[691] ـ البيت للأحوص من بحر الوافر انظر شعر الاحوص الانصارى جمعه وحققه عادل سليمان جمال وقدم له د شوقى ضيف مكتبة الخانجى بالقاهرة ط2 مزيدة ومنقحة 1411هـ 1990 ص 239 وقد تردد المحقق فى نسبته الى الاحوص 0 أنظر الخصائص صج 2 / 388 والخزانة 192/2

[692] وانظر الأصول ج 2 / 226 ، ج 1 326

كقوله :" وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما قالوا : تَمَدْرَعَ من المدرعة يَتَمَدْرعُ تَمَدْرُعَاً وأكثرهم: تَدَرَع يتدرع تدرعاً ، وهو القياس ، وهوأكثرها وأجودها ، وقالوا : تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنَ تَمَسْكُنَاً ، ،للمسكين ، وأكثرهم يقول : تَسكنَ يَتَسكن تَسَكناً ، وهو أجودهما وهو القياس" ([693]).

<u>أو يقول : "وهذا ليس بمطرد ، وهو شاذ ".</u>

كقوله :" قال سيبويه في " باب حيّيت" : ومما جاء في الكلام على أن فعله مثل : بِعْتُ ، أيٌ ، وغايةٌ، وآيةٌ، وهذا ليس بمطرد، وهوشاذ"([694]).

<u>وقد عبر ابن السراج عن رفضه القياس على الشاذ بأنه أتى "باب الشذوذ " ثم قال : "وهذا كله شاذ لايقاس عليه "([695]).</u>

وقوله في" باب إبدال الميم" :"وقد قلبوا قلباً شاذاً لا يقاس عليه قالوا: في فيك و فوك إذا أفردوه فمٌ وأصله : فوهٌ" ([696]).

---

[693] السابق ج 3 / 230
[694] - السابق 249/3
[695] الأصول ج 3/ 270
[696] السابق ج 1 /373

ثانيا: التزم منهج البصريين فى رفض القياس على القليل ، بل ذهب إلى أنه يحفظ ولايقاس عليه، وقد عبر عن ذلك بقوله :" وتحفظ حفظا ولا يقاس عليها "

كقوله فى باب أسماء الأفعال :

"الأسماء التى يسمى الفعل بها الأمر والنهى نحو قولهم : ترّاكها و مناعها يريدون : اترك ، وامنع ، ورويدا زيد ، وهلما الثريد ، وصه ، ومه يريدون : اسكت ، وعليك زيداً، فهذه الأسماء إنما جاءت فى الأمر ، وتحفظ حفظا ولا يقاس عليها " ([697]).

كقوله فى" باب الهمزتين إذا التقتا ":

" واعلم : أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم ، وأهل الحجاز ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا والياء إذا كان ما قبلها

---

[697] السابق ج 1 /376

مكسوراً ياء مكسورة ، وليس بقياس مطرد وإنما يحفظ عن العرب حفظا فمن ذلك قولهم: في منسأةٍ : مِنْسأةٌ" ([698]) .

وقد يعبر عن رفضه القياس على القليل بقوله : "ولا يقاس عليه 000لقلته ".

كقوله في باب " ما تكلمت به العرب " :

"وقد اختلف أصحابنا في معقول فقال بعضهم: هو مصدرٌ وقال بعضهم : صفةٌ ولو كان (معقول)مصدرا لا خلاف فيه ما وجب أن يرد إليه شيء ، ولا يقاس عليه إذا وجد عنه مذهب لقلته 0 ومن هذا الباب أُسطُوانةٌ"([699]) .

وقوله :" وقد قال قوم على قول من قال : سُطَينةٌ ، أنها أُفْعُلانةٌ وغير الجمع فجعل النون كأنها من الأصل ، كما قالوا : مَسيلٌ ومُسْلان، وهذا مذهب ، وهو قليل والقياس في نحو هذا أن تكون الهمزة هى الزيادة "([700]).

---

[698] الأصول ج 2 / 405 – 406
[699] - الأصول ج 3 / 350
[700] السابق ج 3 / 351

وهو يرفض القياس على اللغة الرديئة ؛ لأنها قليلة :

كقوله : في باب " المسائل المبنية من الياء " :

"واعلم أن أربع ياءات لا يجتمعن في لغة إلا في لغة رديئة هذا عديُّيُّ وأميُّ في النسب إلى عِدَيٌّ وأُمَيَّة ، وهذا لا يقاس عليه، ولا يقوله إلا قليل من العرب" ([701]).

وقوله في باب " ما تقول العرب ما أفعله"

"وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه .

قالوا: أحنك الشاتين: يعنى أقواهما ،وأحنك البعيرين على معنى : حَنِكَ وقالوا :رجلٌ آبلُ ، وقد قالوا : فلانٌ آبلُ منهُ "([702]).

ثالثا : اهتم ابن السراح بالقياس اهتماماً كبيراً ، وخير دليل يؤكد ذلك اعتماده على القياس في جميع أبواب كتاب الأصول النحوية ، أو الصرفية ،أو اللغوية، فالقياس على كلام

---

701 السابق ج 3 / 365

702 ا **السابق 155/3**

العرب منظومه ، ومنثوره في بناء القواعد لا يخلو منه باب من الأبواب، وقد يكون الباب بكامله قياساً.

كما في باب " ما تقول العرب ما أفعلَه وليس فيه فعلٌ، وإنما يُحفظ حفظاً ولايُقاس عليه"[703]

أو في باب " الضرورة الشعرية " ذكر الذى يَحسُنُ من ذلك ويُقاس عليه[704].

أو باب "ذكر ما جا ء كالشاذ الذى لا يقاس عليه ([705]).

أو باب" ذكر المحذوفات " التى قاس عليها النحويون ([706]) .

من شروط المقيس عليه عند ابن السراج الكثرة، وقد صرح بذلك في العديد من المواضع .

---

703 **الأصول ج 3 / 155**
704 **السابق ج 3 / 435**
705- **السابق ج 3 / 450**
706 - **السابق ج 2 / 315**

• مثل قوله في باب " الأسماء المشتقة " :

" وأما الأسماء المشتقة فنحو عُمَر ، عثمان ، فهذان مشتقان من عامرٍ وعاثمٍ ، وليس بمنقولين ، لأنه ليس في أصول النكرات عثمان ولا عمر ، إلا أن تريد جمع عُمْرة 0

فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك ، فإن جاء اسم عربي مم نقل أو اشتق فاعلم : إن أصله ذلك ، وإن لم يصل إلينا علمه قياساً على كثرة ما وجدناه من ذلك" ([707]) .

ومن ذلك قوله في باب " الممنوع من الصرف " :

" وقال سيبويه : سألت الخليل عن رُمانَ ، فقال : لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف – يعنى أنه إذا سمى لم يصرفه في المعرفة – لأنه لا يدرى من أي شيء اشتقاقه فحمله على الاكثر ، والأكثر زيادة الألف والنون ". ([708] (

وقوله في باب " جمع الرجال والنساء":

---

707 **السابق ج 1 / 149، 150**
6- السابق ج 2 /86

" وإن سميته بفعيلةٍ صفة لم يجز إلا فَعَائلُ لأنه الأكثر" ([709]) .

وقوله في باب " التحقير " :

"قال سيبويه : ومن العرب من يقول في ناب : نُوَيْبٌ فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات" ([710]) .

وقوله فيما ذهب لامه من الاسم المنقوص :

"وأما " إن " الجزاء و"أنْ " التي تنصب الفعل و" أنِ " في معنى ما و"إنْ " التي تُلغى في قولك: ما إنْ تفعلُ وعن تقول عُنَيٌّ وأُنَيٌّ ، وليس على نقصانها دليل ما هو ، فحمل على الأكثر وهو الياء "([711]) .

وقوله في باب "المصادر وأسماء الفاعلين ":

"القسم الثاني من الثلاثى وهو الذى لا يتعدى : وهو ينقسم قسمين : عَملٌ وغيرُ عملٍ ، ونحن نبدأ بذكر ما هو عَملٌ ، اعلم :

---

[709] - السابق ج 2 /422

[710] الأصول ج 3 /38

[711] السابق ج 3 /55 – 56

أن هذا الفعل على أبنية المتعدى ، واسم الفاعل في الثلاثة التي على وزن المتعدى ، على " فاعل " والمصدر الذى يكثر فيه "فعولٌ" وعليه يقاس ، فَعَل ، يَفْعِلُ ، فَعُولُ الكثير ، مثل جُلُوسٍ" .([712])

وقوله في باب " الزيادة ":

"فأما أولقُ فالألف من نفس الحرف ، ويدلك على ذلك قولهم : أَلِقَ ، وإنما أولقَ ، فَوعَلَ ، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر"([713]) .

وقوله في باب " ما تكلمت به العرب " :

"قال محمد بن يزيد : ما كان على حرفين ولا يدرى ما أصله الذى حُذِفَ منه فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء لأن أكثر ما يحذف من هذا : الواو والياء ، فالياء أغلب على الواو من الواو عليها فإنما القياس على الأكثر" ([714]).

---

[712] السابق ج 3 /88
[713] السابق ج 3 / 232
[714] السابق ج 3 / 324 - 325

قال : "وقال أبو الحسن الأخفش : ما كان على حرفين فلم تدرِ من الواو هو أم من الياء ؛ فالذي تحمله عليه الواو؛ لأن الواو أكثرُ"([715]).

ومن مقاييسه الحمل على اللفظ

مثل قوله في باب " كان وأخواتها ":

" فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول

فقالوا : كان عبد الله أخاك ، كما قالوا : ضرب عبد الله أخاك ، إلا أن المفعول في كان لابد من أن يكون هو الفاعل ، لأن أصله المبتدأ وخبره ، كما كان خبرا المبتدأ لابد من أن يكون هو المبتدأ ، فإذا قالوا كان زيد قائماً فإنما معناه : زيد قام فيما مضى من الزمان فإذا قالوا : أصبح عبد الله منطلقاً ، فإنما المعنى : أتى الصباح وعبد الله منطلق ، فهذا تشبيه لفظى" ([716]) .

وقوله في باب " كم " :-

2- الأصول ج 3 /327 وانظر 328

[716] - السابق ج 1 /82

" ولا يجوز أن تقول : كم امرأة قد قمن ؛ لأن المعنى : كم من مرة امرأة قد قامت 0

فإن كانت (امرأة)مميزة فقلت : كم امرأة قد قامت ، جاز أن تقول : قامت وقمن لجعل الفعل مرة على لفظ المفسر ، ومرة على معنى(كم) "([717]).

<u>وقوله في باب " النداء" :</u>

"واعلم : أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه، وتعطف عليه بحرف العطف ، وعطف البيان 0 أما الوصف فقولك : يا زيدُ الطويلُ والطويلَ فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع "([718]) .

وقوله : "ومجرى العطف للبيان مجرى الصفة فأجريا على قولك : يا زيدُ الظريفَ ، وتقديره : يا رجل زيداً أقبل ،على قولك من نصب الصفة وينشد :

---

[717] السابق ج 1 /323
[718] السابق ج 1 /333

يا نَصْرُ نصْرا([719]).

جعلها تبيينا ، وأجرى أحدهما على اللفظ ،والآخر على الموضع".([720])

وقوله: "إن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصباً ؛ لأنك إن حملته على اللفظ ، فهو نصب والموضع موضع نصب ، فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره ، وذلك نحو قولك : يا عبدَ الله العاقلَ "([721]) .

وقوله:" لو قلت : يا حكمُ بن المنذر كان جيداً وقياسا مطرداً ، وكان أبو العباس -رحمه اله -يقول : إن نصب : يا حسن الوجه لطوله؛ لا لأنه مضاف ، لأن معناه : حسن وجههُ" ([722]).

---

[719] - الشاهد لرؤبة ملحقات ديوان رؤبة /174 ، شواهد سيبويه 1 / 304 والمقتضب 209/4 والخصائص ج 1 /341

[720] -الأصول ج 1 /335

721 - **السابق ج 1 /343**

722 - **السابق ج 346/1**

قال أبو بكر :" والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف ، فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه - وإن كان المعنى على غير ذلك ، كذلك نصب كما ينصب المضاف ؛ لأنه على لفظه"([723]).

وقوله في باب "النفي بلا ":

" والأجود أن تعطف على اللفظ فتقول : لا حولَ ولا قوةٌ ، هذا إذا جعل لا الثانية مؤكدة للنفي"([724]).

وقوله في باب" تثنية الفعل وجمعه " :

" وتقول (من يحسن أخوتك) ولك أن تقول : (من يحسنون إخوتُك) مرة على اللفظ 0 مرة على المعنى ([725]) .

وقوله :" واعلم : أن من قال : (من يقومُ ويقعدون قومك ومن يقعدون ويقومون أخوتك)فيرد مرة إلى اللفظ ومرة إلى المعنى"([726]).

---

723 - **السابق ج 346/1**

724 ا السابق ج 1 /386

725 **السابق ج 2 /347**

726 **السابق ج 2 /358**

ومن مقاييسه الحمل على النظير :

مثل قوله في باب " الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ":

" واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر ، لا يجوز ظننت زيداً ، وتسكت حتى تقول : قائماً وما أشبهه من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر ، كذلك : (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان "[727] .

وقوله :" وقد أجاز قوم من النحويين ظننت عبد الله يقوم وقاعداً ، وظننت عبد الله قاعداً ويقوم 0 ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر 0 ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية ، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية،كذلك لا يجوز في العطف000 فالتثنية نظير العطف" [728].

---

727 **الأصول ج 181/1**
728 **السابق ج 184/1 –185**

وقوله في باب "إن وأخواتها " :

"وإذا اجتمع في هذه الحروف المعرفة والنكرة ، فالاختيار أن يكون الاسم المعرفة ، والخبر نكرة ، كما كان ذلك في المبتدأ ، لا فرق بينهما في ذلك" ([729]).

وقوله :" وكل موضع تقع فيه "أن " تقع فيه "إنما " وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذى صلة له ولا تكون هى عاملة فيما بعد ها ، كما لا يكون الذى عاملاً فيما بعده" ([730]) .

وقوله في باب "كم" :

"واعلم : أنه لك ألا تذكر ما تفسر به " كم " كما جاز ذلك في العدد نقول : كم درهم لك ؟ فالتقدير : كم قيراطاً درهم لك ، ولا تذكر القيرط "([731]) .

---

[729] **السابق ج 231/1**
[730] **السابق ج 269/1**
[731] **الأصول ج 316/1**

وقوله في باب " تصرف لا" :

"وقد تكون " لا " مؤكدة كما كانت " ما " في قوله : " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ " [732]و " مَّمَّا خَطَايَاهُمْ " [733]" فمن ذلك قوله " فَلا أُقْسِمُ بِرَبِ المَشَارِقِ والمَغَارِبِ "[734]" إنما هو : فأقسم "[735] .

وقوله في باب "رب" :

"دخولها على المضمرعلى شريطة التفسير ، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذى يذكرونه للتفسير بعد المضمر ، فيقولون : رُبَه رجلاً ، والمضمر هاهنا كالمضمر في (نعم)إذا قلت : نعم رجلاً زيد إلا أن المضمر في (نعم) مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل وهومع

رُبَّ مجرور" [736] .

---

732 آل عمران الآية 159

733 نوح الآية 25

734 المعارج الآية 40

735 الأصول ج 401/1

736 السابق ج 419/1

وقوله في باب الأسماء والأفعال :

"والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال "([737]).

وقوله في باب " ذكر النون الخفيفة :

" كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة، إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم ، فلا يجوز الوقف عليه كما لا يجوز الوقف على التنوين" ([738]).

وقوله في باب " المصادر ":

"واحرنجمتُ احرنجامة واحدةً، واقشعرتُ اقشعرارة، ونظير ذلك من بنات الأربعة: دحرجتُه، دحرجةً واحدةً، وزلزلةً واحدةً"([739]).

قياس الشبه :

---

[737] **السابق 79/2**

[738] **السابق ج 2 /202**

3 **الأصول** ج 140/3

ومن مقاييس ابن السراج الأكثر ورودا فى كتاب الأصول قياس الشبه: وهو القياس القائم على عنصر المشابهة بين طرفين. [740]

مثل قوله في باب الإعراب والبناء:

"فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهى لا تدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل وهى بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد "[741].

فهنا يقيس عدم إعمال لام المعرفة بالرغم من اختصاصها بالدخول على الاسم ، وقد صارت من نفس الاسم فهي بمنزلة المضاف إليه الذى يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد .

وقوله في باب تقديم المفعول:

"وأصحابنا يجيزون: غلامَه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام (بيضرب) ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار

---

740 **أصول النحو فى معاني القرآن للفراء ص 170**
741 **الأصول 1/ 56**

جاز تقديم مفعوله فلو قلت : غلامَه ضرب زيد كان جيدا ،فكان هذا بمنزلة ضرب زيد غلامَه" ([742]).

هنا يجيز نصب المفعول متقدما قياساً على تأخره.

وقوله في باب المشبهات بليس ":

كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ([743])

فجعلها بمنزلة (ليس) قال : ولات بمنزلة(لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين ، يعنى : إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضا ،وأنها لا تعمل إلا في الحين رفعت أو نصبت "([744]) .

وقوله في باب نعم وبئس :

---

[742] السابق ج 1/ 87

[743] الشاهد مجزوء الكامل من شواهد الكتاب ج 1 /28 وروايته من فَرّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

[744] الأصول ج 1/ 96 – 97

"قال ناس إذا قلت : مررت برجل كفاك رجلاً ، وجدت (كفاك) في كل وجه ، وكانت بمنزلة نعم "([745]).

وقوله في باب الصفة المشبه باسم الفاعل:

" وأما الصفات كلها فهى ترفع المضمر، وما كان بمنزلة المضمر".([746])

وقوله في باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل :

" قال – أي سيبويه : - وأما قول العرب ، رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته "به" ([747]) .

وقوله في باب النكرة والمعرفة :

"واعلم : أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت على أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام 000

---

[745] - السابق ج 121/1

[746] - السابق ج 130/1

[747] السابق ج 144/1

قال سيبويه : فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام ،فهو بهذه المنزلة" ([748]) .

وقوله في باب إعمال ضمير المصدر :

" ونقول : مررت بهم جميعا ، إذا عنيت أنك لم تترك منهم أحداً أو مررت بهم كلا ، قال الأخفش : كل وجميع ها هنا بمنزلة المصادر كأنك قلت : مررت بهم عماً ومررت بهم كلاً ، أي : مرورا عماً وكلاً ، فكل وجميع هاهنا بمنزلة المصادر" ([749]).

وقوله :" وبعض العرب يجعل (قضهم) بمنزلة كلهم ، يجريه على الوجوه فهذا مأخوذ من الانقضاض ، فقسه على ما ذكرت لك من قبل ، وزعم يونس : أن وحده بمنزلة عنده ، وأن خمستهم وقضهم كقولك جميعا وكذلك طُراً و قاطبة "([750]) .

---

[748] السابق ج 1/ 156 – 157
[749] الأصول ج 1/ 163
[750] - السابق ج 166/1

وقوله في باب" المفعول فيه ":

" وذكر سيبويه أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى الدهر ، والليل والنهار ، وقال لو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة ، كان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة" ([751]).

وقوله:" وأما الظروف التي لا ترفع : فعند ، وسوى ، وسواء ، إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظروفا قال سيبويه : إن سواءك بمنزلة مكانك" ([752]).

وقوله في باب " حتى " :

"حتى: منتهى لابتداء الغاية بمنزلة(إلى) إلا أنها تقع على ضربين :

إحداهما : أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وينتهي الأمر به ، والضرب الآخر: أن ينتهي الأمر عنده ، ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال "([753]).

وقوله في باب " الحروف التي جاءت للمعاني " :

---

[751] السابق ج 191/1
[752] السابق ج 199/1
[753] السابق ج 1 / 424

"ومن ذلك أن المفتوحة تكون وما بعدها بمنزلة المصدر وتكون بمنزلة(أي) وتكون مخففة من الثقيلة وتكون لغوا نحو قولك : لما أن جاء وأما والله أن فَعَلتَ ، فأما كونها بمنزلة المصدر كقولك : أنْ تأتيني خيرٌ لك" ([754]) .

---

[754] الأصول ج 2 /207 وانظر السابق ج 1 /203 في الحديث عن الظروف

السابق ج 1 /224 في الحديث عن التمييز

السابق ج 1 / -233 – 234 - 232 في الحديث عن دخول ما زائدة على إن وأخواتها

السابق ج 1 /253 في الحديث عن العطف على المضمر المرفوع

السابق ج 1 /260 في الحديث عن إن التي تجاب باللام

السابق ج 1 /266 في الحديث عن استقباح الابتداء بأن المفتوحة

السابق ج 1 /271 في الحديث عن أن إذا فتحت ألفها

السابق ج 1 /285 في الحديث عما جاء من الكلم في معنى إلا

السابق ج 1 /288 في الحديث عن أدوات الاستثناء

السابق ج 1 /297 في الحديث عن باب الاستثناء المتقطع من الأول

السابق ج 1 /315 في الحديث عن كم

السابق ج 1 /317 - 318 في الحديث عن كم في الخبر وفى الاستفهام

الأصول ج 1 /337 في الحديث عن الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطرارا في الشعر

السابق ج 1 /339 في الحديث عن صفة المنادى العلم

السابق ج 1 /340 في الحديث عن المنادى المضاف

السابق ج 1 /341 في الحديث عن المنادى المضاف

السابق ج 1 /344 - 345 في الحديث عن المنادى المضارع للمضاف لطوله

السابق ج 1 /358 في الحديث عن الندبة

السابق ج 1 /359 في الحديث عن الترخيم

السابق ج 1 /374 في الحديث عن مسائل من باب النداء

السابق ج 1 /380 في الحديث عن لا النافية

السابق ج 1 /385 في الحديث عن النكرة الموصوفة في باب النفي بلا

السابق ج 1 /403 -406 في الحديث عن تصرف لا

السابق ج 1 /435 في الحديث عن الأسماء المخفوضة في القسم

السابق ج 1 /436 في الحديث عن حروف القسم

السابق ج 2 /9 - 10 في الحديث عما كان حقه أن يكون صفة للأول

السابق ج 2 / 11 في الحديث عن إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل

السابق ج 2 / 17 في الحديث عن مسائل من باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل

السابق ج 2 / 21 في الحديث عن التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم

الأصول ج 2 / 32 في الحديث عن ذكر وصف المعرفة

السابق ج 2 / 36 –28 – 41 – 44 - 45 في الحديث عن مسائل من باب النعت

السابق ج 2 / 52 في الحديث عن تعدى الفعل

السابق ج 2 / 56 في الحديث عن العطف بحرف

السابق ج 2 / 66 – 67 في الحديث عن العطف على الموضع

السابق ج 2 / 84 في الحديث عن الممنوع من الصرف وهو التأنيث

السابق ج 2 / 87 في الحديث عن الممنوع من الصرف وهو الرابع: الألف والنون اللتان يضارعان ألفى التأنيث

السابق ج 2 / 92 - 93 في الحديث عن الممنوع من الصرف وهو التاسع الاسمان اللذان يجعلان اسما واحدا

السابق ج 2 / 94 في الحديث عن الممنوع من الصرف بسبب الصفة

السابق ج 2 / 97 في الحديث عن المضاف والمضاف إليه

السابق ج 2 / 100 في الحديث عن الفرق بين الجمع والواحد

السابق ج 2 / 102 - 103 في الحديث عن الممنوع من الصرف بسبب العلمية

السابق ج 2 / 106 في الحديث عن التسمية بالتثنية والجمع الذى على حد التثنية

السابق ج 2 / 111 في الحديث عن التسمية بالحروف

السابق ج 2 / 121 في الحديث عن علامات المضمرين المتصلة

الأصول ج 2 / 122 في الحديث عن إثبات النون فيما سمع عن العرب

السابق ج 2 / 124 في الحديث عن دخول الضمائر المنفصلة زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره

السابق ج 2 / 130 في الحديث عن الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل

السابق ج 2 / 140 في الحديث عن المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي

السابق ج 2 / 141 في الحديث عن الصوت المحكي وهو اسم بنى مع الفعل

السابق ج 2 / 141 في الحديث عن الصوت المحكي وهو اسم بنى مع حرف

السابق ج 2 / 149 في الحديث عن الأفعال المنصوبة

السابق ج 2 / 160 – 161 في الحديث عن حروف الجزاء

السابق ج 2 / 169 في الحديث عن قل وأقل

السابق ج 2 / 176 – 177 في الحديث عن جزم المضارع

السابق ج 2 / 182 في الحديث عن الجواب بالفاء

السابق ج 2 / 185 في الحديث عن لولا

السابق ج 2 / 203 في الحديث عن النون الخفيفة

السابق ج 2 / 209 في الحديث عن أن الخفيفة وأن الثقيلة

السابق ج 2 / 212 في الحديث عن قد

السابق ج 2 / 213 – 214 في الحديث عن أم و أو والفصل بينهما

السابق ج 2 / 223 في الحديث عن التقديم والتأخير وهو الصلة

الأصول ج 2 / 225 في الحديث عن التقديم والتأخير وهو توابع الأسماء

السابق ج 2 / 233 - 234 في الحديث عن الحروف التي لا تعمل

السابق ج 2 / 239 – 24 3 في الحديث عن تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى

السابق ج 2 / 250 في الحديث عن ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار

السابق ج 2 / 263 -264 في الحديث عن الذى والألف واللام

السابق ج 2 / 272 في الحديث عن الأخبار عن الذى

السابق ج 2 / 283 في الحديث عن الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر

السابق ج 2 / 297 في الحديث عن الأخبار عن المصدر

السابق ج 2 / 305 في الحديث عن البدل

السابق ج 2 / 323 في الحديث عن أخوات الذى

السابق ج 2 / 338 في الحديث عن العطف

السابق ج 2 / 339في الحديث عن الضمير الراجع إلى الذى

السابق ج 2 / 356 – 357 في الحديث عن مع

السابق ج 2 / 363 في الحديث عن" يحرك من السواكن في أواخر الكلم وما يسكن من المتحركات "

السابق ج 2 / 366 في الحديث عن كلا

السابق ج 2 / 382 في الحديث عن الوقف على الفعل

الأصول ج 2 / 389 في الحديث عن الوقف على القوافى

السابق ج 2 / 417 في الحديث عن ذكر الثنية والجمع الذى على حد التثنية وهو المقصور

السابق ج 2 / 418 في الحديث عن الممدود

السابق ج 2 / 423 في الحديث عن جمع الرجال والنساء

السابق ج 2 / 427 في الحديث عما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه

السابق ج 2 / 428 في الحديث عن العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث

السابق ج 2 / 431 في الحديث عن جمع التكسير

السابق ج 2 / 440 في الحديث عن جمع الثلاثي الذى فيه هاء التأنيث في الجمع

السابق ج 3 / 8 – 10 في الحديث عن المؤنث والأبنية المجموعة

السابق ج 3 / 11 في الحديث عما كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة

السابق ج 3 / 14 في الحديث عن تكسير الصفة في باب الثلاثي

السابق ج 3 / 18 – 19 في الحديث عن تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف زيادة

السابق ج 3 / 23 – 25 في الحديث عن تكسير ما جاء من الصفة على أكثر من أربعة أحرف

السابق ج 3 / 26 في الحديث عما كان من الأسماء عدة حروفه خمسة وخامسه ألف التأنيث أو ألفا التأنيث

السابق ج 3 / 43 - 44 في الحديث عما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات

السابق ج 3 / 47 – 48 – 49 في الحديث عن التحقير، وهو اسم من الثلاثي

السابق ج 3 / 52 في الحديث عن التحقير، وهو ما يحذف من زوائد بنات الأربعة كما تحذفها في

الجمع

الأصول ج 3 / 53 في الحديث عن التحقير، وهو ما كسر عليه الواحد للجمع

السابق ج 3 / 57 في الحديث عن الأبواب المبهمة

السابق ج 3 / 59 في الحديث عن تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها

السابق ج 3 / 60 في الحديث عن تحقير كل اسم من شيئين ضُمّ أحدهما إلى الآخر

السابق ج 3 / 61 في الحديث عن الترخيم في التصغير

السابق ج 3 / 65 في الحديث عن النسب مما يقلب فيه الحرف الذي قبل ياءي النسب من حروف العلة

السابق ج 3 / 66 في الحديث عن النسب مما زاد عن الثلاثة

السابق ج 3 / 73 في الحديث عن الإضافة إلى فُعَيل أو فَعِيل ولاماتهن واوات

السابق ج 3 / 74 في الحديث عن الإضافة إلى كل اسم آخره ألف زائدة لا ينون وهو على أربعة أحرف

السابق ج 3 / 76 في الحديث عن الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف

السابق ج 3 / 78 في الحديث عن الإضافة إلى ما فيه زوائد من بنات الحرفين

السابق ج 3 / 126 في الحديث عن ما فيه زائد من بنات الثلاثة

السابق ج 3 / 129 في الحديث عن افعنلل

السابق ج 3 / 143 في الحديث عن اسم المكان

السابق ج 3 / 147 في الحديث عن اسم المكان مما كان من بناء الياء والواو فيه فاء

الأصول ج 3 / 165 في الحديث عن ذكر ما يمنع من الإمالة

السابق ج 3 / 167 في الحديث عن الراء

السابق ج 3 / 171 في الحديث عن عدة ما يكون عليه الكلم مما جاء على حرف قبل الشيء الذى جاء به

السابق ج 3 / 172 – 173 في الحديث عن مما جاء على حرفين

السابق ج 3 / 174 – 175 في الحديث عما جاء على حرفين من الأسماء غير المتمكنة 0

السابق ج 3 / 177 - 178 في الحديث عما جاء على ثلاثة أحرف

السابق ج 3 / 218 في الحديث عن لحاق الألف رابعه لغير التأنيث

السابق ج 3 / 235 في الحديث عن زيادة الياء

السابق ج 3 / 236 في الحديث عن زيادة الواو

السابق ج 3 / 237 في الحديث عن زيادة الميم

السابق ج 3 / 240 – 241 في الحديث عن زيادة النون

السابق ج 3 / 244 – 250 في الحديث عن إبدال الألف من الياء

السابق ج 3 / 252 في الحديث عن إبدال الألف من الواو

السابق ج 3 / 254 في الحديث عن ما الواو فيه ثانية وهى موضع العين في الاسم

السابق ج 3 / 257 في الحديث عن إبدال الياء من الواو

السابق ج 3 / 258 – 260 في الحديث عن إبدال الواو ياء

السابق ج 3 / 266 في الحديث عن إبدال الياء من الواو تشبيها بما يوجب القلب

الأصول ج 3 / 281 – 285 في الحديث عن التحويل والنقل

السابق ج 3 / 288 في الحديث عن ذكر ما يتم ويصحح ولا يُعَلُّ

السابق ج 3 / 289 في الحديث عما يكسر عليه الواحد

السابق ج 3 / 296 – 297 – 298 في الحديث عما الهمز فيه في موضع اللام من بنات الياء الواو

السابق ج 3 / 300 في الحديث عما يخرج عن الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

السابق ج 3 / 302 في الحديث عما إذا التقت فيه الهمزة ياء والياء ألفا

السابق ج 3 / 324 في الحديث عما كان على حرفين

السابق ج 3 / 345في الحديث عن أصل ليس

السابق ج 3 / 348 في الحديث عن الواحد بمنزلة غير المعتل

السابق ج 3 / 366 في الحديث عن المسائل المبنية من الواو

السابق ج 3 / 373 في الحديث عن مجئ فَعِل من المعتل اللام

السابق ج 3 / 384 في الحديث عن اجتماع الحروف المعتلة في كلمة

السابق ج 3 / 410 – 411 في الحديث عن الإدغام وهو الضرب الثاني أن يكون الحرفان من الكلمتين منفصلتين

السابق ج 3 / 412 في الحديث عن الذى لا يجوز إدغامه

السابق ج 3 / 427 في الحديث عن إدغام مخرج من مخرج يقاربه

الأصول ج 3 / 445 في الحديث عن تصحيح المعتل

السابق ج 3 / 450 في الحديث عن ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه الأول الزيادة

ومن مقاييسه الحمل على الأصل :-

مثل قوله في باب" التمييز " :-

" وأما قولك: الحسن وجهاً والكريم أباً فإن أصحابنا ([755]) يشبهونه : بالضارب رجلاً، وقد قدمت تفسيره 000 وغير ممتنع عندي أن ينتصب على التمييز أيضا ، بل الأصل ينبغي أن يكون هذا وذلك الفرع "([756]).

وقوله في باب " النداء " :

" وتقول :يا زيدُ الظريفَ ،على أصل النداء عند البصريين"([757]).

وقوله في باب " التأنيث بالألف" :

السابق ج 3 / 468 في الحديث عن إبدال حرف اللين من حرف صحيح

755 - أى: البصريون

756 - الأصول ج 1 /224

757 - الأصول ج 1 /369

"والحقيقى : المؤنث الذى له ذكر ، فإذا ألبس عليك فرده إلى التذكير ، فهو الأصل ، قال الله تعالى : " فَمَن جَاءَهُ مَوعِظَةٌ مِن رَبِهِ فَانتهى "([758]) ؛لأن الوعظ والموعظة واحد"([759]).

وقوله في باب " إبدال الياء من الواو تشبيها بما يوجب القلب" :

"لأن الكسرة إنما تقلب الواو ياء إذا كانت الواو ساكنة، ولكن هذه الواو ضارعت الواو الساكنة باعتلالها في الواحد فأعلوها في الجميع ، فإن لم يعتل في الواحد لم تعل في الجميع ، وذلك قولهم : كوزٌ وكِوَزةٌ 000"([760]).

وقوله في باب " ما يكسر عليه الواحد " :

"وطَويلٌ وطُوالٌ صح في الجمع ، كما صح في الواحد" ([761]) .

---

758 البقرة الآية 275

759 السابق ج 2 /415

760 السابق ج 3 /264

761 السابق ج 3 /289 – 311

وقوله في باب " الجمع " :

"وقال محمد بن يزيد : قول سيبويه في (ضَيْوَنٍ) إذا جمعه قال : ضَياونَ ، فيصححه في الجمع كما جاء في الواحد على أصله"([762]).

وقوله : "وأما أَلْبَبُ فيجب أن يكون في الجمع والتحقير مبيناً جارياً على الأصل فتقول : أَلَابِبُ وأُلَيْبَبٌ فيجرى جمعه على واحده كما فعلت بِضَيْوَنٍ "([763]).

ومن مقاييسه الحمل على المعنى :

مثل قوله في باب الأسماء التي أعملت عملت الفعل :

"واعلم: أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى ، فقلت هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ ، ومعطى زيد الدرهمَ أمسِ وعمروٍ.جاز لك أن تنصب " عمراً " على المعنى ، لبعده من الجار"([764]).

وقوله في باب " كم " :

---

[762] - السابق ج 3 /347
763 **- السابق ج 3 /348**
[764] - الأصول ج 1 / 128 ، ج 2 /13

"قال أبو بكر ويجوز عندي : كم رجلاً رأيت ونساءهم ؛ لأن المعنى : كم رجلاً رأيت ونساء لهم" ([765]) .

وقوله في باب " العطف" :

"وتقول أنت غير قائم ولا قاعد ، تريد : وغير قاعد ، لما في (غير) من معنى النفى ".([766])

وقوله في باب الفعل الذى ينصب بحرف لا يجوز إظهاره ؛و هو الفاء :

" اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم ، كما بينت، فإذا قلت : زيد يقوم فيتحدث فقد عطفت فعلاً موجباً على فعلٍ موجبٍ ، وإذا قلت : ما يقوم فيتحدثَ ، فقد عطفت فعلاً منفياً على فعل منفى ، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها ، لم يجز أن تحمل عليه ، فحينئذ تحمل الأول على معناه ، وينصب الثاني بإضمار "أنْ " وذلك قولك: ما تأتني فتكرمني" ([767]).

وقوله في باب " ما جاز أن يكون خبرا" :

---

[765] ـ السابق ج 1 / 324
[766] السابق ج 2 / 77
[767] السابق ج 2 /153

" ولو قلت أخواك قام وقعد فحملت(قامَ وقعدَ) على معنى الأخوين ، كان هذا أقوى؛ لأن الكلام كلما طال جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل"([768]) .

وقوله في باب المذكر والمؤنث :

"فحق هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ، فتقول هو التمر، وهو البسرُ ، وهو العنبُ ،وكذلك ما كان في منهاجه . ولك أن تقول : هى التمرُ ، وهى الشعيرُ وكذلك ما كان مثلها ، قال الله عز وجل : " كَأَنَّهم أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ"([769]) فالتذكير على معنى الجمع ، والتأنيث على معنى الجماعة"([770]).

وقوله في باب ما جمع على المعنى لا على اللفظ :

" قال الخليل : إنما قالوا : مَرْضَى وهَلْكَى ، مَوْتَى ، وجَرْبَى ، لأن المعنى معنى : مفعولٍ" ([771]).

وقوله في باب:" تأنيث المذكر على التأويل ":

---

[768] السابق ج 2 / 310
[769] الحاقة الآية 7
[770] الأصول ج2/ 408
[771] السابق ج 3/ 27

من ذلك قول الشاعر

فكان مِجَنَّى دونَ مَنْ كنتُ أتقَّى ثلاثُ

شُخوصٍ كاعبانِ و مُعْصِرُ ([772])

فإنما أنث الشخوص لقصده النساء؛ فحمله على المعنى ثم أبان عن إرادته ، وكشف عن معناه بقوله : كاعبانِ و مُعصرُ "([773]).

ومن مقاييسه الحمل على الموضع

مثل قوله في باب الفاعل :

" ويجوز أن تقول" سِيْرَ بزيدٍ" فتقيم بزيد مقام الفاعل ، فيكون موضعه رفعاً ولا يمنعه حرف الجر من ذلك ، كما قال : ما جاءني من أحد ، فأحد فاعل ، وإن كان مجروراً(بمن)" ([774]).

وقوله في باب " نعم وبئس " :

---

772 **من شواهد الكتاب ج 2 / 566 والمقتضب 2/ 148 والخصائص ج 2 / 419**

[773] **الأصول ج 3 /376**

[774] **السابق ج 1 /78 – 79 – 80**

"وتقول :- ما عبدالله نعم الرجل ولا قريبا من ذلك، عطفت(قريباً)على (نعم) لأن موضعها نصب لأنها خبر(ما) "[775].

وقوله في باب " أن وأخواتها " :

" واعلم : أنك إذا عطفت اسما على أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه" أن" ولك أن ترفع ، تحمله على الإبتداء يعنى موضع أن فتقول : إن زيدا منطلق وعمرا وعمروً؛ لأن المعنى إن زيدا منطلق زيد منطلق"[776]0

وقوله في باب " الاستثناء " :

"واعلم : أيضا : أنهم ربما يحملون في هذا الباب الاسم على الموضع وذلك قولهم : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيداً لأنه يقبح أن تقول : ما أتاني إلا من زيد . فإذا

---

[775] **الأصول ج 1 /117**

[776] **السابق ج 1/ 240**

قلت لا أحد فيها إلا عبد الله ، فلابد من إجرائه على الموضع ، ورفعه ، لأن أحداً مبنى مع (لا)"([777]).

وقوله :"وزعم الخليل ويونس : أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو، فيجريه على موضع غير ، لا على ما بعد غير ، والوجه الجر وذلك أن : غير زيد في موضع إلا زيد وفى معناه حملوه على الموضع" ([778]).

<u>وقوله في باب " كم "</u>

" وتقول : كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان فهذا محمول على(كَمْ) وموضعها من الإعراب لا على ما تعمل فيه كم" ([779]).

<u>وقوله في باب " النداء" :</u>

---

[777] السابق ج 284/1-
[778] - السابق ج 1/ 285
[779] السابق ج 322/1

"واعلم أن عطف البيان كالنعت سواء ، لا يلزمك فيه طرح التنوين ، كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام ، تقول : يا زيدٌ زيداً ، فتعطفُ على الموضع" ([780]).

وقوله في باب النفي" بلا " :

" والوجه الثالث : أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن(لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، فتقول : لا رجلَ ظريفَ ، فتجرى(ظريف) على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف ، وإن شئت جئت بخبر فقلت : لك أو عندك"([781]).

وقوله في باب" المضارع للنداء" :

"ونقول: يا هذا الرجلُ والرجلَ أقبل ، ويا هذان الرجلان والرجلين مثل يا زيد الظريفُ والظريفَ، النصب على الموضع والرفع على اللفظ "([782]).

وقوله في باب" تصرف لا" :

---

[780] **السابق ج 334/1**
[781] **الأصول ج 385/1**
[782] **السابق ج 375/1**

"وحكى سيبويه عن العرب : لا كزيد أحدا ، تنون ، لأنك فصلت بين (لا)و(أحد) وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحد ، ولا مثله أحد ، فحمله على الموضع و الموضع رفع ، وإن شئت حملته على (لا) فنونته ونصبته"([783]).

[783] - السابق ج 1/ 404

تعليق على القياس عند ابن السراج :

وبعد فإن القياس عند ابن السراج:-

1- التزم منهج البصريين فلم يتوسع فيه ، فرفض القياس على الشاذ والقليل.

2- القياس عند ابن السراج يأتى بمعنى الاطراد .

3- من أكثر المصطلحات ورودا في كتاب الأصول تعبيرا عن القياس اللفظ الصريح ، أو الإجراء.

4- استخدم ابن السراج بعض صور القياس عند شيخيه الخليل وسيبويه ، بل ويعد أكثرها شيوعا قياس الشبه .

5- ابن السراج كان يعرض قضاياه على كلام العرب المسموع ، فما كان مقبولا قُبِل في أقيسته ، فهو يلتزم بالقياس على المسموع من كلام العرب.

6- اعتمد على القياس في كثير من المواضع في بناء قاعدته .

7- العلة لم تكن أحد أركان القياس عند ابن السراج بل أصلا مستقلا ، وسوف يتناولها البحث عند تناول أصول أخرى.

الفصل الثالث

أصول أخرى :

- **العلة**
- **الإجمـــاع**
- **الاستصحـــــــاب**

العلة

يشتمل على :-

- **العلة لغة .**
- **العلة اصطلاحا .**
- **العلة تطورها وخصائصها قبل ابن السراج .**
- **العلة عند علماء أصول النحو .**
- **موقف ابن السراج من العلة .**
- **تعليق على موقف ابن السراج من العلة .**

العلة في اللغة

بمعنى:" سبب الشيء.

صارت شُغلا ثانياً منعه عن شغله الأول...، وهذه عِلَّةٌ لهذا: أي :سبب، وفى حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الرَّاحِلَةِ، أي بسببها يُظْهِرَ أنّه يضرب جنب البعير برجله، وإنما يضربُ رِجْلي "(784) .

وفى القاموس المحيط :

"والعلُّ والعَلَلُ: محرَّكة : الشربةُ الثانية ، أو الشربُ بعد الشربِ تباعاً ... وتَعَلَّلَ بالأمْرِ: تشاغَلَ أو تجزَّأ... وهذه عِلَّتُهُ: سببه"(785) .

---

784 ـ لسان العرب لابن منظور جـ 4 /3080 مادة علل.

785 ـ القاموس المحيط لإمام أهل اللغة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادى المتوفى سنة 817 هـ ،ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعى، ط دار الفكر ،مادة علل ص 932.

أمّا في الاصطلاح :

فهي تأتى بمعنى: "الجواب عن كل حكم إعرابى أو بنائي يسأل عنه: نحو وقف الخطيب: سؤال: لم ارتفع الخطيب ؟ جواب ؛ لأنه" فاعل" (786).

والعلة كذلك تجمع على علل، ويقصد بها العلل النحوية ويعنى بهذا التعليل للأحكام النحوية الواردة ، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام ([787]).

وقيل :"هي الحكم الذى يعطى عن الكلمة في بنائها وإعرابها "([788]).

---

[786] ـ معجم مصطلحات النحو العربي د/ جورج متري عبد المسيح – هاني جورج تابرى، تصدير د/ محمد مهدى علام مكتبة لبنا ط 1، لسنة 1410 هـ 1991 م.

[787]ـ ا نظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدى ص 157 مؤسسة الرسالة ط 3 ، سنة 1409 هـ - 1988 م.

[788] ـ انظر المعجم المفصل في النحو العربي إعداد الدكتورة / عزيزة فوّال ص 678 ط دار الكتب العلمية بيروت. سنة 1413هـ 1992م

العلة تطورها وخصائصها قبل ابن السراج:-

يعد موضوع العلة ودراستها من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين، ودار حولها العديد من الدراسات ([789])، ومما يهتم به البحث في هذا المجال موقف ابن السراج (ت 316 هـ) من العلة، أي :بيان مدى اعتماده على العلة في التقعيد النحوي ،وأهم أنواع هذه العلل، ولكي نقف على صورة واضحة لموقف ابن السراج من(العلة) لابد من معرفة – مختصرة – لمراحل تطور العلة قبل ابن السراج، وموقف علماء أصول النحو من العلة...

1- منها على سبيل المثال لا الحصر أصول التفكير النحوي للدكتور / على أبو المكارم ص 163 وما بعدها، تقويم الفكر النحوي للدكتور على أبو المكارم ، الأصول د/ تمام حسان ص 177 وما بعدها، أصول النحو في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث د/ محمد عيد ص 113 وما بعدها ، أصول النحو في معاني القرآن للفراء د/ محمد العمراوى ص 256 ، وأصول النحو عند الأنبارى للباحث د/ محمد سالم صالح موسى ص 61 وما بعدها ، العلة النحوية ودورها في إثبات الحكم أو نفيه دراسة نحوية إعداد إبراهيم محمد السيد منصور ص 5 وما بعدها، رسالة ماجستير بدار العلوم رقم 1128 ، سنة 1998 م ، أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق إعداد عصام أبو غربيه .

فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديماً ،وأن تكون العلة مرافقة للحكم النحوي منذ وُجِدَ ، وغرض العلة ؛هو أن يظهر خضوع الظواهر لقواعد العلم ،وأحكامه([790]).

مرحلة النشأة :

ذهب الدكتور / على أبو المكارم إلى أنه:" يمكن أن يعد أباها الشرعي عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي ، وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدى أو الفرهودى" ([791]) .

في هذه المرحلة بدأت العلة في محيط الدرس اللغوي ، بعيدة عن الفلسفة قريبة من اللغة وحسها ([792]).

---

790 - النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها د / مازن مبارك ص 51 وما بعدها ،دار الفكر بيروت ط 2 ، سنة 1972 م .

791 - انظر أصول التفكير النحوي د/ على أبو المكارم ص 165

792 - فلقد ارتبطت العلة بعبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) فقد قرن اسمه بالنحو والقياس وعلله.

يقول عنه ابن سلام: "عبد الله بن إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو، ومد القياس، و العلل " انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص 14،

وقال عنه ابن الأنبارى (ت 577 هـ):" إنه أول من علل النحو " نزهة الألباء ص 18

ويشهد على ذلك من تعليلاته:

ما حكاه غير واحد أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبى إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت:

ولعل الحوار التالي مع الخليل بن أحمد يثبت ذلك " ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

الشاهد لذي الرمة انظر ديوان ذي الر مةشرح الأمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى صاحب الأصمعى رواية الإمام أبى العباس ثعلب، ت عبد القدوس صالح مؤسسة الرسالة ،طبعة جديدة جـ 1 / 578 ، ومن شواهد الخصائص لابن جنى (ت 392هـ) جـ 305/3

فقال الفرزدق: كذا أنشد ، فقال ابن أبى إسحاق: " ما كان عليك لو قلت: فعولين؟ " فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت ، ونهض فلم يعرف احد من المجلس ما أراد.

قال ابن جنى:" لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد: أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، "وكان" هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال: وعينان قال الله أحدثا فحدثتا " انظر الخصائص جـ 3 / 305، الاقتراح 96 ، 97 مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق أ/ عبد السلام هارون ، ط2 سنة 1403 هـ /1983م ،مكتبة الخانجى 38

ومن علماء هذه المرحلة أبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)

فقد كان يسأل عن العلة ومن تعليلاته:"

فقد روى الأصمعي عنه أنه قال: سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب – أى :أحمق – جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له:

أتقول جاءته كتابي ؟ فقال :نعم أليس بصحيفة ؟ "الخصائص 250/1، الاقتراح 95

أصبت العلة فهو الذى التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره ، هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغير علة لما عللته من النحو هو أليَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " ([793]).

فالخليل يؤكد أنه استقى علله بحسه اللغوي المرهف ؛ بعيدا عن أي مؤثرات فلسفية ، أو منطقية ، أو غيرها من المؤثرات الخارجية اعتماداً على قريحته المتوقدة ؛ وما وقر في نفسه من سلامة الذوق ، وهذا ما أكده الدكتور / على أبو المكارم حين علق على هذه المرحلة يقول " وقد أسلم وقوف النحاة عند النصوص ثم احترمهم للقواعد إلىأن يكون تأثير تعليلاتهم – كما

---

[793] ـ الإيضاح في علل النحو لأبى القاسم الزجاجي (ت 337 هـــ) تحقيق د/ مازن مبارك ، دار النفائس ص 65-66 ، ط2 سنة 1972م

أشرنا منذ قليل – محصوراً في إطار التبرير الذهني الخالص ، أو المرتكز على أساس من الملاحظة اللغوية دون أن يتجاوز ذلك القدر إلىالتأثير في القواعد نفسها" ([794]).

وتتسم العلة في هذه المرحلة بهذه الأمور:

1- جزئية الموضوع والنظرة

2- التوافق مع القواعد

3- الوقوف عند النصوص اللغوية ([795]).

المرحلة الثانية تلاميذ الخليل بن أحمد:

يبدو أن الخليل قد ترك ميدان التعليل خصباً ثرياً أمام تلاميذه ، ففتح الباب
أمامهم للتعليل. فجاء سيبويه بكتابه فوسّع مجال التعليل فشمل

[794] ـ انظر أصـــول التفكير النحوي للدكتور / على أبو المكارم ص 169 ، وانظر حول نفس المعنى تعليق د/ على أبو المكـارم في كتـاب تقويم الفكر النحوي ص 68 – 69 إذ يقول: "والملحوظ بوضـــوح في هذه المرحلة تحرر الإنتـاج النحوي فيهـا من التـأثر بمؤثرات إغريقيـة بصـــفـة عـامـة، وبراءته من التأثر المنطقي والفلسفة بوجه خاص "
[795] ـ انظر أصول التفكير النحوي 167 -169

ما وقع، وما لم يقع في الأسماء
وفى الأفعال جميعاً ([796]).

لكن نستطيع القول بأن سيبويه اعتمد في استنباط العلل على ما وقر في النفس من سلامة ذوق العرب ، ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقل ، وهو في ذلك كأستاذه الخليل الذى أمن بأن العرب أصحاب اللغة أمةٌ حكيمة فراح يعلل متوخياً وجه الحكمة والصواب ([797]).

فسيبويه في علله حذا حذو أستاذه الخليل ، وهذا ما أكده أحد الباحثين حين قال: "ويبدو أن النحاة بعد ذلك ساروا على هذه الأسس التي أرساها الخليل للعلة وتوسع فيها تلميذه سيبوي، فتوسعوا في هذه الأسس أيضا، لكنهم لم يخرجوا عليها "([798]).

---

796 ـ انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص 83
797 ـ النحو العربي : العلة النحوية نشـــأتها وتطورها د/ مازن مبارك ص 65 ، وانظر الشـاهد وأصـول النحو في كتاب سـيبوية للدكتورة / خديجة الحديثى ص 356 وما بعدها
798 ـ انظر أصول النحو في معاني القرآن للفراء للباحث محمد العمراوى ص 263

فإذا وصلنا إلى القرن الثالث فإننا نجد من عنى بالعلة النحوية حتى باتت العلة عنده رديف الحكم النحو ، كما هو الحال عند المبرّد(ت 285 هـ) ([799]).

وقد ذهب الدكتور على أبو المكارم إلى أن هذه المرحلة تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتهي بالزجاج وأن من أهم نتائج هذه المرحلة ما يلي:

النتيجة الأولى:- أن التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي ، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل.

النتيجة الثانية: أنه قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلى يشملها ؛ ويبررها في الوقت نفسه ([800]).

العلة عند علماء أصول النحو:-

إن ما يهمنا هو محاولة كشف النقاب عن موقف ابن السراج (ت 316 هـ)

---

799 - العلة النحوية ص 67
800 - انظر أصول التفكير النحوي ص 170 – 173

من العلة ، وأهم الأنواع التي يلجأ إليها في تعليل حكمه النحوي ، وخاصة أن تعليلات ابن السراج أدت دوراً مهماً في تقييم أحكامه ، من هنا يعنينا الأفكار التي تتناول العلة باعتبارها مفسرة للظواهر اللغوية أو باحثاً عن الحكم الكامنة خلف هذه الظواهر، فهذه الأفكار تمثل الهيكل العام للتعليل عند علماء أصول النحو.

التقسيم الأول للعلة:

ذكر الزجاج أن علل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:

علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدليّة نظرية

فأما التعليمية:

فهي التي يتوصَّل بها إلىتعلُّم كلام العرب ؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم... وهذا كثيرا جدا ، وفى الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا :إن زيدا قائم ، إن قيل: بم نصبتم زيدا ؟ قلنا: بأنّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لأنّا كذلك

علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب.

أما العلة القياسية:

فإن يقال لمن قال : نصبت زيدا بإنّ، في قوله " إن زيداً قائم " ولم وجب أن تنصب"إن " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعة الفعل المتعدى إلىمفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا؛ فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضَرب أخاك محمد ،وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية:

فكل ما يعتل به في باب "إن "بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ " وحين " شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدِّم فاعله على مفعوله ؛

لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان؟ فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول... وكل شيء اعتل به المؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر ([801]).

ويعلق أحد الباحثين على هذه الأنواع الثلاثة بقوله:" ويلاحظ أن هذه العلل الثلاث هي ما يطلق عليه في العادة: العلل الأوائل والثواني والثوالث على الترتيب، كما يلاحظ أن العلل الثواني ليست إلا علل للعلل الأوائل ، ومن ثمّ فقد أطلق عليها أبو بكر بن السراج "علة العلة " ([802]).

في حين ذهب الدكتور على أبو المكارم إلى:" أن العلة الأولى – التي يمكن وصفها بقليل من التجوز غير المخل بأنها تصف الظواهر – لا مجال للاختلاف فيها ،ولا سبيل إلى التضارب بين جزئياتها إلا إذا تضاربت ظواهر النصوص التي تبدأ منها ، وترتكز عليها... أما العلتان – الثانية والثالثة – أو القياسية والجدلية فإنهما قد أسهمتا إلى حد كبير في الاختلاف في التعليل، ودعمتاه

---

801 - انظر الإيضاح في علل النحو ص 64 – 65 ، وقد نقلها السيوطى في الاقتراح ص 93 – 95

802 - انظر في أصـــول اللغة والنحو حنا ترزي ص 136 ،مكتبة لبنان بيروت 1969 م

بما أضفتا عليه من أسباب تمتد في معظمها إلى النظر العقلي والأساس المنطقي،
دون اعتبار للواقع اللغوي" ([803]).

ولم يعترف ابن مضاء إلا بالنوع الأول من هذه العلل أي :العلل التعليمية التي أطلق عليها العلل الأوَّل ،ولم يعترف بالنوعين الآخرين بل دعا إلى إسقاطهما من كتب النحو إذ يقول: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن "زيد "من قولنا :" قام زيد" لم رُفِع ؟ فيقال :لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول: ولما رُفِع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب؛ وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر "([804]) .

وهذا ما أكده أحد الباحثين بقوله:" إن العلل عند ابن مضاء تعد نوعا واحدا، وهى العلل التعليمية التي أسماها الأوّل ودعا إلى إسقاط ما عداها "([805]).

---

803 - انظر أصول التفكير النحوي ص 214
804 - انظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص 36 تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط3 دار المعارف
805 - انظر العلة النحوية ودورها في إثبات الحكم أو نفيه إعداد إبراهيم محمد السيد منصور ص 23

التقسيم الثاني:

العلة قد تكون بسيطة، وهى التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال ، والجوار ،والمشابهة ، ونحو ذلك.

وقد تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً ، كتعليل قلب ميزان بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدا ([806]).

وقد ذهب الدكتور على أبو المكارم إلى أن انقسام العلة إلى هذين القسمين هو موقف جمهور النحاة، الذين يرون أن العلة لا تخلو من أن تكون واحدة منهما؛ لأنها إما أن تكون أمراً واحداً ، أو أموراً متعددة مركبة ([807]).

وقد ذهب ابن جنى (ت 392 هـ)إلى أن من الألفاظ والعبارات ما يجيء معلولا بعلتين ، وقد قسمه إلى ضربين:

أحدهما : مالا نظر فيه

---

806 - انظر الاقتراح السيوطى ص 88
807 - انظر أصول التفكير النحوي ص 215

والثاني : محتاج إلى النظر ([808]).

وهو يشترط في العلة المركبة من عدة أوصاف أن تكون الأوصاف لا غنى عن أحدها ، بحيث إذا تخلف وصف منها فسدت العلة ([809]).

وقد أشار ابن جنى إلى العلة البسيطة ، والمركبة ([810]).

أما ابن الانبارى (ت 577 هـ) فقد نقل اختلاف العلماء في جواز التعليل بعلتين أو أكثر يقول في فصل"جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا ":"اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ؛ لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ، والعلة العقلية لا يثبت معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان مشبها بها ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعدا ، وذلك مثل أن يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلل متعددة... "([811]).

---

808 - انظر الخصائص ج1 /175 وما بعدها
809 - انظر السابق ج1 /159
810 - انظر السابق ج 1 /158-162
811 - انظر لمع الأدلة ص 117 -120 ، والخصائص ج1 ص 158-159

وحجة من أجازوا التعليل بأكثر من علة "أن هذه العلة ليست موجبة ، وإنما هي إمارة ودلالة على الحكم ، وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الإمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل "([812]).

التقسيم الثالث:-

وهذا التقسيم يتناول الصور التي استعملت فيها ، والأشكال التي سيقت بها.

قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينورى الجليس في كتابه "ثمار الصناعة":" اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً ، وهى واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً وهى:

علة سماع ، وعلة تشبيه ، و علة استغناء ، و علة استثقال ، و علة فرض ، و علة توكيد ، و علة تعويض ، و علة نظير ، وعلة نقيض ، و علة حمل على المعنى ، وعلة

---

[812] - انظر لمع الأدلة ص 120-121

مشاكلة ، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، و علة وجوب، و علة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، و علة إشعار، وعلة تضاد، و علة أولى.

وشرح ذلك التاج بن مكتوم في تذكرته فقال قوله:

1. **علة سماع ، مثل قولهم: امرأة ثدياء ولا يقال:رجل أثدى ليس لذلك علة سوى السماع.**

2. **علة تشبيه، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.**

3. **علة استغناء ، كاستغنائهم بترك عن ودع .**

4. **علة استثقال ، كاستثقال الواو في: يعد لوقوعها بين ياء وكسرة.**

5. **علة فرق ، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.**

6. **علة توكيد ، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر ؛ لتأكيد إيقاعه.**

7. علة تعويض ، مثل تعويضهم الميم في "اللّهم " بدلا من حرف النداء.

8. علة نظير ، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره.

9. علة نقيض: مثل نصبهم النكرة بلا ، حملا على نقيضها "أن ".

10. علة حمل على المعنى: مثل "فَمنْ جَاءْهُ مَوعِظةٌ من ربِهِ "([813]) ذكّر فعل الموعظة وهى مؤنثة ،حملا لها على المعنى وهى الوعظ.

11. علة مشاكلة: مثل "سَلاسِلاْ وَأغْلالاً"([814])

12. علة معادلة: مثل: جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

---

[813] - البقرة آية رقم: 275
[814] - الإنسان آية رقم: 4

13.علة مجاورة :مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: هذا جُحْرُ ضب خرب، وضم لام(الله) في: (الحمد لله)لمجاورتها الدال.

14.علة وجوب: وذلك تعليلهم برفع الفاعل ،ونحوه .

15.علة جواز: وذلك مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل ، لا لوجوبها .

16.علة تغليب، مثل" وَكَانَتْ مِنْ القَانَتِين ".([815])

17.علة اختصار، مثل: باب الترخيم، " ولم يك "

18.علة تخفيف، كالإدغام .

19.علة أصل، كاستحوذ ويؤكرم ، وصرف مالا ينصرف .

20.علة أولى، كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

---

[815] - التحريم آية: 12

21.علة دلالة الحال، كقول المستهل: الهلالُ: أي: هذا الهلال ، فحذف لدلالة الحال عليه.

22.علة إشعار، كقولهم في جمع موسى: موسون – بفتح ما قبل الواو-إشعارا بأن المحذوف ألف.

23.علة تضاد، مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره: لم تلغ، لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد.

24.وأما علة التحليل: فقد اعتاص علىّ شرحها...

وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ، ولا بينه ، وقد بينه ابن السراج في الأصول .([816])

وسوف نتناول هذين القسمين عند الحديث عن دور العلة عند ابن السراج، وأهم الأنواع التي اعتمد عليها في إقامة أحكامه النحوية.

---

[816] - انظر الاقتراح السيوطى ص 83 – 85 ،و انظر الأصول للدكتور تمام حسان ص 189 وما بعدها ، وانظر أصول التفكير النحوي ص 217 وما بعدها ، وكلها تنقل عن الاقتراح

وهنا يبرز سؤال البحث إذا كانت هذه صورة العلة عند النحاة ، فما موقف ابن السراج من العلة؟ وما أهم الأنواع التي اعتمد عليها في تعليل أحكامه ؟

جواب ذلك في الحديث التالي:

<u>موقف ابن السراج من العلة:</u>

يقول ابن السراج (ت 316 هـ): "واعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها

في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات" (817).

نلاحظ من هنا أن ابن السراج يقسم العلة إلى ضربين :-

الأولى: المؤدية إلى كلام العرب ، وهذه هي العلة الأولى التعليمية.

والثانية: علة العلة: وهى ما أطلق عليها الزجاج العلل القياسية أو علل الجدل (818).

وقد بيَّن ابن السراج وظيفة كل ضرب من ضربي العلة ، ورأي أن علة العلة لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإذا كان الهدف منها هو إثبات حكمة اللغة فقد تكفل الله سبحانه وتعالى بذلك ، إذا فابن السراج لا يرتضى هذا النوع من التعليل ونستطيع أن نخرج بنتيجتين:

1- وهى أن الزجاج قد تأثر بابن السراج في تقسيمه للعلة.(819)

- انظر الأصول في النحو لابن السراج ج1 /35 817
- انظر أصول النحو العربي د/ محمد عيد ص 122 818
- وهذا ما أكده أحد الباحثين انظر أصول النحو عند السيوطى 819 بين النظر والتطبيق لعصام أبو غريبة ص 259

2- يكون ابن السراج قد بيّن الضرب الثاني من ضربي العلة ؛ والذي لم يوضحه الدينورى في كتابه" ثمار الصناعة". (820)

لكن ابن جنى (ت 392 هـ) يعلق على تقسيم ابن السراج للعلة بقوله: "هذا الذى سماه علة العلل إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل ؟ قال لإسناد الفعل إليه: ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا "قام زيد" ، إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى يسأل فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل". ([821])

ويبدو أن السيوطى قد أيّد ابن جنى فيما ذهب إليه ؛ لأنه نقل كلامه دون تعليق ([822]).

من هنا نلاحظ أن ابن جنى حاول بهذا القول أن يؤكد أن العلة إنما هي ضرب واحد مؤدٍ إلى كلام العرب ، لكن يمكن

- انظر الاقتراح السيوطى ص 83-85 820
- انظر الخصائص ج1 /174فى باب العلة وعلة العلة 821
822 - انظر الاقتراح ص 85

تبرير الضرب الثاني من أنواع العلة عند ابن السراج ؛ بأنها نتاج إعمال الفكر خاصة أن العصر الذى عاش فيه شاهد ثورة ثقافية واسعة ،وانتشار حركة الترجمة ([823]).

وتؤكد المصادر التي ترجمت عن ابن السراج دراسته للمنطق وتأثره به.

قال ابن ابى أصيبعه: "وفى التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السراج ؛فيقرأ عليه صناعة النحو ،وابن السراج يقرأ عليه المنطق" ([824]) .

ويبرز اهتمام ابن السراج بالعلة ، واعتماده عليها إلى جانب السماع والقياس كأصل في إقامة أحكامه إذ يقول : "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ،وذكر الأصول، والشائع" ([825]) .

---

[823] - انظر أصول التفكير النحوي ص 180-186

824 انظر عيون الأنباء في تاريخ الأطباء 606لابن أبى أصـــيبعه ت 668 هـ ،شرح وتحقيق د/ نذار رضا ،منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1965م

825 - انظر الأصول في النحو لابن السراج ج1 /36

أنماط العلل الأول –أي التعليمية – عند ابن السراج:

تحريت مواطن العلل في كتاب الأصول لابن السراج فوجدتها بلغت تسعا وعشرين علة ، وأهم هذه العلل حسب كثرة ورودها في كتاب الأصول علة المشابهة ، وعلت الضرورة وهى من العلل التي كثر ورودها في كتاب الأصول ،ولم يشر إليها الدينورى ([826])، وعلة استخفاف، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة أمن اللبس، وعلة أصل، وعلة الكثرة والقلة، وعلة توكيد، وعلة وجوب، وعلة فرقة، وعلة تنظير، وعلة تعويض، وعلة الحمل على المعنى، وعلة القرب والبعد من الطرفين، وعلة إجراء الشيء مجرى الشيء، وعلة اجتماع المثلين أو

---

[826] - انظر ص (180) من هذا البحث

المتقاربين، وعلة جواز، وعلة أولى، وعلة إتباع، وعلة تضاد، وعلة اختصار، وعلة معادلة، وعلة سماع، وعلة شذوذ، وعلة دلالة، وعلة التحليل.

علة المشابهة:

ذهب أحد الباحثين إلى أنها علة تقوم على إعطاء المتشابهين حكما واحدا؛ لمشابهة أحدهما للأخر، أو مضارعته فالمشابهة والمضارعة سيان ([827]).

تعد علة المشابهة من أكثر أنواع العلل وروداً في كتاب الأصول ، فمن أمثلة هذا النوع:

باب المعرب والمبنى:

يقول ابن السراج : "وأما لام "يفعلن" فإنما أسكنت تشبيها بلام ""فعلن " ،وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ، ولكن من شأنهم إذا علوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلة"([828]).

---

827 - انظر حول المعنى نفسه أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص 278

828 - انظر الأصول 50/1

فهو يعلل لإسكان لام "يفعلْن "وجود الشبه بلام "فعلْن ". فإذ أعل النحاة أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلة.

1- في موضع آخر يقول:-" واعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف ، وأن البناء الذى وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذى دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء ؛ هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها... وأما الإعراب الذى وقع في الأفعال ؛ فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء ، وما عدا ذلك فهو مبنى "([829]).

---

[829] - الأصول 50/1 ، 51 والمضارعة والمشابهة سيان
وانظر ج52/1 في الحديث عن المبنى على الحركة،
ص 52 في الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل
ص 70 ، 123 في الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل
ص 81-82 في الحديث عن كان وأخواتها
انظر الأصول ج92/1 في الحديث عن الحروف العاملة عمل الفعل
ص108 في الحديث عن التعجب
ص123في الحديث عن المعرب والمبنى
ص 132 في الحديث عن الصفة المشبهة باسم الفعل
ص 163 في الحديث عن المصدر العامل عمل الفعل
ص 199 في الحديث عن الظروف

فابن السراج يعلل بناء الأسماء بعلة مضارعتها للحروف ، ويعلل وقوع الإعراب في الأفعال ، بمضارعتها للمعرب من الأسماء.

ص 230 في الحديث عن الحروف العاملة عمل الفعل
ص 235 في الحديث عن أن العاملة عمل الفعل
ص 241 في الحديث عن خبر أن
ص 268 في الحديث عن أن المكسورة
ص 299 في الحديث عن الاستثناء المنقطع
ص 332 في الحديث عن النداء
ص 333 في الحديث عن بناء المنادى المفرد
ص 340 في الحديث عن المنادى المضاف
ص 344 في الحديث عن الاسم المنادى المضارع للمضاف
ص 437 في الحديث عن حروف الجر
ج2 / ص 7 في الحديث عن إضافة أفعل إلى ما هو بعض له
ص 11 في الحديث عن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال
ص 31 في الحديث عن ما جرى نعتا على النكرة فإنه منصــوب في المعرفة على الحال
ص 79 في الحديث عن مالا ينصرف من الأسماء
ص 145 في الحديث عن الأفعال وانظر ص 146
ص 201 في الحديث عن النون الثقيلة
ص 235 – 236 في الحديث عن لا النافية للجنس
ج3 –ص 26 في الحديث عن باب ما كان من الأسماء عدة حروفه خمسة أو خامسة ألف التأنيث أو ألفا التأنيث.

علة الضرورة:

الضرورة عند النحاة:

ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء. وحذف مالا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ([830]).

وتعد علة الضرورة من أكثر العلل وروداً في كتاب الأصول فقد جعل ابن السراج للضرورة بابا خاصاً (831).

ذكر فيه كل ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر؛ ما حسن من ذلك ، وما قبح ، وقد استشهد ابن السراج بهذه العلة في كثير من الأبواب النحوية نحو:

يقول في باب المبتدأ والخبر:

---

830 - الكتاب لسيبويه ج1 / 26 (هذا باب ما يحتمل الشعر)
831 - انظر الأصول ج3 / 435 بعنوان (ضرورة الشاعر)

"أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله:

يكُونُ مزاجَهَا عسلٌ ومَاءٌ كأنّ سلافةً مِنْ بَيْتِ رَأسْ

.([832])

فجعل اسم"كان "عسل وهو نكرة ، وجعل مزاجها الخبر، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك ، فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلا وماءً نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجورة ، والضمير الذى في " مزاجها " راجع إلى نكرة ، وهو قوله: سلافة ، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء "([833]).

---

832 - البيت لحسان بن ثابت الديوان ص 98 من بحر الوافر ، من شواهد الكتاب 49/1 ، المقتضب ج92/4 ،المحتسب ج1 / 279,

833 - الأصول 67/1, 83 حيث ذكر قول القطامى:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منكِ الوداَعا (1)

البيت من بحر الوافر ديوان القطامى ص 68 ، فقد استشهد به ابن السراج على مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، ويعلل ذلك بالضرورة الشعرية ومن شواهد الكتاب 243/2 ،واستشهد به أستاذه المبرد في المقتضب 4/ 93, ،وانظر ارتشاف الضرب 1178

فقد استشهد بعلة الضرورة لرأي ارتآه فهو يجيز وقوع المبتدأ نكرة والخبر معرفة للضرورة ، وجعله ابن السراج من القلب الذى يشجع عليه أمن الالتباس ، وخاصة مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر.

باب كم :

يقول ابن السراج ([834]):" قال الخليل: إن: كم درهماً لك ، أقوى من قولك: كم لك درهما ،وذلك إن قولك: أعشرون لك درهما أقبح ، إلا أنها في "كم " عربية جيدة ، وذلك قبيح في عشرين ، إلا أن الشاعر قد قال:

ثلاثُونَ للَهْجرِ عَلَى أنّنى بعدما قْْْد مضى حَوْلاً كمِيلاً ([835]).

---

834 - الأصول ج1 / 315 -316
835 - الشـــاهد لعباس بن مرداس انظر الديوان 127 تحقيق / د/ يحيى الجبورى, المقتضب 55/3, مجالس ثعلب / 492الخزانة 299/3

فقد استشهد بهذا الشاهد ليعزز ما ذهب إليه، فقد فصل بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة". ([836])

.

---

836 - انظر الأصول ج1/402 -403 في الحديث عن باب الإضافة
ص 39 في الحديث عن باب ما يثبت فية التنوين والنون من الأسماء المنفية
ج2 /ص62 في الحديث عن باب الجملة الواقعة موقع اسم مفرد
ص 77 في الحديث عن العطف
ص 79 في الحديث عن عطف الظاهر على المكنى المخفوض
ص 120 في الحديث عن وضع المنفصل موضع المتصل
ص 161 في الحديث عن جزم المضارع بعد حروف الجزاء
ص 164 في الحديث عن إعراب الفعل المعتل اللام وحركة حرف العلة
ص 174 في الحديث عن إضمار لام الأمر
ص 187 في الحديث عن جواز تقديم الجزاء
ص227 في الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف
ص 230 -231 في الحديث عن الفصل بين الجار والمجرور
ج3 /12 في الحديث عن الزيادة من غير عوض
ص 17 في الحديث عن باب تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة
ص115 في الحديث عن ذكر الأفعال التي فيها زوائد من بنات الثلاثة ومصادرها
ص290 في الحديث عن ما يكسر علية الواحد
ص223 في الحديث عن الاشتقاق
ص 372 في الحديث عن الإدغام
ص435وما بعدها باب ضرورة الشاعر

علة استخفاف

يرى الدكتور أحمد عفيفي أن ظاهرة التخفيف: "قد نتجت عن الاستخدام اللغوي في الواقع العلمي ،وظهرت في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية "[837].

وقد استشهد ابن السراج بهذا النوع من التعليل في تبرير أحكامه النحوية ، وتعزيزها .

في باب " أسماء الفاعلين "

يقول: "واعلم[838]:أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجرى مجرى الفعل. و تضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذى تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة ؛لأنك إنما حذفت النون استخفافا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة ،والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله تعالى" هَدْيا بَالِغ الكَعْبَة "[839] فلو لم يرد به التنوين لم يكن

---

837 ـ انظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي د/ أحمد عفيفي ص 9 ، الدار المصرية اللبنانية ، ط سنة 1417 هـ - 1996 م .

838 ـ انظر الأصول126/1، 127

839 ـ المائدة الآية : 95 .

صفة. "لهدى " وهو نكرة، ومثله"عَارِض مُمْطِرُنَا "(840) "وَإِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ "(841).

فقد أدى التخفيف إلى حذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجرى مجرى الفعل ، وتضيف .

وأكثر استخدام علة الاستخفاف في تبرير ظاهرة الحذف ، فيقول ابن السراج في:

<u>باب الاستثناء:</u>

"واعلم: أنهم قد يحذفون المستثنى استخفافا نحو قولهم :ليس إلا ، وليس غير ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذلك" (842).

فقد علل حذف المستثنى بالاستخفاف (843).

---

840 - الاحقاف الآية : 24.
841 - القمر الآية :27.
842 - انظر الأصول 283/1 .
843 - وانظر السابق 171/1 في الحديث عن التعدي واللزوم .
ص 432 -433 في الحديث عن الأسماء المخفوضة في القسم .
ص 341 في الحديث عن قلب الياء ألفا .
ص 342 في الحديث عن النداء .
ص 349 في الحديث عن بناء الاسم على حرفين في النداء .

علة الاستغناء :

مما تنطبق عليه قاعدة الاستغناء قوله :

المعرب والمبنى :

"ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو :ماضى يدع فإن قياسه وبابه أن يقال : ودع يدع ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه "بترك " (844).

2- باب ما قام مقام الفاعل :

ص 372 في الحديث عن عدم جواز حذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافة .
ص 389 فى الحديث عن المنفى بلام الإضافة .
ج2 /30 فى الحديث عن النعت الموصول المشبه بالمضاف .
ص 58 فى الحديث عن الممنوع من الصرف .
ص 92 – 93 فى الحديث عن الهمزة المتحركة التى قبلها حرف ساكن ليس بمد .
ج3 /142 فى الحديث عن اسم المكان .
ص 158 فى الحديث عن ما يسكن استخفافا فى الاسم والفعل ص
ص 116 فى الحديث عن المصادر
ص 338 فى الحديث عن الجمع على وزن فعلاء
844 الأصول 57/1

يقول :" واعلم :أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك : سير بزيد سير شديد ، وضرب من أجل زيد عشرون سوطا ، واختلف به شهران ، ومضى به فرسخان، وقد يجوز نصبهما على الموضع ، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل ، أعنى قولك : بزيد على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمره وذلك المحذوف على ضربين : إما أن يكون الذى قام مقام الفعل مصدرا استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه ... نحو قولك: سير بزيد فرسخا، أضمرت السير ؛ لأن " سير " يدل على السير ، فكأنك قلت : سير السير بزيد فرسخا ، ثم حذفت السير فلم تحتج إلى ذكره معه". ([845]).

فقد طبق قاعدة الاستغناء في تعزيز رأي نحوى ،وهو جواز حذف المصدر استغناء بذكر الفعل ، فدل على المصدر المحذوف ([846]).

---

845 - السابق79/1
846 - السابق 61/1 فى الحديث عن المبتدأ والخبر
ص 117 فى الحديث عن نعم وبئس
ص343 فى الحديث عن المنادى المضاف
ص 405 فى الحديث عن التعجب

5- علة الثقل :

طبق ابن السراج هذه العلة في كثير من الأبواب النحوية حيث قال :

في باب إعراب الفعل المعتل:

"اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذى لامه ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالف للفعل الصحيح ، والفرق بينهما أن الفعل الذى آخره واو أو ياء نحو: يغزو ، يرمى ، تقول فيهما: هذا يغزو ، ويرمى ، فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع ، وفي الوقف ، كما تقول: هو يقتل ويضرب، فإن وصلت خالف يقتل، ويضرب ،

ج2 /115 فى الحديث عن الكنايات
ص 120 فى الحديث عن ما يجرى من الأسماء مجرى الأفعال
ص 148 فى الحديث عن نصب المضارع بعد إذن
ص 237 فى الحديث عن النعت
ص 239 فى الحديث عن الإضمار
ص 279 فى الحديث عن احتمال الاسم للضمير
ص 431 فى الحديث عن أبنية الجمع
ج6/3 في الحديث عن تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمعي
ص 17 فى الحديث عن تكسير ما جاء على وزن فعيل
ص 24 فى الحديث عن تكسير ما جاء على وزن فعلان
ص 95 فى الحديث عن بناء الفعل من افعل
ص 100 فى الحديث عن باب ما يختلط فيه فعل يفعل كثير
ص 126 فى الحديث عن ما جاء فيه زائد من بنات الثلاثة

فقلت: هو يغزوْ عمراً، ، ويرمىْ بكراً ، فتسكن الياء والواو ، ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعر ، فإن نصبت كان كالصحيح ، فقلت: لن يغزوَ ولن يرمىَ ، وإنما امتنع من ضم الياء والواو؛ لأنها تثقل فيهما" ([847]).

فهنا يعلل ابن السراج عدم ظهور الضم في الفعل المعتل بالياء أو الواو في حالة الوصل للثقل ، خلافا للفعل الصحيح فتظهر عليه الضمة في حالتي الوقف والوصل .

وذكر ابن السراج في باب النسب "

وذلك إذا نُسِب إلى اسم على وزن فَعِلَ مكسور العين ، فإنما تفتحها استثقالا لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم واحد ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفا واحداً ، وهو النسب إلى النَّمِر :نَمَريٌّ وفى شَقِرةٍ : شَقَرِيٌّ ، وفى سَلِمةٍ : سَلَميٌّ "([848]).

فهنا يعلل ابن السراج فتح العين في "فَعِل " عند النسب إليها ، والسبب في ذلك استثقال اجتماع الكسرتين والياءين.

---

847 - الأصول ج2 /164
848 - السابق 64/3

فقد ذهب أحد الباحثين إلى: "أن العرب كانوا يميلون إلى اختيار الأخف ما لم يكن هناك إخلال بالكلام "([849]).

---

849 انظر اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ،دراسة وتحقيق ،رسالة دكتوراة / إعداد خليل بثيان الحسون سنة 1396 هـ /1976 م جامعة القاهرة كلية الآداب، رقم 1650 قاعة 1/
145 ، وانظر الأصول ج2 /331 فى الحديث عن الجمع بين اسمين مركبين
ص 365 فى الحديث عن الجمع بين أكثر من متحرك فيسكن
ص 417 فى الحديث عن تثنية وجمع المكسور
ج3 /73 -75 فى الحديث عن النسب
ص 156 فى الحديث عما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة
ص 183 -184 فى الحديث عن أبنية الأسماء الرباعية
ص226 فى الحديث عما بنت العرب من الأفعال
ص247 فى الحديث عن إبدال الألف من الياء
ص250 فى الحديث عن حذف الياء من بناء استفعلت
ص 256 فى الحديث عن إبدال الياء من الواو
ص259 فى الحديث عن إدغام العين واللام إذا كانا من جنس نوعها
ص291 فى الحديث عن همز فواعل من قلت
ص 328 فى الحديث عن تسكين نون "مئين "وأصلها الياء كأنها كانت "مئى "
ص 333 فى الحديث عن مضارع الرباعي المبدوء بالهمزة
ص 334 فى الحديث عن مضارع الثلاثي المبدوء بالواو
ص 346 فى الحديث عن فعل من "سويت "
ص 360 فى الحديث عن المسائل المبنية من الياء
ص432 فى الحديث عن الشاذ مما حققوا على ألسنتهم وليس بمضطرد

6- علة أمن اللبس :

من العلل التي توخاها العرب في كلامهم ،إذ كانوا بدافع الحرص على الإبانة يتحاشون ما نأي عن هذا القصد وأدى إلى الخلط بين المعاني (850).

وقد وافق ابن السراج العرب في هذا ، فاهتم بمراعاة أمن اللبس لأهميته في اللغة .

قال ابن السراج في باب الإعراب :

"إن المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد ، التاء والنون والياء والألف ، فالألف للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثا نحو: أنا أفعل؛ لأن الخطاب يبينه، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو: أنت تفعل وأنتِ تفعلين، وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة قلت: هي تفعل، وإن كان الفعل للمتكلم، ولأخر معه ، أو جماعة قلت نحن نفعل ، والمذكر والمؤنث في ذا أيضا سواء ؛ لأنه يبين أيضا بالخطاب ؛ والياء للمذكر الغائب فجميع ما جعل

---

850 - انظر اللباب فى علل الإعراب والبناء 144/1

لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء على لفظ واحد ، فإنما كان ذلك، لأنه غير ملبس "([851]).

فهو يعلل استواء اللفظ سواء في حالة المذكر أو المؤنث ؛لأن ذلك غير ملبس.

- وذكر ابن السراج في باب المبتدأ والخبر:

"وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذى يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد ؛ لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع ،وذلك ضرورة خوف اللبس" ([852]).

فهنا يعلل ابن السراج ظهور ضمير المبتدأ في الخبر وخاصة في حالتي التثنية والجمع ؛خوفا للبس ([853]).

---

851 - انظر الأصول 48/1
852 - الأصول 64/1
853 - انظر السابق 76/1 -77 فى الحديث عن نائب الفاعل ص 79 فى الحديث عن مفعولى الفعل المتعدى وجواز التصرف فيهما تقديما وتأخيرا مادامت الرتبة محفوظة
ص 89 فى الحديث عن جواز الفصل بين خبر كان ومعمولها

7- علة الأصل

ذكر ابن السراج في باب المصدر:

"اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبُنِى مثله للأزمنة الثلاثة ؛ الماضي والحاضر والمستقبل، تقول من ذلك: عجبت من ضرب زيد عمراً إذا كان زيد فاعلاً ، وعجبت من ضرب زيد عمروٌ. إذا كان زيدٌ مفعولاً ، وان شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلا كان أو مفعولا ،فقلت: عجبت من ضرب زيد بكراً ،ومن ضرب زيداً بكر" (854) .

ص 132 فى الحديث عن الأسماء العاملة عمل الفعل
ص212 فى الحديث عن المفعول لأجله
ص235 فى الحديث عن إن المكسورة إذا خففت
ص277 فى الحديث عن نون التوكيد ولام التوكيد
ص 357 فى الحديث عن الندبة
ج2 /46 فى الحديث عن البدل
ص 77 فى الحديث عن العطف
ص 115 فى الحديث عن الكنايات
ص 172 فى الحديث عن الأمر والنهى
ص 200 فى الحديث عن الأفعال المبنية
ص246 فى الحديث عن التقديم والتأخير
ص 369 فى الحديث عن اجتماع ألف الوصل وألف الاستفهام
ج3 /301 فى الحديث عن قلب الهمزة ياء والياء ألفا
ص 355 فى الحديث عن النون الساكنة
ص 419 فى الحديث عن إدغام النون مع الياء
854 - الأصول 137/1

فهنا يعلل ابن السراج إعمال المصدر ؛لأن الفعل اشتق منه ، وبنى مثله للأزمنة الثلاثة فهو أصل للفعل.

وقال ابن السراج في باب النداء:

" وأما السبب الذى أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن ، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات ، والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول :قام زيد وأنت تحذف زيداً عن نفسه ، إنما تقول : قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد "يا " في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بنى ... وبنى على الحركة في النداء

؛لأن أصله التمكن" ([855]).

فابن السراج يعلل بناء الاسم المفرد في النداء على الحركة ؛ لأن أصله التمكن ([856]).

---

855 - الأصول 333/1

856 انظر الســـابق 351/1 فى الحديث عن اللام التي تدخل فى النداء للاستغاثة والتعجب
ص 354 فى الحديث عن الندبة وندائه
ج2 /14 فى الحديث عن الإضافة
ص100 فى الحديث عن الممنوع من الصرف
ص 142 فى الحديث عن البناء

8- علة الكثرة والقلة:

___ إن معظم ما يقاس قائم على ما يعضده من السماع كثرة وقلة ، ونلاحظ أن ابن السراج كان يعتد كثيراً بالمسموع ، من هنا فإن علة الكثرة والقلة نجد لها أثرا ملحوظاً في الأبواب النحوية لكتابه الأصول.

يقول ابن السراج في باب المبتدأ والخبر:

"أن تحذف الخبر لعلم السامع ، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقى لكم أحد ، فنقول: زيداً وعمرو، أي: زيد لنا ، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، فعبد الله مرتفع بالابتداء ، والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعنى". (857).

ص 145 فى الحديث عن الأفعال المبنية
ص 150 فى الحديث عن الحروف العاملة فى الأسماء والأفعال
ج3 /105 فى الحديث عن الإتباع
ص325 فى الحديث عن التثقيل
ص 410 فى الحديث عن الإدغام
ص 428 فى الحديث عن العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث
ص441 فى الحديث عن إظهار التضعيف
ص 442 فى الحديث عن تصحيح المعتل
857 - السابق 68/1

فهنا يعلل ابن السراج حذف الخبر بكثرة استعمالهم إياه

.

<u>وذكر في باب أسماء الأفعال:</u>

"وهلم" إنما هي" لُمَّ" ، أي: أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال، وأنهما جعلا شيئاً واحداً " **.([858])**

858 - الأصول 146/1
ص 231 فى الحديث عن إن وأخواتها
ص183 فى الحديث عن ظن وأخواتها
ص 300 فى الحديث عن الاستثناء
ص 405 فى الحديث عن "لا"
ص 431 فى الحديث عن الأسماء المخفوضة فى القسم
ص433 فى الحديث عن إضمار حرف الجر
ج2 /84 فى الحديث عن المؤنث
ص122 فى الحديث عن الحذف
ص 308 فى الحديث عن العطف
ص 422 فى الحديث عن جمع الرجال والنساء
ج3 /338 فى الحديث عن حذف الهمزة
ص 343 فى الحديث عن الحذف

9- علة التوكيد:

هي علة مرتبطة بدخول بعض الألفاظ على بعض بغرض التحقيق والتوكيد ، وإسقاطها لا يخل بالمعنى من ذلك ما جاء في :

باب المبتدأ والخبر :

"ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه فإذا قلت: لعمرو منطلق ، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام "(859).

في باب إنَّ وأخواتها:

يقول ابن السراج:" واللام تدخل على خبر "إنَّ " خاصة مؤكدة له ، ولا تدخل في خبر أخواتها ، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه ، تقول: إنَّ زيداً لقائم ، وإن زيداً لفيك راغب ، وإن عمراً لطعامك آكل ، وان شئت قلت: إنَّ زيداً فيك لراغب ، وإن عمراً طعامك لآكل ، ولكنه لابد من أن يكون خبر"إنَّ " بعد اللام ؛ لأنه كان موضعها أن تقع موقع "إنَّ " لأنها للتأكيد "([860]).

---

859 - السابق 61/1
860 - السابق 231/1 وانظر

10 – *علة الوجوب:*

- ذكر ابن السراج في باب الفاعل:

"الاسم الذى يرتفع بأنه فاعل هو الذى بنيته على الفعل الذى بنى للفاعل". (861)

فهو يعلل رفع الفاعل بأنه فاعل استحق الحكم بذاته ولزومه له.

وقال في باب الأسماء المرتفعة، وهو المفعول الذى لم يسم من فعل به:

ص 68 فى الحديث عن خبر المبتدأ ص 389 فى الحديث عن المنفى بلام الإضافة
ج2/ 63 فى الحديث عن اسم عمل فيه حرف
ص47 فى الحديث عن البدل
ص 168 فى الحديث عن ظن وأخواتها
ص 187 فى الحديث عن المجازاة
ص 199 فى الحديث عن النون الثقيلة
ص 258 فى الحديث عن الزيادة والإلغاء
ص 348 فى الحديث عن الصلة "المبهمات "
ج3 / 285 فى الحديث عن الإبدال
861 - الأصول 72/1

"واعلم: أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منه فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال نحو: قام ، جلس. لا يجوز أن تقول: قِيمَ زيدٌ ، ولا جُلِسَ عمر ،, إذ كنت إنما تبنى الفعل للمفعول ، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول ، فمن أين لك مفعول تبنيه له ؟[862].

11- علة الفرقة

ذهب أحد الباحثين إلى أن علة الفرقة يستدل بها للإبانه [863].

إذا فهي علة تقوم على إعطاء الكلام وصفا يتميز به عن شبيهه قصد الإبانة ، والإيضاح ومن ذلك:

ما ذكره ابن السراج في باب الإعراب البناء:

---

862 - السابق 77/1
وانظر ص 48 فى الحديث عن إعراب الفعل المعتل
ص 59 فى الحديث عن المبتدأ
ص 63 فى الحديث عن الإخبار بظرف الزمان
ص214 فى الحديث عن الصفة والحال
ص 284 فى الحديث عن الاستثناء
ص 351 فى الحديث عن الترخيم
ج3 /360 فى الحديث عن المسائل المبنية من الياء
863 - أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص 288

"فإن كانت الحركة ملازمة سمي الاسم مبنياً ، فإن كان مرفوعا نحو: "منذُ " قيل: مضموماً ، ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب ،وإن كان مفتوحاً نحو" أين "قيل: مفتوح، ولم يُقَلْ: منصوباً ، وإن كان مكسوراً نحو: "أمس "و"حذام " قيل: مكسور

ولم يُقَلْ: مجرور" [864] .

فهو يعلل تسمية الحركات الملازمة للاسم بناء ؛ ليفرق بينه وبين المعرب للإيضاح .

وقال ابن السراج في باب المبتدأ والخبر:

" وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله نحو:
ضارب وقاتل ، ولا تقول: ضارب بكراً عمرو فتنصب بكراً "بضارب " وترفع عمراً به لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولا على غيره: فتقول: هذا ضارب بكراً ، جعلوا بين الاسم والفعل فرقا". [865].

---

864 - الأصول 45/1
865 - السابق60/1

فهو يشترط في إعمال اسم الفاعل عمل الفعل أن يكون معتمدا ؛ ليفرق بينه وبين الفعل [866].

12- علة التنظير

يعلل ابن السراج كون "ليس " فعلا بقوله في

باب كان وأخواتها :

"فأما ليس فالدليل على أنها فعل ،وإن كانت لا تتصرف ضربت ، ولستما : ليست كما تقول:تصرف الفعل قولك كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، ضربت أمة الله :وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة كقولك زيداً" [867].

وقال في باب الاستثناء وحروفه:

---

866 - انظر السابق 46/1 فى الحديث عن التنوين
ص 173 فى الحديث عن حكم تثنية الفعل أو جمعه
ج2 /24 فى الحديث عن النعت
ص 125 فى الحديث عن الفصل فى الضمائر
ج3 /142 فى الحديث عن اسم المكان
ص264 فى الحديث عن إبدال الياء من الواو تشبيها بما يوجب القلب
867 - السابق 1/ 82 -83

"إلا :" ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما يليها "وجميع ما يستثنى به ؛ لأن ما بعد حرف الاستثناء نظير ما بعد "لا" إذا كانت عاطفة "([868]).

13- علة التعويض :

العوض هو البدل وقد يكون أخص فكل عوض كما يقول ابن جنى بدل ، وليس كل بدل عوضاً ([869]).

فابن السراج يعلل دخول لام التوكيد على خبر إنَّ المخففة بقوله في :

باب إنَّ وأخواتها

---

868 - الأصول 231/2
وانظر ص 175 في الحديث عن إعراب الفعل
ص 374 في الحديث عن الظاهر المعتل
ج138/3 في الحديث عن "مالا يجوز أن تعديه من الثلاثي والرباعي"
ص 148 في الحديث عن اسم الآلة
ص318 في الحديث عن الحروف وأحكامها
869 - انظر الخصائص ج1 / 266 ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير نجيب اللبدى ص 126

" فإن توكيد الحديث وهى موصلة للقسم ؛ لأنك لا والله زيد منطلق ، فإنْ أدخلت " إنَّ " اتصلت بالقسم :تقول والله إنَّ زيداً منطلق ، وإن خففت فهي كذلك ، إلا أن لام :فقلت التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فتقول: إنَّ زيداً لقائم ، ولا بد من اللام إذا خففت كـأنهم جعلوها عوضاً ؛ ولئلا تلتبس بالنفي "[870] .

وقال في باب النداء:

"فأما قولهم: اللهم اغفر لي ، فإن الخليل كان يقول: الميم المشددة في آخره بدلا من "يا"التي للنداء ؛ لأنهما حرفان مكان حرفين" [871].

---

870 - الأصول 229/1
871 - السابق 338/1
وانظر 341 في الحديث عن المنادى المضاف
ج2 /209 في الحديث عن أن
ص 381 في الحديث عن المبهم المبنى
ص 408 في الحديث عن المذكر والمؤنث
ج3 /116 في الحديث عن المصادر

14- علة الحمل على المعنى:

- باب كان

"وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان أحد مثلك ، وليس أحد خيراً منك ، وما كان رجل قائماً مقامك ، وإنما صلح هذا هنا ؛ لأن قولك: " رجل" في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلا رجلا ، يدلك على ذلك قولك: ما كان رجلأن أفضل منهما"([872]) .

في باب الحروف العاملة عمل الأفعال :

"يعلل إعمال "ما " بقوله: وإنما أُعمل "ما "عمل "ليس " لأن معناها معنى "ليس " لأنها نفى كما أنها نفى ، ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل "ليس " إنما روى ذلك عن أهل الحجاز" ([873]).

---

872 - الأصول 84/1
873 - السابق 97/1
وتنظر ص 173 في الحديث عن تأنيث اللفظ وتذكيره
ص 270 في الحديث عن إن
ج2 /150 في الحديث عن نصب الفعل بحرف يجوز إظهاره وإضماره
ج3 / 286 في الحديث عن التعجب

15- علة القرب أو البعد من الطرفين :

من ذلك ما جاء في باب التحويل والنقل

"ولو أرادت أيضا "مَفْعِلةً " لكان على هذا اللفظ ، فمَعيشةٌ على وزن : يَعِيشُ و يَعِيشُ ، لو جاز أن تريد به "يَفعُلُ " ما كان بُدٌّ من إبدال الضمة كسرة لتفتح الياء لقربها من الطرف ، وإنما تبدل الضمه كسرة إذا كانت بعدها الياء ساكنة ، وذلك نحو : أَبْيَضَ ، وبِيضُ ، وكان القياس بُوضٌ ؛ لأنها فُعْلٌ "(874).

وفى حديثه عن الياء :

"قال ابن السراج : الياء لا تخلو أن من تكون ساكنة أو متحرك ، والساكنة لا تخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح ،أو حرف مكسور ، أو حرف مضموم ، فإن كانت الياء بعد حرف مفتوح وهى ساكنةٌ لم تعل إلا في لغة من قال يَيْأَسُ يَيْئِسُ وفى "يَوْجَلُ ويَاجَلُ " وإن كانت بعد حرف مكسور فهي على حالها ، وإن كانت الياء الساكنة بعد حرف مضموم قلبت واواً وإن بعدت من الطرف ، وإن قربت أبدلت الضمه كسرة وأقرت الياء على

---

874 - الأصول ج3 \284 -285

حالها نحو : بيض وما أشبهه ، إلا فى الاسم الذى على" فُعْلَى" نحو : "طُوبَى وكُوسَى " وهذه الياء لا تغير لما بعدها أن يليها تاء افتَعل وتقول : اتّأسَ من التّأسى "[875].

16- علة إجراء الشيء مجرى الشيء :

قال فى باب"إجراؤهم الوصل كالوقف "

" من ذلك قولهم فى الشعر للضرورة فى نصب "سَبْسَب وكَلْكَل "رأيت سَبْسَباً ، وكَلْكَلاً ، ولا يجوز مثل هذا فى الكلام ، إلا أن يقول: رأيت سَبْسَباً وكَلْكَلاً ، وإنما جاز هذا فى الضرورة ؛ لأنك كنت تقول في الوقف فى الرفع والجر ، هذا سَبْسَبٌ ، ومررت بِسَبْسَب ، فتثقل لتدل على أنه متحرك الآخر فى الوصل ، لأنك إذا ثقلت لم يجز أن يكون الحرف الآخر إلا متحركا ، لأنه لايلتقى ساكنان ، فلما اضطر إليه في الوصل أجراه على حاله فى الوقف ، وكذلك فعل به في القوافي المجرورة والمرفوعة في الوصل، فمن ذلك قوله :-

---

875 - الأصول ج3 / 302 -303
وانظر ص 285 في الحديث عن إبدال الضمة كسرة
ص305 -306 في الحديث عن الياء
ص 296 في الحديث عن الجمع

أو تصبحي إنْ تَنْجَلِى يَا جُمْلُ أَو تَعْتَلَّى
فى الظَّاعِنِ المُولّى

ثم قال:

ببَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلِّ

فثّقل ، وقال :

مَوضعُ كَفَّيِّ رَاهبٍ كأنَّ مَهواهَا على الكَلْكَلِ
يُصَلّى [876]

وقال فى النصب:

ضَخْمٌ يُحبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا [877]

فهذا أجراه فى الوصل على هذه فى الوقف [878].

---

876 - هذه الأبيات الخمسة من سبعة أبيات رواها أبو زيد في نوادره ، وهى لمنظور بن مرثد الاذدى
انظر النوادر فى اللغة لأبى زيد النصارى سعيد بن أوس ت 215 هـ) تحقيق ودراسة د / محمد عبد القادر أحمد دار الشروق ،ط1 سنة 1981 م – 1401 هـ ص 248، وأراجيز العرب لمحمد توفيق البكرى منقحة ومصححة على النسخة الأصلية، ط2 سنة 1346 ص 158 ، والمحتسب 102/1، وسر صناعة الإعراب 187/1، وأمالى بن الشجري ج57/1
877 - البيت لرؤبة بن العجاج انظر ديوانه /183 ،والمحتسب 102/1
878 - انظر الأصول ج3 /451 -453

وقال فى باب تعدى الفعل ولزومه:

"ودخلت مثل "غُرْتُ" إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون "دخلت " متعديا وجب أن يتعدى "غُرت" ([879]).

17- اجتماع المثلين أوالمتقاربين :

نحو قول أبى بكر فى باب ما أدغم للتقارب:

" ولام المعرفة تُدْغمُ فى ثلاثة عشر حرفا ، ولا يجوز فيها معهن إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة فى الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف ، واللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها من طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها فى الكلام لم يجز إلا الإدغام ... نحو لام" هَلْ و بَلْ " فإن الإدغام فى بعضها أحسن ، وذلك قولك : هرّأيت ؛ لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام" ([880]).

---

879 - السابق 170/1
880 - الأصول 420/3

ويقول فى باب إدغام الصاد مع السين :-

"افْحَسّالَما "[881] تدغم فتصير سيناً ، وتدع الإطباق ؛ لأنها مهموسة مثلها" [882].

18- علة الجواز :

الجواز أحد الأحكام التي تعترى وجوه الكلام ،وطرق الانتحاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والاضطرار ، يعلل ابن السراج بهذه القاعدة على أن الظرف يفصل بين كان وما عملت فيه فيقول:

فى باب كان وأخواتها :

"والظروف يجوز أن يفصل بها بين "كان" وما عملت فيه ؛ لاشتمالها على الأشياء فتقديمها ،وهى ملغاة بمنزلة تأخيرها "[883].

---

881 - بلا إدغام افحص سالما "
882 - الأصول 424/3
وانظر 425 في الحديث عن إدغام مخرج في مخرج يقاربه ص413 وما بعدها في الحديث عن ذكر ما يدغم في مقاربة
883 - الأصول 86/1

وقال في باب تقديم معمول خبر كان :

"وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب ، فينصبون الغلام" بيضرب "ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله" (884).

19 – علة الأولى

هى عله افترضوا فيها أن هناك شيئاً يستحق الأولوية عن شيء آخر ، كأن تحكم على حذف حرف ما فى إحدى الكلمات بأنه أولى من حذف حرف آخر (885).

من ذلك ما جاء فى "باب الفعل المضارع "

"يقول صاحبنا " فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل ؛وترك الحاضر على لفظه ؛ لأنه أولى به" (886) .

---

884 - السابق 87/1
وانظر ص 94 في الحديث عن الحروف العاملة عمل الفعل
885 -التعليل اللغوي عن الكوفيين مع مقارنته بنظيرة عند البصريين دراسة ابسيتومولوجية د/ جلال شمس الدين – الإسكندرية 1994 م توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية رقم الإيداع بدار الكتب 9298 / 1994ص 234
886 - الأصول 39/1

يؤيد بهذه القاعدة رأيا ارتأه ، وذهب إليه أحد شيوخه فيقول في:

باب ما يحذف من أجل التصغير :

"معلقا على كلام شيوخه :وقبائلُ اسم رجل : قُبَيئلٌ ، وقَبَيئيلٌ إذا عوضت ، وطرح الألف أولى من الهمزة ؛ لأنها بمنزلة جيم مساجدَ، وهمزه بُرَائلٍ

ـ وهذا قول الخليل ، وأما يونس فيقول "قُبَيلٌ " بحذف الهمزة قال أبو بكر :

فقول الخليل أحسن ؛ لأن حذف الساكن أولى من حذف المتحرك ، وبقاء الهمزة أدل على المصغر" (887).

وقد أورد ابن السراج العديد من العلل ، ومثل لها فى كتابة الأصول ؛ إلا أنها أقل
من العلل السابقة:

---

887 - الأصول 3/47-48

21- علة **20- علة الإتباع** [888]

التضاد [889]

23- علة **22-علة الاختصار** [890]

المعادلة [891]

25-علة **24- علة السماع** [892]

الشذوذ [893]

27 - علة **26- علة الدلالة** [894]

التحليل [895]

---

888 - السابق ج3 / 409 في الحديث عن إتباع الضمة الضمة ص 449 , 450 في الحديث عن تخفيف المشدد في القوافي

889 - السابق 181/1 في الحديث عن باب ظن وأخواتها

890 - السابق 61/1 في الحديث عن المبتدأ والخبر

891 - السابق 347/1 في الحديث عن باب ما خص به النداء

892 - السابق 81/1 في الحديث عن نائب الفعل

893 - السابق 57/1 في الحديث عن أنواع الشاذ ج3 /432 وما بعدها في الحديث عن ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد

894 - الأصول 72-71/1 في الحديث عن المبتدأ والخبر

895 - 108/1 في الحديث عن التعجب

العلة البسيطة والمركبة :-

عرّف السيوطى العلة البسيطة بقوله:" هي العلة التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ، ونحو ذلك ، أما العلة المركبة: فهي التي تكون مركبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً "([896]) .

إن ابن السراج في كتابه الأصول قد طبق هاتين القاعدتين ، فنحن نجده استخدم العلة البسيطة القائمة على تعليل الحكم من وجة واحدة كالتعليلات السابقة ؛ من علة مشابهه، وعلة استخفاف، وعلة أمن اللبس ، وغيرها ([897]).

وأيضا نجد العلة المركبة قد ساهمت بنصيب غير قليل ، فنراه يعلل الحكم بأكثر من علة .

قال في باب " التعجب ":

"إنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً ، فقد ضارع الأسماء وصار خلقه كاليد والرجل والرأس ، ونحو ذلك فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله ، إنما تقول: ما أشد

---

896 - الاقتراح ص 88 وانظر حديث عن العلة البسيطة والمركبة

897 - انظر ص من هذا البحث

يده ، وما أشد رجله ، وقد اعتل النحويون بعلة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على أفعل وإفعال نحو: أحمر إحمار، وأعور وإعوار وأحول وإحوال ، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت: فقل على هذا: ما أعو ره وما أحوله ، فإن ذلك غير جائز؛ لأن هذا منقول من "أفعل " والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه ، وحولت ولو كان غير منقول لكان:

حالت ، وعارت" ([898]).

من ذلك تعليله نصب الحال بعلتين فيقول في باب الحال :

"فأما الذى يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً، وقام أخوك منتصباً ، وجلس بكر متكئاً. فعبد الله مرتفع "بجاء " والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال ، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله ، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول"([899]).

فهنا يعلل ابن السراج نصب الحال بأكثر من علة :-

---

[898] - الأصول ج 1/ 102 -103

899 - الأصول 213/1

أولا:- علة المشابهة بين الحال والمفعول ، فكل منهما يأتي بعد تمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله.

ثانيا :- وعلة الدلالة ؛ فالفعل فيه دليل على الحال كما كان فيه علة المفعول .

وفي باب جمع الأسماء يقول:

"وقد يجمعون الشيء بالتاء فقط استغناءً وذلك نحو قولهم : ظُبَةٌ وظُباتٌ وشِيَّةٌ وشِياتٌ والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون ، لأن الاصل لها"(900).

فهنا يعلل جمع الأسماء بالتاء بأكثر من علة ؛ الأولى استغناء بها، ثانيا :أنها الأصل في ذلك، فهي تدخل على ما دخلت به الواو والنون .

وفي باب النداء :

يقول: " ألا ترى أنك تقول يا زيدان أقبلا ولولا" يا "لقلت : الزيدان إذا أردت التعريف وإنما حذفت الألف واللام استغناء بيا عنهما إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً
ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله عز و جل

---

900 - السابق ج2 – 446

قال سيبويه : وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه

الألف واللام وكثر من كلام العرب "(901) .

فهو يعلل عدم دخول أداة النداء على المعرف بـ بـ "
ال" إلا لفظ الجلالة لسببين:

أولهما :أن الألف واللام لا تفا رقه .

وثانيهما : أن ذلك كثر في كلام العرب .

<u>وفى "باب" لا النافية للجنس :</u>

يقول : "فإذا قلت : لا أبالك فها هنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفافاً واستغناء

(902)"

فهنا يعلل حذف المكان بعلتين؛ الاستخفاف ،والاستغناء

، والأصل لا أبا لك في

مكان كذا أو كذا .

<u>و يقول فى بَابُ مَا الهمزُ فيهِ فى موضعِ اللام مِنْ بناتِ الياءِ والواو :</u>

---

901 - السابق 331/1
902 - الأصول 402/1

"نحو : سَاءَ يَسُوءُ وجَاءَ يَجيءُ وَشاءَ يَشَاءُ

اعلَم : أَنَّ الواوَ والياءَ لا تُعَلاَّنِ واللام ياءٌ أَو واوٌ لأَنَّهم إذَا فعلوا ذلك يصيرونَ إلى ما يستثقلونَ وإلى الإلباس والإجحافِ "(903).

فهنا يعلل عدم إعلال الواو أو الياء لسببين ؛الثقل، وأمن اللبس .

<u>ويقول ابن السراج أثناء حديثه عن المصادر :</u>

"وكذلكَ : وَيلٌ وَوَيسٌ ووَيحٌ هذهِ مصادر وليسَ لهن فِعلٌ كراهةَ أَنْ يكثرَ في كلامِهم ما يستثقلونَ ولإستغنائِهم بالشيءِ عَنِ الشيءِ " (904).

فهو يعلل عدم وجود أفعال لهذه المصادر لعلتين؛ خوفا من الثقل، وميلا إلى الخفة ،وثانيا استغناء المصادر بالأفعال.

<u>قال فى باب ما يحرك من السواكن فى أواخر الكلمة :</u>

---

903 - السابق 296/3
904 0 السابق 386/3

" فإن قلت : (مِنَ الرجل) فالفتح أحسن من قبل أن الميم مكسورة فيثقل الكسر بعد كسرة ولكثرة الاستعمال أيضاً والكسرة الأصل "(905).

فهو يعلل تحرك الساكن فى آخر الكلمة بالفتح لأكثر من علة خشية الثقل ؛ ولأن ذلك كثر فى استعمالهم .

تعليق على العلة عند ابن السراج:

وبعد فإنه يتبادر سؤال البحث ما موقع علل ابن السراج من قواعد التوجيه ؟

- أولا نستطيع القول إن ابن السراج اعتمد العلة أصلا مستقلا بنفسه فى تبرير أحكامه النحوية ،وليس ركناً من أركان القياس .

- ثانيا علل ابن السراج كثرت بشكل ملحوظ ، فنحن نواجه بعلله فى كل الأبواب النحوية كل هذا دليل على قدرته العقلية ، وتأثره بالمؤثرات الخارجية .

---

905 - السابق 362/2

- **ثالثا ابن السراج أجاز تعليل الحكم بأكثر من علة. .**

- **رابعا تقسيم ابن السراج للعلة أثر فى كثير من النحاة بعده، وأرى أنها لم تخرج عما ذهب إليه .**

- **خامسا أكثر العلل صيرورة فى كتاب الأصول علة المشابهة ، وأن أندر العلل استخداماً علتا الدلالة والتحليل ، فلم يتطرق إ ليهما إلا في موضعين فقط .**

- **سادسا بلغ عدد العلل التي اعتمد عليها ابن السراج في كتابه تسعاً وعشرين علة .**

الإجماع:

ويشتمل على :

- **الإجماع لغة**
- **الإجماع اصطلاحا.**
- **موقف النحاة من الإجماع.**
- **مخالفة الإجماع .**
- **موقف ابن السراج من الإجماع .**
- **تعليق على الإجماع عند ابن السراج .**

الإجماع في اللغة :-

على معنيين:-

الأول: العزم والتصميم على الأمر .

الثاني: الاتفاق عليه

جاء فى جمهرة اللغة :" والجَمْع: خلاف التفريق جمعتُ الشيء أجمَعه جَمْعاً، إذا ضممت بعضَه إلى بعض. واجتمع القوم اجتماعاً لفرح أو خصومة. وأجمعتُ على الأمر إجماعاً، إذا عزمتَ عليه. وأجمعتُ الشيءَ، إذا أَلَّفْتَه من مواضعَ شَتَى..."(906).

وفى تاج العروس: " والإِجْمَاعُ أَي إِجْمَاعُ الأُمَّةِ : الإِتِّفَاقُ يقال : هذا أَمْرٌ مُجْمَعٌ علَيْه : أَيْ مُتَّفَقٌ عليه . وقالَ الرّاغِبُ : أَي اجْتَمَعَتْ آرَاؤُهُمْ علَيْه "(907).

---

906 ـ انظر جمهرة اللغة لابن دريد أبى بكر محمد بن الحسن الأزدى البصري المتوفى سنه 321 هـ، دار صادر بيروت 103/2 ، ط1، 1345هـ

907 ـ انظر تاج العروس من خواطر القاموس للسيد / محمد مرتضى الزبيدى (ت 282 -370 هـ)ج20 /463 ،

وفى تهذيب اللغة : "قال الله عز وجل: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ""(908). " قال الفراء: الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر. " (909).

فمادة جمع تدور حول معنيين أحدهما: العزم والتصميم على الأمر ، وثانيهما:
الاتفاق عليه (910).

ثانيا الإجماع في الاصطلاح :

فى اصطلاح الأصوليين :

عرفه ابن حزم بقوله : "هو ما تيقن أن جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وأله وسلم عرفوه وقالوا به، ولم يختلف منهم أحد " (911).

---

908 - يونس71

909 - انظر تهذيب اللغة لأبى منصـــور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 282 – 370هـ) مادة جمع ج1 /396

910 - مادة جمع انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت 395 هـــــ) ص 224 ، ، لسان العرب لابن منظور مادة جمع 678/1 ، القاموس المحيط للفيروز أبادى (ت 817 هـ) ص 639

911 - انظر المحلى ،لأبى محمد على بن أحمد بن سـعيد بن حزم (ت 456 هـ)، ت أحمد محمد شاكر ج1 /54 ، ط دار التراث القاهرة

وهو كما ذكر الجرجاني :" اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام فى عصر على أمر دين" (912).

وعرفه الشيخ زكريا محمد الأنصاري بقوله :" هو اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى عصر على أي أمر كان" (913).

وعرفه أبو البقاء الكفوى : بقوله :" اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه فى عصر على حكم شرعي" (914).

ويعرفه الشوكاني بقوله :" هو اتفاق مجتهدى أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته فى عصر من العصور على أمر من الأمور "(915).

---

912 ـ انظر التعريفات السيد الشريف على بن محمد بن على السيد أبى الحسن الحسيني الجرجانى الحنفى (ت 740 -816 هـ) ص 5

913 ـ انظر الكتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ،للقاضى الشيخ زكريا محمد الأنصارى (ت 824 – 926 هـ) ت مازن مبارك، ط دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ص 81

914 ـ انظر الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوى (ت 1094 هـ – 1983 م) قابله على نسخه... د/ عدنان درويس ، د / محمد المصرى مؤسسة الرسالة، ط 2 سنة 1413 هـ 1993 م ، ص 42

915 - إرشاد الفحول للشوكانى ت د/ شعبان محمد اسماعيل، مطبعة المدنى ط1 سنة 1413 هـ 1992 م ،ج1 /286

و يعرفه محمد زكريا البرديسى بقوله :" اتفاق جميع المجتهدين فى عصر من العصور بعد وفاة رسول الله على حكم شرعى" (916).

ويعرفه الشيخ على حسب الله بقوله : "اتفاق المجتهدين من أمة محمد (ص) فى عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي "(917).

ومن الملاحظ أن الإجماع فى الاصطلاح الفقهي عند القدامى والمحدثين يرجع إلى المعنى الثاني ؛ وهو الاتفاق على الأمر .

والملاحظ أيضا أن تعريف الإجماع فى اصطلاح المحدثين لا يختلف عما ورد عند القدامى ، وأرى أنهم حذوا حذوهم ، فلم يخرج المحدثون فى تعريفهم عما ذهب إليه القدامى (918).

---

916 ـ أصول الفقه ص 216

917 ـ أصول التشريع الإسلامى ص 51 للشيخ على حسب الله،

918 ـ وانظر تعريفات أخرى حيث يعرفه الإمام محمد أبو زهرة بقوله :"اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي صلى الله عليه وسلم في حكم شرعي في أمر من الأمور العملية" – (انظر أصول الفقة للإمام محمد أبو زهرة ، ص 185 ط دار الفكر العربي ، وذكر الدكتور عبد الوهاب خلاف: "أنه اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في

أما الإجماع عند النحاة:

فالمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة (919).

وقد وضع علماء النحو شروطاً للاحتجاج به ، وكان من أكثرهم تفصيلاً فيه ابن جنى (ت 392 هـ) ؛الذى عقد فى كتابه الخصائص فصلاً فى " القول على إجماع العرب متى يكون حجة " قال فيه : "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا

عصر من العصور بعد وفاة الرسول على حكم شرعي في واقعة (انظر علم أصول الفقه للدكتور عبد الوهاب خلاف ص ،45 مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر ،ط8 دار القلم)وكما ذكر الدكتور عبد الحي عزب: "هو اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله تعالى علية وسلم على أمر من أمور الدين".
وقيل: "هو اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة" .
وقيل: "هو اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية في عصر من العصور بعد النبي صلى الله تعالى عليه مسلم على حكم شرعى في أمر من الأمور العملية ".(انظر أصول الفقة الميسر د/ عبد الحي عزب ص 234 ،ط 2 مزيدة ومنقحة)سنة 2001-2002م

919 - انظر الاقتراح 66 ط1

يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: " أمتي لا تجتمع على ضلالة " وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغةفكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو

فكره.."(920) •

أما إجماع العرب من غير النحويين :-

فقد قال عنه السيوطى:

"وإجماع العرب أيضا حجة ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه "[921].

ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم ويسكتون عليه قال ابن مالك :" استدل على جواز توسط خبر " ما " الحجازية ونصبه بقول الفرزدق :-

---

[920] - الخصائص ج1 / 190 – 191

[921] - الاقتراح ص 67

إذْ هُمُ فأصْبَحَوا قدْ أعادَ اللهُ نِعمتَهُمْ

قُرَيْشٌ وإذا مِثْلَهُم بَشَرُ [922].

ورد المانعون بأن الفرزدق تميمى تكلم بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين ، فلم ينصب.

ويجاب بأن الفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين ومن مناهم أن يظفروا له بذلة يشنعون بها عليه مبادرين لتخطئته ،ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوافر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله" [923].

إذن يمكننا أن نقول:" إن الإجماع مصطلح فقهي، وقد أخذه النحاة من الفقهاء كأصل من الأصول ، وأخذ النحاة كذلك ما يتعلق بهذا الموضوع وحاول المتأخرون منهم تطبيقه ، وربما كان سيبويه أول من استخدم هذا اللفظ فى كتابه ، أي أنه جمع

---

[922] - ديوان الفرزدق 185، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز، والخزانة 4/ 133 ، ومن شرح شواهد المغنى ج2 / 782، ومن شواهد سيبويه 1/ 29

[923] - الاقتراح 67

فى كتابه ما أجمع عليه النحاة قبله أو ما أجمع العرب على روايته "[924].

فإذا أردنا أن نتبين حقيقة موقف ابن السراج من هذا الأصل ، فإننا لا بد أن نقف عند موقف النحاة حتى يتضح موقف صاحبنا.

موقف النحاة من الإجماع:

ذهب أحد الباحثين إلى أن هذا الأصل غير واضح المعالم فى كتاب سيبويه ، ويعلل ذلك بعدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب ، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة ، ولم تكن الخلافات فى الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذى نراه بعد زمانه حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله ، وتبينت أدلة النحاة وحججهم وخاصة فى زمن ابن جنى ، وابن الأنبارى، وابن الحاجب، وابن مالك، ومن جاء بعدهم ([925]).

---

[924] ـ دراســـة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ،رســـالـة ماجســـتير من جامعة الفتح – طرابلس للمختار أحمد دياره، دار قتيبة ط1 سنة 1411 هـ 1991 م، ص 194

[925] ـ انظر الشاهد وأصول النحو د/ خديجة الحديثى ص 441

وقد ذكر سيبويه الإجماع في كتابه ، وصرح به وكان يرى أن الإجماع ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وأنه كان يرى أن إجماع العرب ، وإجماع القراء منبع واحد تستقى منه اللغة [926].

قال سيبويه:" فإن قلت: لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع، إلا في قول من قال: زيداً رأيته وزيداً مررت به، لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بثم والفاء، ألا ترى أنهم قرءوا: " وأما ثمود فهديناهم " وقبله نصب، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل، نحو أما زيداً فضربت." (927).

فقد استشهد بقراءة الجمهور، ولم يميز بينها وبين كلام العرب، ولقد كان سيبويه يشير إلى إجماع العرب [928].

---

926 ـ أصول النحو في الخصائص ص 72
927 ـ الكتاب 95/1
928 ـ الكتاب 146/2

وتمتنع مخالفة جميع العرب ؛ والنحويين عند سيبويه[929] .

وأما عن موقف الفراء (ت 207 هـ) من الإجماع فقد ذهب أحد الباحثين إلى:" أن النوع الأول - أي إجماع نحاة البصرة والكوفة – فليس له وجود ظاهر عند الفراء لسبب واضح ؛ وهوأن الفراء من علماء الكوفة الأوائل ، وإذا كان علماء البصرة قد سبقوهم إلى وضع النحو، فإنهم أبوا أن يكونوا تابعين ومقلدين ، فلم يبدأوا من حيث انتهى علماء البصرة ، وإنما أرادوا أن يعيدوا النظر فى كل الجهود السابقة لهم" [930].

أما عن النوع الثاني ؛ وهو إجماع العرب فله وجود ملحوظ عند الفراء [931].

إلا أن الفراء لا يصرح بمصطلح إجماع العرب ومن هذا القبيل قوله:" والعرب تقول كذا ،أو العرب لا تكاد تفعل كذا ، ونحو ذلك" [932].

---

929 - الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص 414 وما بعدها

930 أصول النحو في معاني القرآن للفراء ص 296

931 - السابق ص297

932 = أصول النحو فى معاني القرآن ص 197

والفراء يعتمد على نوع آخر من الإجماع وهو إجماع القراء ، فهو لا يعتمد عليه فقط فى اختياره للقراءة التي يميل إليها، وإنما يعتمد عليها كذلك فى ترجيح وجه إعرابي أو فى إجازة أسلوب قرآني ([933]).

يخلص الباحث إلى أن الإجماع أثره محدود جدا ،إذ ليس له دور ملموس فى بناء القواعد عند الفراء ([934]).

أما عن الإجماع عند ابن جنى (ت 392 هـ)فقد ذهب أحد الباحثين إلى أن ابن جنى ذكر ثلاثة أنواع للإجماع ؛ إجماع العرب ، ويدخل فيه إجماع الحجازيين ، وإجماع التميميين، وإجماع القراء، وإجماع النحاة... إنه لم يكن أول عالم يشير إلى هذه الأقسام من الإجماع ، إذ إن سيبويه هو الذى أحرز قصب السبق فى ذلك إلا أن الذى تميز به ابن جنى هو أنه أول عالم نحوى عقد للإجماع باباً خاصاً فى كتابه الخصائص ، وتكلم عنه مع التمثيل كما أنه تكلم عن الإجماع فى مواطن أخرى من كتابه ([935]).

---

[933] ـ السابق ص 297
[934] ـ السابق ص 298
[935] ـ أصول النحو في الخصائص ص 203

أما عن الإجماع عند السيوطى (ت 911 هـ) فيمكننا أن نقول: "حظي الإجماع بمزيد من الاهتمام عند كل من ابن جنى ،و السيوطى من بعده فقد عقد للإجماع باب خاصا "[936].

ذكر فيه نماذج عديدة لإجماع النحاة ، وإجماع العرب ،وإجماع القراء ، وإجماع الرواة ، وهو فى كثير من أمثلته يعبر عن الإجماع باللفظ الصريح من ذلك

قوله:" والأصل فى الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما أشبه الاسم فالماضي مبنى إجماعاً ، وأما الأمر فمبنى أيضا عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى إعرابه "[937].

فقد عبر عن الإجماع عند النحاة باللفظ الصريح [938].

ويعلق أحد الباحثين بقوله عن الإجماع : "وعندي أن الإجماع ليس أصلا تبنى عليه القواعد ، وإنما هو دليل على الالتزام بالقواعد والمحافظة عليه ، ولم يكن ثمة إجماع عند

---

936 ـ الاقتراح ص 66

937 ـ المطالع السعيدة شرح السيرافى على ألفيته المسماة بالفريدة فى النحو والصرف والخط للسيوطى ، تحقيق وشرح د/ طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية ،ص 68

938 ـ وانظر أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص 335 وما بعدها

النحاة الأوائل إلا ما يدخل فى إجماع العرب وإجماع القراء وإجماع الرواة ، وهذه الأنواع من الإجماع – التي أخذ بها المتقدمون – إنما هي سماع فى حقيقة الأمر – فإذا أجمع العرب على شيء معين فقد سمع عنهم أنهم قالوه هكذا وقالوا به على هذا الوجه، وكذلك إجماع القراء وإجماع الرواة، والإجماع فى الحقيقة يرجع إلى السماع أو القياس، فإذا أجمع على قياس كان ذلك قياساً ، وإذا أجمع على رواية معينه كان ذلك سماعا والإجماع جاء من النحاة ، لا من النحو ، ولا من اللغة ، فهو وصف للآراء الناتجة" (939).

لكن هل يجوز مخالفة الإجماع :

مخالفة الإجماع :

يقول أحد الباحثين إلا أنه مع إجازة مخالفة الإجماع النحوي ، فإن هذا ليس مفتوحاً على مصراعيه ، بل على المخالف احترام ما جاء به الإجماع ، فالأفضل عدم مخالفة الإجماع (940).

---

939 - أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق ص 359

940 - السابق 348

فقد كان ابن جنى يجيز مخالفة الإجماع النحوي لأنه يرى النحو: " عِلْم منتَزع من استقراء هذه اللغة فكلّ من فُرق له عن علّةٍ صحيحة وطريقٍ نَهْجِه كان خَلِيل نفِسه وأبا عَمْرو فكرِه

إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه لا نسمح له بالإقدام على مخالفِة الجماعة التي قد طال بحثُها وتقدَّم نظرها... إلاَّ بعد أن يناهضه إتقانا ويثابته عِرفانا" (941).

فقد خالف ابن جنى الإجماع ويبدو ذلك من قوله:"

فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقِع فيه منذ بُدِىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته انا في قولهم:" هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ "فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه ،وامّا أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيّفاً على ألْفِ موضِع وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير... وتلخيص هذا أن أصله هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه فيجرى خرب وصفا على ضبّ وإن كان في الحقيقة للجُحْر " (942).

وقد أورد السيوطى نماذج عديدة لخرق الإجماع منها قوله:

---

941 0 الخصائص 198/1: 191 والاقتراح 66

942 - السابق 192/1 – 193 والاقتراح 66 – 67

"فى باب الإعراب... ويحكى عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع " [943].

موقف ابن السراج من الإجماع :

ذكر ابن السراج إجماع النحاة فى العديد من المواضع فى كتاب الأصول منها :

فى باب النداء:

قوله:" وقال أبو عثمان : أنا لا أرى أن أقول : يا زيد الطويل وذا الجمة إن عطفت على زيد ، والنحويون جميعاً في هذا على قول " (944).

باب تقديم المفعول على فعله :

قال:" وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام (بيضرب) ويقدمونه ؛ لأن كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله "(945).

فى باب نعم وبئس :

---

943 - الأشباه والنظائر 9/5 .
944 - الأصول في النحو لابن السراج 372/1
945 - السابق 87/1

قال : " ولا يجيز أحد من النحويين نعم زيد الرجل "[946].

<u>وقوله في باب ما بنى من حروف الصحة ولحق بما هو غير مضعف :</u>

" وقالَ جميعُ أَصحابنا إِذَا بنيتَ مِنْ (ضَرَبَ) نَحو : دَحْرَجَ قلت : ضَرْبَبَ حتى يَصِيرَ الحرف أربعة ولا يدغم الباءَ في الباءِ ؛ لأنكَ إنما أردت أن تلحقه بوزن دَحْرَجَ "(947).

<u>باب إن وأخواتها :</u>

قال:" والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً (كأنْ) : أنها لو كانت (كأن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) ؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين "(948).

<u>باب المفعول فيه:</u>

---

946 - السابق 117/1
947 - السابق ج3 /353
948 - الأصول في النحو 161/1

تقول: "تقول : يوم الجمعة القتال فيه ، فيوم الجمعة مرفوع بالإبتداء ، والقتال فيه الخبر والهاء راجعة إلى يوم الجمعة ، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفاً ، والظروف متى كني وتحدث عنها زال معنى الظرف ويجوز : يوم الجمعة القتال فيه على أن تضمر فعلاً قبل يوم الجمعة يفسره القتال فيه ،كأنك قلت : القتال يوم الجمعة القتال فيه، هذا مذهب سيبويه والبصريين ، فلك أن تنصبه نصب الظروف ، ونصب المفعول "(949).

<u>باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب:</u>

" فتقول : يا لبكر، ويا لزيد ، ويا للرجال ، ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم وقال أصحابنا : إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه "(950).

<u>باب رب :</u>

---

949 - السايق 194/1
950 - السابق 351/1

"وقال أبو بكر : والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول : رُبَّ رجل عالمٍ ، لمن قال : رأيت رجلاً عالماً (951).

باب الأسماء المخفوضة في القسم:

قال:"وأما كاف التشبيه فقولك : أنت كزيدٍ ومعناها معنى : مثل وسيبويه يذهب إلى أنها حرف

وكذلك البصريون ويستدلون على أنه حرف بقولك : جاءني الذي كزيدٍ كما تقول : جاءني الذي في الدارِ" (952).

باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل:

"فإذا قلت : حسبك يلزمكَ فحسبك مرتفع بالإبتداء ، والخبر محذوف ، وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين (953)".

باب العطف على الموضع:

---

951 - السابق 417/1
952 - السابق 437/1
953 - الأصول في النحو 36/2

قال:" إلا أن النحويين أجازوا : لا رجلَ ظريفٌ وقالوا : رفعناه على موضع : لا رجل " (954)

باب العطف على العاملين :

يقول: " قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول : مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ بخالدٍ فتعطف على الفعل والباء ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا " (955)

باب إعراب الفعل المعتل الأخر:

" ويقولون (لعل) تُجاب إذا كانت استفهاماً أو شكاً وأصحابنا(956) لا يعرفون الإستفهامَ بلعلَ" (957).

باب الحرف المبنى مع الحرف :

قال: " وقال أَصحابنا : إنَّ اللام في (لعل) زائدة ؛ لأنهم يقولون "عَلَّ" والذي عندي أنهما لغتان ، وأن الذي يقول لَعلَّ لا يقولُ عَلَّ إلا مستعيراً لغةَ غيره لأَني لَم أَرَ زائداً لغير معنىً فإنْ قيل : إنها زيدت توكيداً فهو قولٌ

---

954 - السابق 67/2
955 - السابق 69/2
956 - اى: البصريون
957 - الأصول في النحو عند ابن السراج 185/2

ومن ذلكَ كأَنَّ بنيتَ الكافَ للتشبيه مع إنَّ" (958).

باب الأخبار عن المضمر:

قال:"فإذا قلت : هذا غلامُك فأخبرت عن (الكاف) قلت : الذي هذا غلامهُ أنتَ ، وإذا قلت : هذا غلامي فأخبرت عن الياء ، قلت : (الذي هذا غلامهُ أنَا)، وإذا قلت : (هذا غلامُه) قلت : (الذي هذا غلامُه هُوَ) ، لأن (أنَا) للمتكلم وأنتَ للمخاطب وهو للغائب

وقال المازني في هذا الباب : إنه جائزٌ عند جميع النحويين "(959).

باب أخوات الذى:

"قال سيبويه : زعم الخليل : أن (أيهم) إنما وقع في قولهم اضرب أيهم على أنه حكاية ، كأنه قال : (اضرب الذي

---

958 - السابق 220/2
959 - الأصول في النحو 313/2

يقال له أيُّهم أفضل) ... والبناء مذهب سيبويه والمازني وغيرهما من أصحابنا "(960).

<u>باب مسائل من الألف واللام :</u>

"ولا أعلم أحداً من البصريين يجيز أن تكون (الذي) بغير صلة ، ولا يجيز أحدٌ منهم أن تكون صلتها ليس فيها ذكرها إما مظهراً وإما محذوفاً ، ولا أعرف لمن ادعى ذلك في (الذي) حجة قاطعة "(961).

وقال:" واعلم أنك إذا قلت : (الذي قائم زيد) فرفعت (قائماً) وأضمرت (هو) لم يجز أن تنسق على هو ولا تؤكده لا تقول : (الذي نفسه قائمٌ زيدٌ) الذي وعمرو قائمان زيد وقوم يقولون إذا قلت : (الذي قمتُ فضربتهُ زيد) إذا كان القيام لغواً فالصلة (الضربُ) وإن كان غير لغوٍ فهو الصلة ولا يجيزون أن يكون لغواً إلا مع الفاء ولا يجيزونَهُ مع جميع حروف النسق ، فإن زدت في الفعل جحداً أو شيئاً فسد ، نحو

---

960 - السابق 324/2 -325
961 - السابق 341/2

قولك : (الذي لَم يقمْ فضربته زيد) والغاء القيام لا يعرفه البصريون" (962).

باب الوقف على الفعل :

" الفعل السالم ، والوقفُ عليه كما تقف على الاسم السالم في الرفع في جميع المذاهب غير مخالف له " (963).

باب ما لحقته الهاء عوضاً:

"ولا يجوز الحذفُ فيما لامهُ همزةٌ نحو : تَجزئةٍ ،وتَهنئةٍ ؛ لأَنَّهم أَلحقوهما بأخيتهما الياءِ والواو قالَ أبو العباس : الإتمامُ أَجودُ وأَكثرُ عَنْ أبي زيدٍ وجميعِ النحويينِ فيقولونَ : هَنَّأتهُ وخطَّأتُه تخْطئاً وتَهْنِئاً وتَخْطِئةً وتَهْنِئةً" (964).

مسائل التصرف:

قالتِ العربُ : حَاحيتُ وهَاهيتُ وعَاعيتُ ، وأَجمعَ أَصحابُنا علَى أَنَّ الأَلفَ بَدلٌ مِنْ ياءٍ" (965).

---

962 - السابق 351/2
963 - السابق 382/2
964 - الأصول في النحو 132/3 - 133
965 - السابق 316/3

" فَقالَ : وأَمَّا سنينُ وَمِئينُ في قولِ مَنْ رفعَ النونَ فهوَ فَعيلٌ ، ولكنْ كسرَ الفاءَ لكسرةِ ما بعدها وأَجمعوا كلُّهم على كسرِها "(966).

باب المسائل المبنية من الياء:

" أَلا تَرى أَنَّ الهمزتينِ إذا التقتَا منفصلتينِ خلافهما إذا اجتمعتا في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لأَنَّ الجميعَ مِنْ أَهلِ التحقيقِ والتخفيفِ يجمعونَ على إبْدَالِها إذَا كانتْ في كلمةٍ واحدةٍ 0(967)"

خرق الإجماع في كتاب الأصول:

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل:

"... أجرى سيبويه : (فعيلاً) (كرحيم) و (عليم) هذا المجرى وقال : معنى ذلك المبالغة وأباه النحويون من أجل أن (فعيلاً) بابِه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على (فَعُلَ) نحو : ظَرُفَ فهو ظريف وَكرُمَ فهو كريم وشَرُفَ فهو شريف والقول عندي كما قالوا

---

966 - السابق 328/3
967 - السابق 359/3

وأجاز أيضاً مثل ذلك في (فَعِلَ) وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي فإنه يجيزه على بعد فيقول : أنا فَرِقٌ زيداً وحَذِرٌ عمراً والمعنى : أنا فرق من زيد وحذر من عمرو"(968).

باب التمييز:

"قال الفراء : إذا قلت : عنيد خمسة أثواباً فهو أشبه شيء بقولك : مررت برجل حسن وجهاً
قال أبو بكر : وليس هو عند أصحابنا (969)كذلك لأن وجهاً عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول "(970).

باب المضارع للنداء:

"وقال أبو عثمان : أنا لا أرى أن أقول : يا زيد الطويل وذا الجمة إن عطفت على زيد والنحويون جميعاً في هذا على قول قال : وأرى إن عطفت (ذا الجمة) على (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة والنحويون كلهم يخالفونه ولا يجيزون إلا نصب ذي الجمة " (971) .

باب التقديم والتأخير:

" لا يجوز أن تقول : (زيداً إنْ تضربْ أَضربْ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائزٍ لأنه إذالم يجز أن يتقدم العاملُ لم يجز أن يتقدم المعمولُ عليه وأجاز الكسائي أن تنصبهُ بالفعل

---

968 - السابق 124/1
969 - اى البصريون
970 - الأصول في النحو لابن السراج 324/1
971 - الأصول في النحو 372/1

الأول ولم يجزها أحدٌ من النحويين وأجاز هو والفراءُ أن يكون منصوباً بالفعل الثاني" (972).

"...قالوا : (زيداً أَجلهُ أَحرزَ) فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلُها إلاّ هِشاماً " (973).

إجماع العرب:

هو اتفاق العرب على النطق بشيء من كلامهم (974).

نلاحظ أن ابن السراج فى الأصول يأخذ بإجماع العرب فى كثير من المواضع ، إلا أنه فى كثير من هذه المواضع لا يصرح بلفظ الإجماع ، وفى قليل منها يصرح بلفظ الإجماع

-

قال فى موضع محتجا بإجماع العرب بلفظ الإجماع الصريح قال:

---

972 - السابق 236/2
973 - السلبق 240/2
974 - أصول النحو في الخصائص لابن جنى ص 352

في باب ذكر المبتدأ :

"كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف ، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من اللفظ ، وذلك إجماع من العرب " (975).

وقد يحتج بالإجماع معللا هذا الإجماع بكثرة الاستعمال فقال:

في باب ذكر الهمز وتخفيفه:

...ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولهم : أَرَى وتَرَى ونَرى ويَرى

، وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت لكثرة استعمالهم إياه (976).

وقد يكتفي بأن يقول: " وهو قول العرب " معبراً عن إجماعهم

يقول في باب ذكر الهمزة المتحركة:

---

975 - الأصول في النحو لابن السراج 367/2
976 - الأصول في النحو 400/2

"... وإن كانت مضمومة وقبلها كسرة جعلت بينَ بينَ وذلك من عند أُختكَ وقال سيبويه : وهو قول العرب والخليل "(977).

وقد يعبر عن إجماع العرب بقوله: " والمعروف من مذاهب العرب ".

<u>جاء في باب الترخيم :</u>

"الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ، ولا يكون في مضاف إليه ، ولا مضاف،ولا في وصف ، ولا اسم منون في النداء ، ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً ؛ لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه والمعروف من مذاهب العرب" (978).

<u>أو يعبر عن إجماعهم بقوله: " وأكثر العرب "</u>

<u>جاء في باب كنايات العدد:</u>

---

977 - السابق 402/2
978 - السابق 359/1

قوله:" إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (من) قال الله تعالى : (وكأين من قرية) (979) فإن حذفت (من) فالكلام عربي جيد (980)

جاء فى باب اسم المكان :

قوله: "المكانُ منِ ذواتِ الواوِ يُبنى علَى (مَفْعِلٍ) وذلكَ قولُكَ للمكانِ : المَوْعِدُ والموَضِعُ والمَورِدُ ، وفي المصدرِ المَوجِدةُ والموْعِدةُ ومَوْجِلٌ ؛ لِإنَّ هَذا البابَ يَفعَلُ منه لا يصرفُ إلى يَفْعُلُ وقال أكثر العرب في وَجِلَ وَوَجِلَ مَوْجِلٌ ومَوْجلٌ لأَنَّ هذهِ الواوَ قَد تَعَلُّ فشبهوهُ بواوِ وَعَد (981).

جاء فى باب الإمالة:

قوله: "واعلم : أَنَّهم رُبَّما أَمالوا على غيرِ قياسٍ ، وإنَّما هُوَ شَاذٌّ وذلكَ : الحجَّاجُ إذَا كانَ اسماً ، وأكثرُ العربِ ينصبهُ ، والناسُ تُميلُه مَنْ لا يقولُ : هَذا مَالٌ ، وَهم أَكثرُ العَربِ" (982).

---

979 - الحج الاية 48
980 - الأصول في النحو لابن الاسراج 320/1
981 - السابق 146/3
982 - ا الأصول في النحو 171/3

ويقول: " العرب تقول "

جاء في باب الخبر و المبتدأ :

"وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ، ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : زيد كم مرة رأيته ، فاستجازوا هذا لما كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه ؛ لأن الهاء هي زيدٌ " (983).

ما جاء في باب التمييز:

قوله: "وزعم يونس : أن العرب تقول : إن بدلك زيداً ، أي : إن مكانك زيداً "(984).

وفي باب كم:

يقول: "ولا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت فتقول : كم رجل قد لقيت ، وكم درهم قد أعطيت وإن شئت قلت : كم رجال

---

983 - السابق1 /72
984 - السابق 249/1

قد لقيت ،وكم غلمان قد وهبت فيجوز الجمع إذا كانت خبراً ،ولا يجوز إذا كانت استفهاماً أن تفسر بجميع وتقول العرب : كم رجل أفضل منك تجعله خبر (كم) (985).

خرق إجماع العرب :

يقول في باب المشبهات بليس:

---

[985] - السابق 318/1
وانظر 354 في الحديث عن الاستغاثة
ص 376 في الحديث عن المضارع للنداء
ص 416 في الحديث عن رب
ص 420 في الحديث عن استعمال الواو بمعنى رب
ص 434 في الحديث عن الأسماء المخفوضة في القسم
ج2 /82 في الحديث عن الممنوع من الصرف
ص 106 في الحديث عن ما يحكى من الكلم إذا سـمي به وما لا يجوز أن يحكى به
ص122 في الحديث عن الكنايات وهى علامات المضمرين
ص 372 في الحديث عن ذكر الوقف على الاسم والفعل والحرف
ص 384 في الحديث عن الوقف على القوافي
ص427 في الحديث عما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه
ص447 في الحديث عما كان على حرفين وليس فيه علامة تأنيث
ج3/ 58 في الحديث عن تحقير كل حرف كان فيه بدل
ص 246 في الحديث عن الإبدال لغير إدغام الأول الهمزة
ص269 في الحديث عن إبدال التاء من الياء
ص316 في الحديث عن إبدال الياء ألف
ص 327 في الحديث عما جرى من الحروف مجرى الأسماء

" وإنما أعملوا (ما) عمل (ليس) لأن معناها معنى" ليس" لأنها نفي كما أنها نفى ، ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنما روي ذلك عن أهل الحجاز وكان حق (ما) أن لا تعمل شيئاً إذ كانت تدخل على الأسماء والأفعال"(986).

ويتضح هنا مخالفة ابن السراج الصريحة لخرق الإجماع ، فهو عنده لا يجوز.

تعليق على الإجماع عند ابن السراج:

وبعد فإن الإجماع كدليل من أدلة النحو لم يكن له دور كبير فى كتاب الأصول إذا ما قورن بالسماع أو القياس ، إذ إن عدد المواضع التي ذكر فيها الإجماع صراحة لا يتجاوز ثمانية مواضع ، كما أن البحث لم يجد أثراً ملحوظاً لإجماع القراء فى كتاب الأصول .

---

986 ـ الأصول في النحو لابن السراج 97/1

الاستصحاب

ويشتمل علي :

- **الاستصحاب لغة**
- **الاستصحاب اصطلاحا**
- **موقف النحاة من الاستصحاب**
- **موقف ابن السراج من الاستصحاب**
- **تعليق على موقف ابن السراج من الاستصحاب**

الاستصحاب فى اللغة:

الملازمة وعدم المفارقة.

جاء فى جمهرة اللغة صَحِبَ: " ويقال: صحِبَه الله واصحبَه وصاحَبَه، أي حفظَه. وقال أبو عبيدة: وقوله جلّ ثناؤه: " ولا هم منّا يُصْحَبون " (987)، أي لا يُحفظون ...ويقال: بأهله صُحْبة الله وصاحِبُه، أي حِفْظه. وتقول: أصْحبتُ الرجلَ إذا اتَّبعته منقاداً، فأنا مُصْحِب والرجل مصحَب. وصاحَبْتُه، إذا رافقته فهو مصحوب. " (988)

وفى تاج العروس صحب: " واسْتَصْحَبَه : دَعَاهُ إلَى الصُّحْبَة . ولازَمَه وكُلُّ ما لاَزَم شَيْئاً فَقَد اسْتَصْحَبَه (989)

ففي المادة معنى الملازمة والملاءمة .(990)

---

987 ـ الأنبياء الآية 43

988 ـ انظر جمهرة اللغة لابن دريد ج224/1

989 ـ انظر تاج العروس مادة صحب 185/3

990 لسان العرب لابن منظور ج4 /2400 ، والقاموس المحيط للفيروذأبادى ص 97

الاستصحاب فى الاصطلاح:

فى اصطلاح الأصوليين

هو أحد أصول الفقة المختلف فيها: وهى الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب والعرف وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي .

عرفه ابن القيم الجو زيه بأنه:" استدامة إثبات ما كان ثابتاً ، أو نفى ما كان منفياً" ([991]).

وعرفه الشوكاني بقوله بأنه:" بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره ، بمعنى أن ما ثبت فى الماضي ،فالأصل بقاؤه فى الزمن الحاضر والمستقبل "([992]).

وعرفه الجرجاني:" بأنه الحكم الذى يثبت فى الزمن الثاني بناء على الزمن الأول" ([993]).

---

[991] - انظر إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام العلامة شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن القيم الجو زيه (ت 751 هـــ) ط دار الحديث ج1 /294

[992] - إرشاد الفحول ج481/2

[993] - انظر التعريفات ص 17

وقد ذكر الشيخ محمد زكريا الأنصاري بأنه: "ما دل الشرع على ثبوته لوجود سبب ثباته إلى ورود المغير "(994).

وقد ذكر الأستاذ على حسب الله أنه:" الحكم على الشيء بما كان ثابتاً له أو منفياً عنه ؛ لعدم قيام الدليل على تغييره ، فمبناه عدم قيام الدليل على تغيير حكم سابق، ولذلك كان أخر ما يلجأ إليه المجتهد "(995).

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة:" أنه بقاء ما لم يوجد ما يغيره بمعنى أن ما ثبت فى الماضي، فالأصل بقاؤه فى الزمن الحضر والمستقبل أو استدامة ما كان ثابتاً ونفى ما كان منفياً، أي: بقاء الحكم نفياً أو إثباتاً حتى يقوم دليل على تغيير الحال فهذه الاستدامة لا تحتاج إلى دليل إيجابي ، بل تستمر حتى يقوم دليل مغير" (996).

---

994 الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ص 81

995 ـ انظر أصول التشريع الاسلامى للأستاذ /على حسب الله ص100

996 أصول الفقة الاسلامى ص 276 وقد عرفة الأستاذ /عبد الوهاب خلاف :" بأنه الحكم على الشـــيء بالحال التي كان عليها من قبل , أو هو جعل الحكم الذى كان ثابتا في الماضـي باقيا في الحال حتى يقوم دليل على تغييره "علة أصول الفقه ص 91 "

،وذكر الدكتور عبد الحي عذب :"بأنه عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمن الأول لعد وجود ما يصـــلح للتغيير".(انظر أصـــول الفقه الميســـر ص268)

فى الاصطلاح النحوي:

يعد ابن جنى "ت 392 هـ " أول من أشار إلى تعريف الاستصحاب ،وإن لم يذكر المُعرَّف ، وهذا ما أكده أحد الباحثين. (997)

فقد عقد ابن جنى باباً للاستصحاب فى الخصائص بعنوان "فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحويل "(998)**وهذا العنوان بمثابة التعريف**

للاستصحاب ، وجاء من بعده الأنبارى "ت 577" وعرفه فى

إغرابه بقوله:" وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل"(999)

ومثل له فى لمعه بقوله:" والمراد به استصحاب حال الأصل فى الأسماء وهو الإعراب,،واستصحاب حال الأصل فى

---

997 - الاستصحاب في النحو العربي رسالة ماجستير بدار العلوم للباحث / تامر عبد الحميد ص 59 ، رقم 1330سنة 2001م

998 - الخصائص 459/2

999 - الإغراب في جدل الإعراب 46

الأفعال وهو البناء حتى يوجد فى الأسماء ما يوجب البناء ويوجد فى الأفعال ما يوجب الإعراب". (1000)

فإذا وصلنا إلى السيوطى (ت 911هـ) وجدناه يذكر تعريف الأنبارى للاستصحاب، ولم يذكر تعريفاً خاصا به (1001) .

فاستصحاب الحال إذن من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين والنحويين ، إلا أنه من أضعف الأدلة ، وقد مثل الأنبارى النحاة عندما قال:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به فى إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك فى بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم ، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو "(1002).

ومع ذلك فالاستصحاب فى علم أصول النحو غيره فى علم أصول الفقه (1003).

1000 ـ لمع الأدلة 141
1001 ـ الاقتراح 113
1002 ـ لمع الأدلة 142
1003 ـ انظر أصول النحو في الخصائص لابن جنى ص364

فإذا وصلنا إلى العصر الحديث فإننا نجد ثلاثة تعريفات للاستصحاب:

يقول الدكتور عبد الرحمن السيد:" أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهرة أو الجري فى الاستعمال على ما هو الأصل ، ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر ، أو العدول فى الاستعمال عن هذا الأصل"(1004)

ومراده عند الدكتور تمام حسان:" البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة حرف, أم صورة كلمة, أم صورة جملة، وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تمثل أصل وضع ".(1005)

وانظر العلاقة بين أصـــول النحو وأصـــول الفقة في دور النحو في علوم الشرعية ماجستير بدار العلوم للباحث جمال عبد العزيز ص 706 وما بعدها رقم ،490 سـنة 1989م ، وفى أصـول العربية للدكتور علم الدين الجندى ص2 فما بعدها، وتقويم الفكر النحوى للدكتور على أبو المكارم ص 225، والأصـول النحوية عند الانبارى للباحث محمد سـالم صـالح ماجسـتير بدار العلوم ص 83 وغيرها.

1004 ـ مدرسـة البصـرة النحويه نشـأتها وتطورها د/عبد الرحمن السيد ص 253

1005 -0 الأصول 69

ويذكر الدكتور سعيد الافغانى أن "استصحاب الحال هو اعتبار الواقع إذا لم يقم دليل يناهضه إذ الأصل ، فيما لم يرد فيه مانع ولا موجب أن يكون مباحاً". (1006)

موقف النحاة من الاستصحاب:

البداية عند سيبويه إذ يعد صاحب أقدم كتاب وصلنا فى النحو العربي تقول الدكتورة خديجة الحديثى عن موقفه من هذا الأصل:"

إن سيبويه استفاد من هذا الأصل كثيراً واعتمد عليه اعتمادا كبيرا. ونستطيع أن نستنتج منه أنه أحد الأدلة المعتبرة فى نظره كالسماع ، والقياسن ، وإن كان أضعف منهما؛ لأن ما كان فيه دليل من سماع، أو قياس على نص مسموع معتبر صحيح هو الأصل فى الكتاب. ومع ضعف هذا الأصل فنحن نراه

1006 ـ في أصول النحو حاشية ص103 ط ،دار الفكر
وقد اعتمد الباحث على رسالة الاستصحاب في النحو العربى للباحث / تامر عبد الحميد ماجستير بدار العلوم ؛ للوقوف على مواقف النحاة من الاستصحاب وطرق التعبيرعنه

يبنى كثيراً من الأحكام ويضع العديد من القواعد معتمداً عليه (1007)."

غير أنه لم يستعمل فى التعبير عنه مصطلح "الاستصحاب " وإنما استعمل عبارات أخرى (1008).

أما عند الفراء(ت 207 هـ) فاستصحاب الحال له وجود ملحوظ لديه وهو لا يصرح به، وإن كان اقتصر على فكرة الأصل. والفراء يرى أن ما جاء على أصله لا مسائلة فيه (1009).

والمبرد(ت 285) فى كتابه المقتضب يستعمل الاستصحاب فى حوالي سبعين مسألة ويعبر عنه بالكثير من العبارات منها ما استعمله سيبويه ، ومنها ما زاده (1010).

فإذا وصلنا إلى ابن جنى (ت 392هـ)نجده يضع كتاب الخصائص مشيراً فى أوله إلى أنه كتاب يبحث فى أصول النحو ،

1007 ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة / خديجة الحديثى ص464

1008 ـ الاستصحاب في النحو العربى ص 15 فما بعدها

1009 ـ أصول النحو في معانى القرآن للفراء ص 301

1010 ـ الاستصحاب في النحو العربى 21 فما بعدها

وأن سابقيه قد تحاموا هذا الفن ، لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. (1011).

وقد عقد ابن جنى بابا خاصاً للاستصحاب (1012).

وقد أكد أحد الباحثين أن ابن جنى لم يستعمل لفظ الاستصحاب فى سائر كتبه (1013).

لكن الأنبارى (ت 577 هـ) يعد أول من استعمل لفظ الاستصحاب نصاً (1014).

بل وعده أحد الأدلة المعتبرة: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة" (1015).

ووضع تحديدا له (1016).

1011 ـ الخصائص 2/1

1012 السابق459/2 عنوان هذا الباب "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول "

1013 ـا لاستصحاب في النحو العربي ص 35 فما بعدها

1014 ـ لمع الأدلة 141

1015 السابق 141

1016 ـ انظر ص من هذا البحث

أما ابن يعيش (ت 643هـ)فقد استعمل مصطلح الاستصحاب فى شرحه على المفصل مرتين فقط (1017).

فإذا كان ابن الأنبارى (ت 577 هـ) أول من استعمل لفظ الاستصحاب ، فإن ابن مالك (ت 672 هـ) قد أخذ به دليلاً من أدلة النحو، وقد أكثر من الاستدلال باستصحاب الحال مع التصريح بذلك الاسم ، ويعد من أكثر النحاة استعمالا لمصطلح الاستصحاب حيث استعمله فى شرح التسهيل فى اثنين وعشرين موضعا، وورد هذا المصطلح فى شرح الكافية له اثنتي عشرة مرة (1018).

أما عن السيوطى (ت 911 هـ) فإن كتابه الاقتراح تضمن حديثاً نظرياً بدأ بتعريف ابن الأنبارى ، وبعض أمثله له (1019).

1017 ـا لاستصحاب في النحو العربي ص 43

1018 ـ السابق 46 فما بعدها

1019 ـ الاقتراح 113 فما بعدها

أما من الناحية التطبيقية فقد استعمل الاستصحاب فى ثمانية مواضع من همع الهوامع ، منها خمسة مواضع نقلها عن ابن مالك (1020).و ثلاثة له (1021) .

فإذا كان هذا موقف النحاة من "استصحاب الحال " ، فما موقف ابن السراج (ت 316 هـ)من هذا الأصل؟ وهل عبر عنه بنص الاستصحاب ؟أم عبر عنه بعبارات شاعت عند سابقيه من النحاة ؟ وما المواضع التي لجأ فيها إلى استخدام هذا الأصل؟

<u>موقف ابن السراج من استصحاب الحال :</u>

استدل ابن السراح بالاستصحاب فى مواضع كثيرة من كتاب الأصول غير أنه كسابقيه لم يصرح به ، ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل ، وإنما استعمل عبارات متعددة فى التعبير عن مفهومه يمكن إجمالها فى الأساليب الآتية:-

---

[1020] - همع الهوامع للسيوطى ت أحمد شمس الدين ،منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط1 سنة 1418 هـ 1998م 180/1 -192 – ج2 / 136 - 140و ج3/ 35

[1021] - السابق 73/1 – 129/2 -462/3

أن يذكر الحكم ثم يعلله بعبارة تتضمن تقرير الأصل:

كأن يقول:" لأن الأصل كذا "

في باب كان وأخواتها يقول:" فأدخلوها على المبتدأ وخبره فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول فقالوا : كان عبد الله أخاك كما قالوا : ضرب عبد الله أخاك إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ "(1022)

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج
أن يعطى الكلام حكماً ، ثم يقرر أنه الأصل فيقول: لأن الأصل كذا، وإن لم يذكر المُعَرَّف.
فقد ذهب ابن السراج إلى أن المفعول فى كان هو الفاعل ، ويعلل إقرار هذا الأصل بأن أصله المبتدأ وخبره ، كما كان خبر المبتدأ لابد أن يكون هو خبر المبتدأ .

وفى باب التعجب:

1022 **الأصول في النحو لابن السراج 82/1**

قال:" فإن قال قائل فقد قالوا : ما أعطاه وهو من (أعطى يعطي) وما أولاه بالخير قيل : هذا على حذف الزوائد ؛ لأن الأصل عطا يعطو إذا تناول وأعطى غيره إذا ناوله ،وكذلك ولي وأولى غيره " (1023)

وهنا يعطى ابن السراج الكلام حكما ،ثم يقرر أنه الأصل بقوله: "لأن الأصل كذا".

فإذا أردنا أن نأتي بصيغة التعجب من الفعل المزيد ،فإننا نأتي به بعد حذف الزوائد ،فهو هنا يستصحب الأصل فقال فى أعطى يعطى ما أعطاه على حذف الزوائد ، ثم يعلل ذلك بأن الأصل عطا يعطو.

<u>وفى باب المفعول معه:</u>

يقول:"ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب لا تقول : والخشبة استوى الماء ؛ لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه "

.(1024)

1023 - الأصول في النحو 1/99-100

1024 - السابق 1/211

فهو هنا يقرر أن الأصل ألا يتقدم المفعول فى باب المفعول معه، معللا ذلك بأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه, وهذا استصحاب ، وإن لم يذكر المُعَرَّف ([1025]).

[1025] ـ وانظر أمثلة أخرى السابق 333/1 في الحديث عن النداء
ص251 في الحديث عن اللام التى تدخل في النداء للاستغاثة والتنعجب
ص 354 في الحديث عن الندبة
ص 364 في الحديث عن الترخيم
ص376 في الحديث عن المضارع للنداء
ج35/2 في الحديث عن النعت
ص 62 في الحديث عن العطف على موضع
ص 93 في الحديث عن الممنوع من الصرف
ص142 في الحديث عن بناء الاسم
ص 145 في الحديث عن إعراب الأفعال
ص 195 في الحديث عن حروف الجزاء
ص 331 في الحديث عن مسائل من الألف واللام
ص 344 في الحديث عن تعدى الفعل
ص 354 في الحديث عن حروف الجزاء
ص 362 في الحديث عما حرك من أواخر الكلم من أجل ســكون ما قبلها وليس التحريك بتحريك بناء
ص 428 في الحديث عن العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث
ص 446 في الحديث عن الجمع بالتاء
ص450 في الحديث عن تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع
ج3 /13 في الحديث عن تكسير الصفة باب الثلاثى منها
ص 60 في الحديث عن تحقير ما كان فيه قلب يرد ما قلب منه إلى الأصل
ص 105 في الحديث عن باب فعل يفعل من حروف الحلق
ص 263 في الحديث عن إبدال الياء من الواو الزائدة
ص 325 في الحديث عن حكم الأصوات المحكية
ص 335 في الحديث عن وزن اسم المفعول من المعتل الوسط

ويمكن اعتبار تعريف الاستصحاب عند ابن السراج بأنه: إعطاء الكلام حكماً ثم يقرر أنه الأصل. بقوله: إذ كان أصله كذا ، وإن لم يذكر المُعَرَّف نحو:

<u>في باب كان وأخواتها :</u>

يقول: "واعلم : أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً ، والأصل أن يكون منفصلاً إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ تقول : كنت إياه وكان إياي "(1026).

فهنا يقرر أن خبر كان إذا كنيت عنه ، فالأصل أن يكون منفصلاً ، ويعلل هذا الحكم بأن أصله خبر مبتدأ فنقول: كنت إياه وكان إياي.

<u>باب الفعل الذى يتعدى ثلاثة مفاعيل:</u>

" ولا يجوز : أعلم ظان بكراً أخاك عمراً زيداً من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعنى إذ كان أصله المبتدأ والخبر "(1027).

فهنا يقرر أن مفعولى الفاعل اعلم إذا كان أصلها المبتدأ والخبر لا يجوز تأخيرهما ، ويعلل ذلك بأن أصله المبتدأ

ص437 في الحديث عن صرف الأسماء
ص442 في الحديث عن الحديث المعتل
1026 - الأصول ج1 /91
1027 - السابق ج1 /190/189

والخبر، ويمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج بأنه: إعطاء الكلام حكماً ثم يقرر أنه الأصل ، بقوله: "ومن قبل أن الأصل كذا". من ذلك ما جاء فى

باب المنادى المضاف:

يقول ا:" فإن أضفت اسم المثنى إليك نحو عبدين وزيدين قلت: يا عبدي, ويا زيدي ففتحت الباء من قبل أن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح فإن أضفت اسماً مثنى إليك : نحو عبدين وزيدين قلت : يا عبدي ،ويا زيدي ففتحت الياء من قبل أن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح " (1028)

فهنا يقرر أن المنادى المثنى إذا أضفته إلى نفسك فتحت الياء ، ويقرر هذا الأصل بقوله:إن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح .

من هنا يتضح أن الاستصحاب عند ابن السراج كمصطلح يعنى إعطاء الكلام حكما مقررا أنه الأصل ويتضمن تقرير الأصل بقوله: لأن الأصل كذا أو إذا كان أصله كذا أومن قبل الأصل كذا.

1028 - الأصول 342/1

ثانيا: اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج بأنه ذكر اللفظ –مفردا أو مركبا –

وقد جاء على الأصل نحو :-

في حديثه عن أقسام الشاذ :

يقول :" والشاذ على ثلاثة أضرب : منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو : استحوذ ، فإن بابه وقياسه أن يُعل ، فيقال : استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك"(1029).

فهنا يقرر أن اللفظ إذا شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب مثل: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يعل، فيقال: استحاذ ،ولكنه يقرر أن اللفظ جاء على أصله واستعمتله العرب كذلك فهذا استصحاب للأصل بعدم إعلال الفعل، وجميع ما كان على هذا المثال .

باب ذكر الهمز والتخفيف:

1029 - السابق ج1 /57

" و قال سيبويه : وحدثني أبو الخطاب : أنه سُمعَ من يقول : قد أَراهُم فجاء به على الأصل (1030)

فهنا يقرر مجيء أَراهُم على الأصل وبقاء همزة المضارع متحركة ،فهذا استصحاب للأصل بعدم حذف همزة المضارع وإلغاء حركته وهى الفتحة على الراء ، وسقوط ألف الوصل عند التخفيف .

<u>وفى باب جمع الرجال والنساء:</u>

" قال سيبويه : وسألت الخليل عن (مقتوىً ومقتوينَ) فقال : هو بمنزلة النسب للأشعرين وقال سيبويه : لم يقولوا : (مَقتَونَ) جاءوا به على الأصل (1031)

1030 ـ السابق ج2/ 400
1031 ـ الأصول ج2 /423 – 424 وانظر
ح3 /9 في الحديث عن المؤنث
ص 18 في الحديث عن تكسير ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف بالزيادة
ص 27 في الحديث عما جمع على المعنى لا على اللفظ
ص 102 في الحديث عن فعل يفعل من حروف الحلق
ص 132 في الحديث عما لحقته الهاء عوضا
ص 228 في الحديث عما فيه ألف الوصل من بنات الثلاثة
ص 253 في الحديث عن إبدال الألف مع الواو وهى عين
ص 257 في الحديث عن إبدال الياء من الواو
ص 281 في الحديث عن التحويل والنقل

فهنا يقرر مجيء الجمع على الأصل ، حيث جاء الجمع على معنى النسب فقالوا: (مقتوىً ومقتوينَ)، ولم يقولوا: (مَقتَونَ) فهذا استصحاب للأصل

ـ وقد يعبر عن الاستصحاب بأن يذكر اللفظ – مفردا أو مركبا – ويقرر أنه أتى على الأصل

كقوله في باب الواو المتحركة:

" وقَد حُكيَ عن بعضِ العَربِ : إنكم لتنظرونَ في نَحُوٍّ كثيرةٍ فصححَ الواو في الجمعِ ، وأَتى بهِ علَى الأَصلِ "(1032).

فهنا نعتبر الاستصحاب عند ابن السراج هو الإتيان باللفظ ثم يقرر أنه أتى على أصله ، حيث أتى بتصحيح الواو في الجمع. وجاء به على أصله .

ويمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج أنه: جريان اللفظ على الأصل ويعبر عنه بقوله :ويجرى على الأصل.

كقوله في باب المصدر:

ص 282 في الحديث عما جاء فيه اللغة المطردة
ص285 في الحديث عن مجيء مفعلة على الأصل
1032 ـ السابق ج3 /308

"فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ويجري ما بعده على الأصل ، وإضافته إلى الفاعل أحسن " (1033) .

فهنا يؤكد أن المصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، وما بعده يجرى على الأصل ، فهنا استصحب الأصل ، وإن لم يصرح بلفظ الاستصحاب .

<u>وفى الحديث عن امتناع إضافة المصدر:</u>

يقول: "فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً امتنعت إضافته فجرى كل شيء على أصله "(1034) .

فهنا يقرر جريان اللفظ على أصلة بامتناع إضافته إلى المصدر المنون أو المعرف ،فهذا استصحاب للأصل، وإن لم يذكر المُعَرَّف .

<u>وفى باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث:</u>

1033 - الأصول ج1 138-174
1034 - السابق175/1

"تقول : ثلاث شياهٍ ذكورٌ ، ولهُ ثلاثٌ من الشَّاءِ والإبل والغنم ، فأجريت ذلك على الأصل ؛ لأن أصله التأنيث " (1035)

فهنا يقرر مجيء اللفظ وجريانه على الأصل؛ لأن المعدود مؤنث فلزم العدد التذكير، وهو الأصل.

ويعبر ابن السراج عن الاستصحاب بخروج اللفظ على الأصل:

فيقول:" أخرجوه على الأصل"

كقوله في باب الإدغام :

"وزعم الخليل وغيره أن ناساً من بكر بن وائل يقولون (رَدَّنَ ومرَّنَ وردَّتْ) كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، والشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أخرجوه على الأصل، ومن ذلك الهمزة إذا خففت وقبلها حرف ساكن حذفت وألقيت الحركة على الساكن " (1036).

1035 - السابق 428/2 وانظر
ج3 /157 في الحديث عن ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة
ص 258 في الحديث عن إبدال الياء من الواو
ص 270 في الحديث عن إظهار الذال في فعلت إذا كانت لاما
ص 292 في الحديث عن باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل

1036 - الأصول 364/2

فهنا يقرر خروج اللفظ على الأصل إذا اضطر الشعراء إلى ما يجتمع أهل الحجاز ، فالهمزة إذا خففت وقبلها حرف ساكن حذفت وألقيت الحركة على الساكن ، فهذا استصحاب للأصل وإن لم يصرح باللفظ .

<u>أو يذكر اللفظ ويقول: "على الأصل".</u>

<u>- كقوله في باب المنادى الثاني، فهو المضاف :</u>

"اعلم : أن كل اسم مضاف منادى ، فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه كما بينا تقول : يا عبدَ الله أقبل ويا غلامَ زيد افعل ويا عبدَ مرة تعال "(1037).

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج بأنه: إعطاء اللفظ حكماً ثم يقول: على الأصل، وإن لم يذكر لفظ الاستصحاب ، فهنا يقرر نصب المنادى المضاف على أصل النداء .

<u>وفي باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب:</u>

1037 - **السابق ج1 /340**
2- السابق ج351/1

"تقول : إ فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها فقلت : إن هذا لك وإن هذا لأنت؛ لأنه ليس هنا لبس" (1038).

ـ فهنا يقرر أن اللام إذا وقعت على مضمر فتحت على الأصل فهذا استصحاب ؛ وإن لم يصرح .

<u>وفى حديث عن نعت المنادى المفرد يقول:</u>

" وتقول : يا زيدٌ الظريفَ على أصلِ النداء عند البصريين " (1039) .

فهنا يقرر أن نعت المنادى المفرد يجب نصبه على أصل النداء ، فالمنادى المفرد أصله النصب عند البصريين ونصب نعته على الأصل، فهذا استصحاب .

وهذه العبارات قد تأتى وصفا للفظ نفسه

1039 السابق ج1 /369
ص ج2 /100 فى الحديث عن جريان الجمع مجرى الواحد
ص 271 فى الحديث عن الإخبار عن الذى
ج3 82 فى الحديث عن النسب
ص 267 فى الحديث عن إبدال الواو من الياء
ص 406 فى الحديث عن الإدغام

كقوله في الحديث عن أقسام الشاذ:

"ولم يشذ في استعمال العرب له نحو : استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال : استحاذ مثل استقام واستعاذ ، وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل "(1040)

وقوله في باب المصدر

:"فالمصدر يجر ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ،ويجري ما بعده على الأصل " (1041)

وقوله في باب التحويل والنقل :" وَقَدْ جاءتْ (مَفْعَلَةٌ) على الأَصلِ قالوا : إنَّ الفكاهةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأَذى ".(1042)

وقد تأتى وصف للفعل العربي متكلماً من ذلك

كقوله في باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث:

" وتقول : ثلاثةُ دوابٍ إذا أردت المذكر؛ لأن أصل الدابة عندهم صفة فأجروها على الأصل " (1043)

1040 - **الأصول ج1 /57**
1041 - **السابق ج1/ 138**
1042 - **السابق ج3 /285**
1043 - **السابق ج2 /428**

وقوله فى باب ما جمع على المعنى لا اللفظ:

" وقَد قالوا : هُلاّكٌ وهالكون فجاءوا بهِ علَى الأصلِ" (1044).

وقوله فى باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة :

" ومن ذلكَ قولُهم : تَقَى الله رَجُلٌ ثُمَّ قالوا : يَتَقِي الله أجروهُ علَى الأصلِ" (1045).

قوله فى باب ما فيه زائد :

" ويقولُ قومٌ مِنَ العربِ : هَرَاقَ الماءَ يُهريقُ هَرَاقةً فيجيءُ بهِ على الأصلِ "(1046).

ويستعمل ابن السراج فى التعبير عن الاستصحاب فى مثل هذه العبارات لفظ الحال مكان الأصل.

كقوله فى باب" إجراؤهم الوصل كالوقف ":

1044 ـ السابق ج3 /18
1045 ـ الأصول ج3 /27
1046 ـ السابق ج3 /157

" مِنْ ذلكَ قولُهم في الشعرِ للضرورةِ في نَصبِ (سَبْسَبٍ وكَلْكَلٍ) : رأَيتُ سبسبّاً وكَلْكلاً ،ولا يجوزُ مثلُ هَذا في الكلامِ إلاّ أن يقولَ : رأيتُ سَبْسَبَّاً وكَلْكَلاً ، وإنَّما جازَ هَذا في الضرورةِ لأَنَّك كنتَ تقولُ في الوقفِ في الرفعِ والجرِّ : هَذا سَبْسَبٌّ ومررتُ بسَبْسَبٍّ فتثقلُ ؛ لتدلَّ علَى أَنَّهُ متحركُ الآخرِ في الوصلِ ؛ لأَنَّكَ إذا ثقّلتَ لم يحزْ أَنْ يكونَ الحرفُ الآخرُ إلاّ متحركاً لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنانِ ، فلما اضطرَ إليه في الوصلِ أَجراهُ على حالهِ في الوقفِ" (1047).

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب إجراء اللفظ على حاله، ونلاحظ أن الحال هنا ليس هو الأصل ، لأن الوصل هو الأصل.

<u>وقد يذكر اللفظ ويقول:" على حاله".</u>

<u>كقوله في باب حتى :</u>

:"واعلم : أنك إذا قلت : سرتُ حتى أدخلها، فحتى على حالها في عمل الجر، وإن كان لم يظهرْ هنا (وإن وصلتها) اسم " (1048).

1047 - السابق ج3 452
1048 - السابق ج1 426

فهنا يقرر أن (حتى)على حالها فى عمل الجر وهو الأصل ، فهذا استصحاب .

<u>وقوله فى الحديث عن الياء :</u>

" فإن كانتِ الياءُ بعدَ حرفٍ مفتوحٍ وهيَ ساكنةٌ لم تعل إلاّ في لغةِ مَنْ قالَ : في يَيْأَسُ يَيْئِسُ ، وفي (يَوْجَلُ يَاجَلُ) وإنْ كانتْ بعدَ حرفٍ مكسورٍ فهيَ علَى حالِها". (1049)

فهنا يقرر بقاء (الياء)على حالها بعد حرف مكسور، فهذا استصحاب للأصل

كما استعمل ابن السراج عبارة "الإتيان بالكلام على لفظه ".

<u>فى باب ما النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية:</u>

"ألا ترى أن قولك : عمرو منطلق كان خبراً موجباً فلما أدخلت عليه (ما) صار نفياً، وإنما نفيت (بما) ما أوجبه غيرك حقه أن تأتي بالكلام على لفظه (1050).

1049 - الأصول ج3 /33/32

1050 - السابق ج1 61

والإتيان بالكلام على لفظة الموجب هو الأصل واستصحاب للأصل، وإن لم يصرح به ففي الصورة الثانية للتعبير عن الاستصحاب عند ابن السراج يمكن اعتباره بأنه ذكر اللفظ – مفرداً أو مركباً – ووصفة بأنه جاء على الأصل– أو أتى على أصله، أو جرى على أصله، أو يذكر، ويقول أخرجوه على الأصل، أو على الأصل وقد تكون هذه العبارات وصفاً لفعل العربي متكلم وقد يستبدل لفظ الأصل تاركا إياه :-

- يأتى بلفظ الحال وقد يعبر عن الاستصحاب بإتيان الكلام على لفظه.

<u>ثالثا: يمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج أنه ذكر الحكم ثم يقرر أنه هو الأصل</u>

كما فى قوله فى

<u>باب المبنى:</u>

" والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين : فضرب مبني على السكون نحو : كم ومن وإذ وذلك حق البناء وأصله" (1051).

فهنا يقرر أن السكون علامة البناء للأسماء وأصله فهذا استصحاب للأصل .

<u>وفى باب الأسماء التى أعملت عمل الفعل:</u>

" وإذا قلت : زيد حسن وجهه وكريم أبوه وفاره عبده فهذا هو الأصل "(1052) .

فهنا يقرر أن الأصل فى الأسماء التي أعملت عمل الفعل أن ترفع ما بعدها فى المعنى فاعلاً فهذا استصحاب للأصل .

<u>وفى باب التمييز :</u>

"وأما قولك : الحسن وجهاً والكريم أبا فإن أصحابنا يشبهونه : بالضارب رجلاً، وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب ،

1051 - السابق ج1 /51
1052 - السابق ج1 132

وغير ممتنع عندي أن ينتصب على التمييز أيضاً ،بل الأصل ينبغي أن يكون هذا "(10530).

فهنا يقرر نصب الأسماء بالتمييز والعامل فيها معنى الفعل، فهذا هو الأصل الذى ينبغي أن يكون فهذا استصحاب الأصل .

<u>رابعا: وقد عبر ابن السراج عن الاستصحاب" بالإبقاء على لفظه"</u>

كقوله

<u>فى باب النداء:</u>

"ومثل ذلك إختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر فإن الأولين يؤثرون رفعه أيضاً، ويقولون :

[1053] - الأصول ج1 /224
انظر أمثلة أخرى ج1 307 فى الحديث عن تمييز المقادير
ج2 294 فى الحديث عن الظروف من الزمان والمكان
ص361 فى الحديث عن ذكر ما يتحرك من السواكن لغير إعراب
ص 363 فى الحديث عن ذكر ما حرك أواخر الكلمة من أجل سكون ما قبلها

هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه" (1054) .

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب بأنه إبقاء الكلمة على لفظها ؛ وهو رفع الاسم المنادى إذا لحقه التنوين إضطراراً فى الشعر، فهو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين .

وقد يعبر عن الاستصحاب بعبارة "الترك على الأصل ، أو يدع على الأصل".

كقوله فى باب إبدال الواو من الياء:

" وإنْ كانتْ صفةً تركوهُا علَى أَصلِه قالوا : امرأةٌ خَزْيَا وَرَيَّا "(1055).

فالاستصحاب أن تترك الكلمة على أصلها بلا إبدال إذا كانت صفة .

وفى باب فعل يفعل من حروف الحلق:

1054 - السابق ج1 337

1055 - الأصول ج3 /266

"قَالَ وسمعتُ مِنْ بعضِ العَربِ مَنْ يقولُ : بِيْسَ ولا يُحققُ الهمزةَ ، ويدعُ الحرفَ على الأصلِ" (1056)

فالاستصحاب هنا أن يدع الحرف على أصله فلا يحقق الهمزة.

<u>وقد يعبر عن الاستصحاب بعبارة " الترك على حاله " أو" تدعه على حاله" أو" تدعه على حكمه" كقوله فى</u>

<u>باب نعم وبئس:</u>

" وقالوا : كل ما كان بمعنى : نعم وبئس يجوز نقل وسطه إلى أوله . وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول ظُرْفَ الرجل زيد وظَرُفَ الرجل نقلت ضم العين إلى الفاء، وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول : ظَرْفَ الرجل زيد " (1057).

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب بأنه ترك اللفظ على حاله ، فهو يرى جواز نقل وسطه إلى أوله وإن شئت تركت أوله على حاله، فهذا استصحاب.

<u>وقوله فى باب الاتساع :</u>

1056 السابق ج3 /105
1057- السابق ج1 /116

"اعلم : أن الإتساع ضربٌ من الحذف إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه ،وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب". (1058)

فهنا تدع ما عمل فيه على حاله فى الاعراب ،فيعمل فيما تقيم مقام المحذوف ، وتعربه بإعرابه .

<u>كقوله فى باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به مالا يجوز أن يحكى:</u>

"فحكاية الشيء أن تدعه على حكمه ما لم يكن معه عامل فإن كان معه عامل أعملت العامل ونقلته بحاله " (1059).

<u>خامسا ويمكن اعتبار الاستصحاب عند ابن السراج بأنه إعطاء الكلام حكماً ثم يقرر نفى الزوال، وعدم التغيير، ونفى التحويل لهذا الحكم .</u>

<u>كقوله فى باب المبتدأ والخبر:</u>

"وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله كلام الابتداء وحروف

1058 السابق 255/2

1059 **- الســـابق ج2 /105 وردت كلمة عامل فى النســـخة المطبوعة عاقل والأصح ما أوردته .**

الإستفهام (وأما وما) إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك " (1060) .

فهنا يبقى المبتدأ على حاله فلا يزول عن حاله بدخول عوامل ليست من عوامل الأسماء .

<u>وقوله في باب النفي :</u>

" باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله (1061)."

فالاستصحاب للأصل بعدم تغير باب ما إذا دخلت عليه (لا) عن حاله.

<u>وقوله في باب الأفعال المبنية :</u>

" الأفعال التي تبنى على ضربين : فعلٌ أصله البناء، فهو على بنائه لا يزول عنه " (1062) .

فالاستصحاب أن الأفعال منها ضرب أصله البناء لا يزول عنه .

1060 - الأصول ج1 /61
1061 - السابق ج1 /392
1062 - السابق ج2 /199

وقوله في باب التحويل والنقل:

" (خِفْتُ) فالأصلُ : خَوِفْتُ مبنيٌّ على (فَعِلْتُ) والعينُ مكسورةٌ فهذَا لم يحولْ مِنْ بناءٍ إلى بناءٍ ، وَهوَ على أصلهِ ولكنَّكَ نقلتَ حركةَ العينِ فألقيتَها على الفاءِ "(1063) .

فما جاء مبنى على (فَعِلْتُ) لم يحول من بناء إلى آخر فهذا استصحاب .

سادسا وقد يعبر عن الاستصحاب عن طريق إطلاق الحكم العام شاملاً جميع الأحوال.

كقوله في باب رفع الفعل بالفعل:

"فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً أو خبراً أو استخباراً؛ هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له، فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل " (1064).

1063 - السابق ج3 /278 و279
وانظر ج1 /75 في الحديث عن عمل الفعل
1064 - الأصول ج1 /75

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب هو رفع الفعل فى جميع أحواله للفاعل .

سابعا ويعبر ابن السراج عن الاستصحاب بإعطاء الكلام الحكم الأصلي ؛ لأنه لم يعلم علة توجب نفى هذا الأصل.

كقوله فى باب الممنوع من الصرف :

"وإذا كان اسماً على فعال لا يدري ما أصله فالقياس صرفه ؛لأنه لم يعلم له علةٌ توجبُ إخراجُه عن أصله وأصل الأسماء الصرف " (1065).

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب بأنه الحكم ببقاء الحكم الأصلي وهو صرف الأسماء لعدم وجود علة تنفى هذا الأصل .

ثامنا وقد يعطى الكلام حكماً ؛ وهى أن يبقى حالها كحالها قبل أن يطرأ عليها تغيير يغيرها عما كانت عليه .

كقوله فى باب (لا النافية) إذا دخلت عليها ألف الاستفهام:

1065 -السابق ج2 /90

الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً،وجاز أن يكون تمنياً ،والأصل الإستفهام فإذا كان استفهاماً محضاً فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الإستفهام وذلك قولك : ألا رجلَ في الدار".(1066)

فهنا يمكن اعتبار الاستصحاب بأنه إعطاء الكلام حكماً فيبقى حالها كحالها قبل التغيير فلا يتغير حالها النفي قبل دخول ألف الاستفهام ، فهذا استصحاب للأصل .

<u>تعليق على الاستصحاب عند ابن السراج :-</u>

نخلص مما سبق

1. **الاستصحاب رغم الحكم بضعفه أحد الأدلة المعتبرة عند ابن السراج .**
2. **استصحاب الحال مصطلح ليس له ورود عند ابن السراج ، لكن مفهومه موجود إذ إن فكرة الأصل لها وجود واضح عنده .**

1066 ـ السابق ج1 /396
وانظر السـابق ج2 /104 فى الحديث عن ما يحكى من الكلام إذا سـمي به ومالا يجوز أن يحكى

3. ابن السراج ذكر العديد من العبارات معبرا عن الاستصحاب و أكثر العبارات صيرورة فى كتاب الأصول ، أن يعطى الكلام حكما ثم يقرر أنه الأصل فيقول: لأن الأصل كذا، أو قوله جاء الأصل ، أو قوله: يجرى على الأصل.

4. من التعبيرات النادرة الظهور فى كتاب الأصول وإن كانت تتسم بالجدة أن يذكر الحكم معمما إياه فى جميع الأحوال ، أو أن يعطى الكلام الحكم الأصلي لعدم وجود علة توجب إخراجه عن هذا الأصل ، فلم يلجأ إليها إلا مرة واحدة .

5. الاستصحاب شاع استخدامه فى كثير من الأبواب النحوية والصرفية ، فنحن نراه يبنى كثيراً من الأحكام ، ويضع العديد من القواعد معتمداً عليه كأصل نحوى مأخوذ به ، إلا أنه أقل درجة من السماع والقياس .

الخاتمة

وبعد دراسة الأصول النحوية في كتاب الأصول لابن السراج فإن من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

1- واقع البحث النحوي يثبت حقيقة لا تقبل الشك ؛ أن مبادئ أصول النحو موجودة فى شكلها التطبيقي عند النحاة الأوائل.

2- كتاب الأصول فى النحو لابن السراج لم يكن كتاب قواعد كما ذهب بعض النحاة ، بل أحرز قصب السبق فى حمله لاسم الأصول ، والإشارة إلى هذه الأصول ؛ وتطبيقها بصورة عملية .

3- يرى البحث أن السماع أخذ المكانة الأولى بين أصول النحو عند ابن السراج ؛ لأن النقل هو المادة التي يستخرج منها الدارس الأحكام التي يصل بها الى القياس .

4- تؤكد الناحية التطبيقية مدى اعتماد القرآن وأخذه المكانة الأولى فى بناء القواعد فى جميع المستويات اللغوية ، وتقديمه فى معظم المواقف علي الشعر .

5- من المواقف المهمة لابن السراج احتجاجه بالقراءات سواء أكانت متواترة أم شاذة، ما دامت توافق قاعدته ، وهى كذلك فى أكثر الأحيان ،واعتراضاته على القراءات جاءت ضمنية لا تتسم بالعنف كما وجدنا عند غيره .

6- لم يوجه ابن السراج إلى أحد من القراء أو قراءة من القراءات طعنا ، ولم يفاضل بين قراءة وقراءة ،وفى معظم الأحيان ينسب القراءة إلى قائلها .

7- موقف ابن السراج جاء خلاف لما كان متوقعا ، فتجده نادراً ما يحتج بالحديث النبوي ، فلم يتجاوز عدد شواهد الحديث فى كتاب الأصول أربعة شواهد ، إضافة إلى أنه لم يصرح برفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعل السبب الذى يرتضيه البحث لهذا ؛ هو ارتضاء ابن السراج بما ورد لديه من شواهد قرآنية ، ومن كلام العرب شعراً ونثراً ، وهو فى هذا الموقف موافق لجمهور النحاة .

8- أخذ الشعر المرتبة الثانية على كثرته بعد شواهد القرآن وقراءاته ، فلم يرو شاهداً ، أو يحكم عليه ما لم يتأكد لديه أن هذا الشاهد لم يثبت عن العرب .

9- التزم ابن السراج فى أخذه عن الشعراء بما حدده النحاة من إطار زماني ، أو مكاني .

10-لم يهتم ابن السراج بنسبة شواهده الشعرية ، فقد بلغ عدد الشواهد المنسوبة إلى أصحابها مائة وخمسين شاهداً من أربعمائة شاهد .

11-هناك شواهد ينسبها إلى القبيلة .

12-نسب المحققون كثيراً من شواهده الشعرية إلى أصحابها .

13-نسب المحققون البيت إلى أكثر من شاعر .

14-هناك شواهد لم ينسبها ابن السراج ، ثم يعود إلى نسبتها فى موطن آخر ما يدل على عدم اهتمامه بنسبة الشواهد ، أو انه كان على علم بقائله .

15-كثرت الشواهد غير المنسوب فى كتاب الأصول فلم ينسبها صاحبنا ، ولم يفعل الأمر نفسه المحققون .

16-اعتمد المنثور من كلام العرب شعراً ونثراً ،فلم يخل موطن من ذكر سماعه ، أو سماع أحد شيوخه الثقات .

17-أكثر من نقل عنهم من شيوخه هو سيبويه ، وأقلهم الأخفش ، والكسائى ، والفراء ، والأصمعى، وأبو الخطاب ، الجرمى فلم يتجاوز ما أورده عن طريقهم موضع ، أو موضعين .

18-وافق صاحبنا النحاة فى أن اللغات على اختلافها حجة ، من هنا اعتمد العديد من اللهجات فى مختلف المستويات اللغوية .

19-أكثر اللغات وروداً فى كتاب الأصول لغتي الحجاز وتميم ، وأقلها وروداً هي لغة هذيل ، وبنو العنبر ، خثعم ، أزد السراة فقد ورد كل منها مرة فى كتابه.

20-لجأ ابن السراج إلى الجمع بين اللغات ، مما يعد دليلا على قربها فى الفصاحة .

21-قد يصف بعض اللهجات بأنها جيدة ، أو أنها ليست جيدة .

22-التزم بن السراج بالإطار المكاني فيما أخذ عنه من قبائل .

23-استشهد بأمثال العرب، لكن بصورة قليلة فلم تتجاوز الأمثال فى كتابه اثني عشر مثالا .

24-سار ابن السراج سير البصريين ، فلم يتوسع فى القياس فرفض القياس على الشاذ والقليل .

25-القياس فى كتاب الأصول جاء بمعنى الاطراد .

26-من أكثر المصطلحات وروداً فى كتاب الأصول تعبيراً عن القياس ؛ اللفظ الصريح أو الإجراء .

27-اعتمد بن السراج بعض صور القياس عند شيوخه الثقات كالخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويعد أكثرها شيوعا قياس الشبه.

28-التزم فى القياس كلام العرب ، فما كان مقبولاً قبله فى أَقيسته .

29-القياس اعتمد عليه بصور أقل فى بناء قاعدته إذا ما قورن بالسماع .

30-العلة تعد أحد الأصول المستقلة فى كتاب الأصول ، فلم تكن أحد أركان القياس عنده .

31-علل ابن السراج تواجهنا فى كل أبوابه النحوية لكتاب الأصول ، فهذا دليل على مقدرته العقلية .

32-ابن السراج ذهب الى جواز تعليل الحكم بأكثر من علة .

33- تقسيم ابن السراج للعلة أثّر فى كثير من النحاة بعده ، وأرى أنها لم تخرج عما ذهب إليه .

34-أكثر العلل صيرورة فى كتاب الأصول علة المشابهة ، وأندر العلل استخداما علتا الدلالة والتحليل ، فلم يتطرق إليهما إلا فى موضعين .

35-وصل عدد العلل فى كتاب الأصول تسعاً وعشرين علة .

36-الإجماع كدليل لم يكن له دور كبير فى كتاب الأصول إذا ما قورن بالسماع أو القياس ، فلم يتجاوز عدد المواضع التي ذكر الإجماع فيها صراحة ثمانية مواضع .

37-لم يجد البحث أثراً ملحوظاً لإجماع القراء فى كتاب الأصول .

38-ابن السراج كسابقيه لم يستخدم مصطلح الاستصحاب فى أصوله لكن فكرة الأصل لها وجود بارز .

39-عبر ابن السراج عن الاستصحاب بالعديد من العبارات وأكثر تعبيراته صيرورة، بأن يعطى الكلام حكماً ثم يقرر أنه الأصل فيقول: لأن الأصل كذا ، أو قوله: جاء على الأصل، أو قوله: يجرى على الأصل .

40- من أندر تعبيرات ابن السراج تعبيرا عن الاستصحاب ؛ أن يذكر الحكم معمماً إياه فى جميع الأحوال ، أو أن يعطى الكلام الحكم الأصلي فلم يلجأ إليها إلا مرة واحدة .

41-استصحاب الحال من أضعف الأدلة عند ابن السراج كغيره من النحاة، وإن اعتمده فى كثير من الأبواب النحوية ، والصرفية .

وبعد فإن هذه النتائج لا أدعى الأسبقية إليها فقد أشار إليها بعض الباحثين ، لكن قيمتها تكمن فى أنها اعتمدت على

الدراسة التحليلية لكتاب الأصول لابن السراج ؛ مما جعلها تتسم بقدر كبير من الجدة والصحة .

والحمد لله أولا وأخرا

فهرس المصادر

والمراجع

(1) القرآن الكريم

2- أبو البركات الأنبارى ودراساته النحوية د/ فاضل صالح السامرئى ، بغداد 1975 م

3 - ابن جنى النحوي للدكتور محمد صالح السامرائى ، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد 1969م

4 أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة د / أحمد مكي النصارى ،المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية نشر الرسائل الجامعية القاهرة 1384 هـ

5 إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات، تأليف/ أحمد بن محمد البنا 1137هـ - 1705 م ،ت د/ شعبان محمد إسماعيل ،ط 1 ،سنة 1407 هـ - 1987 ،عالم الكتب بيروت

6 أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربي إعداد مصطفى أحمد عبد العليم، رسالة ماجستير، بدار العلوم رقم 562، سنة 1993 م

7 الإحكام فى أصول الأحكام ،تأليف الإمام على بن محمد الآمدى ، ت د/ سيد الجميلى ،ط 1 سنة 1404 هـ - 1989 م، مطبعة دار الكتاب العربي

أراجيز العرب للسيد محمد توفيق البكرى منقحة ومصححة على النسخة الأصلية، ط2، سنة 1346 هـ -

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي ت 745 هـــ، ت د/ رجب عثمان محمد، راجعه د/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجى ،ط ،1 سنة 1418 هـ - 1998 م

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الحافظ محمد بن على الشوكانى1173 – 1250 هـــ، حققه د/ شعبان محمد إسماعيل، مطبعة المدني ، ط،1 سنة 1413 هـ /1992 م

الاستشهاد بالحديث واللغة العربية للأستاذ محمد الخضر حسين، مجلة اللغة العربية الملكي بالقاهرة، ط3 سنة 1355 هـ - 1926 م ،طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، سنة 1937م

الاستصحاب فى النحو العربي ، إعداد تامر عبد الحميد، رسالة ماجستير بدار العلوم رقم 1330 ، سنة 2001 م

الأشباه والنظائر للسيوطى ت 911 هـ ت / عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط1 سنة 1406 هـ - 1985م، ط دار الكتاب العربى سنة 1984م، راجعه فايز ترجينى

أصول التشريع الإسلامي للشيخ على حسب الله ط،1 سنة 1371 هـ 1952 م، مطبعة العلوم

أصول التفكير النحوي د / على أبو المكارم منشورات الجامعة الليبية، سنة1393 هـ -1993 م

أصول الفقه الميسر د/ عبد الحي عزب، ط 2 مزيدة ومنقحة ،سنة 2001-2002 م

أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، طبعه دار الفكر العربي، سنة 1997م

أصول النحو القياسية دراسة ونقدا لغريب عبد الحميد نافع ،رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، سنة 1390 هـ - 1970 م

أصول النحو عند السيوطى بين النظر والتطبيق لعصام عيد فهمي أبو غريبة، رسالة ماجستير بدار العلوم ،رقم 1256 سنة 2000م

أصـــول النحو فى الخصـــائص لابن جنى لمحمد ابراهيم حسـين صـادق خليفة، رسـالة ماجسـتير بدار العلوم رقم 267، سنة 1982 م

أصول النحو فى كتب إعراب القرآن حتى القرن السادس الهجري لحســام أحمد قاســم، رســالة ماجســتير ،بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1996م، رقم 7114

أصــول النحو فى معاني القرآن للفراء لمحمد عبد الفتاح العمراوى – رســـالة ماجســـتير بدار العلوم، رقم ،544 سنة 1992 م

أصول النحو فى نظر النحاة ورأى بن مضاء وضوء علم اللغة الحديث د/ محمد عيد عالم الكتب، سنة 1989م

الأصـول النحوية عند الأنبارى لمحمد سـالم صـالح سـالم، رسـالة ماجستير بدار العلوم سنة 1994م، رقم 586

الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب نحو فقه – لغة بلاغة د/ تمام حسـان ،الهيئة المصـرية العامة للكتاب ،1982 م

الأصول فى النحو لابن السراج ت 316 هـــ ت د/ عبد الحسين الفتلى، ط3 مؤسسة الرسالة، سنة 1417 هـ 1996 م

إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام العلامة شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف ،بابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) طبعة دار الحديث ،بدون تاريخ

الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى (ت 911 هـــ) قدم له د / أحمد سليم الحمصى، د/ محمد أحمدقاسم ،ط1 ،سنة 1988 م

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة د/ فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجى القاهرة، سنة 1397 هـ - 1977 م

أمالي ا بن الشجري هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسن العلوي 450 - 542 هـــ، تحقيق ودراسة د / محمود الطناحى، مكتبة الخانجى 1992م

إنباه الرواة على أنباء النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى (ت 624 هـــ) ، ت محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى ،سنة 1406 هـــ – 1986 م ،طبعة دار الفكر العربي

الإيضاح العضدي لأبى على الفارسي ،تحقيق حسن شاذلي فرهود القاهرة،1389 هـ 1969 م

36الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاج (ت 337 هـــ) ت د/ مازن مبارك 37دار النفائس، ط2 1973م

البحر المحيط فى التفسـير، لحمد بن يوسـف الشـهير بأبي حيان الأندلسى

39 الغرناطى 654 – 754 هـ، دار الفكر، سنة 1413 هـ - 1952 م

البرهـان فى علوم القرآن للإمـام بـدر الـدين محمـد بن عبـد الله الزركشى (ت 794 هــ) ،ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار المعرفة بيروت، ط 2 سنة 1392 هـ -1972 م

بغيـة الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت 1964م

تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدى، ط دار الجيل سـنة 1389هـــ - 1969م ت مصـطفى حجازى، راجعه عبد الستار أحمد فراج مطبعة حكومة الكويت

تـاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثـاني الهجري، للدكتور على أبو المكارم ،القاهرة الحديثة للطباعة، ط1 سنة 1391 هـــ - 1971 م

التعريفات، لسيد الشريف على بن محمد بن على بن أبى الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي 740 -816 هـ

التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة إبستولوجية د/ جلال شمس الدين، توزيع مؤسسة لبنان الجامعية الإسكندرية ،،سنة 1994 م

تقويم الفكر النحوي د / على أبو المكارم، دار الثقافة بيروت لبنان، لا ط ، لا ت

تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمدالأزهرى 282 – 370 هـ ت ، يعقوب عبد النبي ،مطبعة الدار المصرية، مراجعة محمد على النجار، د.ت

التيسير فى القراءات السبع، تأليف الإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه اوتويرتزل استانبول، مطبعة الدولة سنة 1930 م

الجامع الصحيح لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمدالأنصاري القرطبى، دار إحياء التراث العربي بيروت، سنة 1965 م

الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبى عباس محمد بن عيسى بن سورة 209-297 هـ ، تحقيق وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، سنة 1388 هـ

الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تأليف جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق حمدي الدمرداش، ط 1 سنة 1419 هـ - 1998 م مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية

جمهرة اللغة لابن دريد 321 هـ ، دار صادر بيروت ، 1900م

الحجة فى علل القراءات السبع لأبى على الحسن بن أحمدالفارسي 288 – 377 هـ، 900- 987 م ت / على الجندي ناصف، د عبد الحليم النجار، د / عبد الفتاح شلبي مراجعة محمد على النجار، الطبعة الثانية، مصورة عن الأولى سنة 1403هـ 1938 م الهيئة المصرية العامة للكتاب

الحدود الأنيقة للقاضي الشيخ زكريا محمد الانصارى 824 – 926 هـ ،تحقيق د / مازن مبارك ، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان 1991م

حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة للسيوطى ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العلمية عيسى البابا الحلبي وشركاه، ط1 سنة 1387هـ - 1967 م

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر عمر البغدادي 1030- 1093 تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجى، ط1 سنة 1406 هـ 1986 م

الخصائص لابن جنى ت أ/ محمد على النجار، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1408 هـ - 1988 م

الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله – منهجه د / مهدى مخزوم، مطبعة الأهرام بغداد، سنة 1960 م

الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، لمحمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ط1 سنة 1400هـ - 1980 م

دراسات فى العربية للشيخ محمد الخضر حسين، نشر المكتبة الإسلامية دمشق و مكتبة دار الفتح دمشق ، ط2 سنة 1960 م

57 دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة

دراســة فى النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، رســالة ماجســتير من جامعة الفتح – طرابلس – للمختار أحمد ديره ،دار قتيبة، ط1 ، سنة 1411 هـ - 1981 م

دور الحديث النبوي فى التقعيد النحوي للباحث، محمد أ حمد العمروسى ، رسالة بدار العلوم رقم 842 ، سنة 1982م

دور النحو فى علوم الشــرعية للباحث جمال عبد العزيز، رســالة ماجستير بدار العلوم ،رقم 490 سنة 1989م

ديوان أبى الأســود الدؤلى حققه وشــرحه وقدم له عبد الكريم الدجيلى ، ط1 سنة 1373هـ - 1954 م ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة بغداد

ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه د/ يحيى الجبورى ، ط 1 سنة 1412 هـ - 1991 م

ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعى ،شرحه وعنى بتحقيقه د/ عزة حسن ، مكتبة دار الشرق 1971م

ديوان الفرزدق، ت كرم البستاني ، ط دار صادر بيروت د ت

ديوان القطامى ، تأليف عمير بن شييم الثعلبى، دراسة وتحقيق د/ محمود الربيعي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 2001 م

ديوان النابغة الزبيانى ، ت محمد أبو الفضـــل، دار المعارف ، ط 3 سنة 1990 م

ديوان امرئ القيس، دار صادر بيروت، د.ت

ديوان جرير، دار صادر للطباعة، سنة 1379 هـ - 1960 م

ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت،سنة 1981 م

ديوان حسان بن ثابت،ت د/ سعيد حنفي حسنين ، مراجعة حسن كامل الصيرافى ،الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1394 هـــ - 1974 م

ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوى ،شرح الإمام أبى العباس ثعلب ،ت عبد القدوس صالح مؤسسة الرسالة، طبعة جديدة ت د

ديوان رؤبة 315 شعر مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسـوبة إليه، عنى بتصـحيحه وترتيبه وليم بن الورد البرنس منشـورات دار الأفاق الجديدة، ط1 سنة 1979 م

ديوان زهير بن أبى سلمى، دار صادر بيروت ،سنة 1384 هـــ - 1964 م

ديوان عمر بن أبى ربيعة ، لا ط ،لا ت

الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبى ،ت د / شوقي ضيف، ط2 ، دار المعارف 1982م

الرواية والاستشهاد باللغة، د / محمد عيد، عالم الكتب 1976 م

سر صناعة الإعراب صنعه ابن جنى (ت 392 هـــ)، دراسة وتحقيق د حسن هنداوى، دار القلم دمشق ، ط1 ،سنة 1985 م

سنن الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة 207-275 هـــ ،حقق نصوصه، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ،مطبعة دار أخبار الكتب العربية 1900م

سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية تأليف د / أحمد مكي الانصارى، دار المعارف، سنة 1392 هـ - 1972 م

الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثى ، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37 ، سنة 1394 هـ - 1974م

شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأرب أبى الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي ت 1089، دار الكتب العلمية بيروت 1900 م

شـرح شـواهد المغنى تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السـيوطى (ت 911 هـــ) ذيل بتصـحيحات، وتعليقات ،العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزى الشنقيطى، د.ت

شعر الأحوص الأنصارى، جمعه حققه عادل سليمان جمال قدم له د / شـوقى ضـيف ،الناشـر مكتبة الخانجى ،ط2 مزيدة ومنقحة 1411هـ - 1990م

شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، للدكتور خالد عبد الكريم ، جمعة مكتبة دار العروبة بالكويت، سنة 1400 هـ - 1980 م

الشـواهد القرآنية فى كتاب سـيبويه، د/ محمد ابراهيم عبادة، رسالة دكتوراة رقم - 743 سنة 1977 م

صـحيح البخاري للإمام أبى عبد الله محمد بن إسـماعيل البخاري الجعفى ، ضـبطه ورقمه وذكر تكرار مواضـعه وشـرح ألفاظه وجمله وخرج أحاديثه فى صحيح مسلم د / مصطفى ديب البغا ، ط3 سنة 1407 هـ - 1987م ، دار بن كثير دمشق

صـحيح مسـلم للإمام أبى الحسـين مسـلم الحجاج القشـيرى النيسابورى 206 – 261 هـــ ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث بالقاهرة، ط1 ، 1412هـ 1991 م

طبقـات النحويين واللغويين، لأبى بكر محمـد بن الزبيـدى (ت 379هـــ)، تحقيق محمد أبو الفضـل إبراهيم ط1 سـنة 1373 هـ 1954 م

طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحى 139- 231 هـــ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، لا ط ، لا ت

ظاهرة التخفيف فى النحو العربى د / أحمدعفيفى ، الدار المصرية اللبنانية، ط 1 سنة 1417 هـ - 1996م

العلـة النحويـة ودورها فى إثبات الحكم أو نفيـه دراســـة نحويـة، إعداد ابراهيم محمد السـيد منصــور، ماجســتير بدار العلوم ،رقم 1128 سنة 1998 م

علم أصــول الفقة د/ عبد الوهاب خلاف، مطبوعات مكتبة الدعوة الإسلامية شباب الأزهر، ط8 دار القلم، د.ت

العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده، تأليف أبى على الحسن بن رشـيق القيرواني الازدى 390-456 هـــــ، حققه وفصـله وعلق حواشيه محمد محيى عبد الحميد ،ط3 صفر 1383 هـ 1963م

عيسـى بن عمرو نحوه من خلال قراءاته ،لصـباح عباس سـالم، منشورات مؤسسة الأعلى بيروت، ط1سنة 1975 م

عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أصيبعه ت 668 هـــ، شرح وتحقيق

د / نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، 1965 م

غيث النفع فى القراءات السبع،تأليف ولى الله سيد على النورى الصفاقس ويليه مختصر بلوغ الآمنين وهو شرح فضيلة الشيخ على محمد الضباع على نظم تحرير المسائل الشاطبة،للشيخ حسن خلف الحسيني المقري،ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين،دار الكتب العلمية بيروت،ط3 سنة 1419 هـــ - 1999 م

الفهرست ،أبى الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق المعروف بابن النديم (ت 380 هـــ) ،بطه وشرحه وعلق عليه وقدم له يوسف على الطويل وضع فهارس أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت لبنان

فى أصول العربية ، / أحمدعلم الدين الجندي د.ت

فى أصول اللغة والنحو ، د/ حنا ترزي مكتبة لبنان بيروت 1996 م

فى أصول النحو، للأستاذ سعيد الافغاني الطبعة الثانية، مطبعة الجامعة السورية سنة 1376هـ – 1957 م ، ط دار الفكر

القاموس المحيط للفيروز أبادى ت 817هـ ،ضبط وتوثيق يوسف الشيخ محمد البقاعى، ط دار الفكر سنة 1995 م

القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ،د/ عبد العال سالم مكرم

القياس فى اللغة العربية، محمد الخضر حسين، طبع بمطبعة الدار السلفية ومكتبتها ،سنة 1353 هـ

القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات ،لأبى على الفارس د/ منى إلياس ،ط دار الفكر، ط1، سنة 1405 هـ - 1985 م

القياس فى النحو من الخليل إلى ابن جنى لصابر بكر أبو السعود ،رسالة دكتوراه بكلية الآداب، جامعة القاهرة، رقم 1410

القياس فى النحو نشأته وتطوره د/ سعيد جاسم الزبيدى، ط دار الشروق ، ط1، سنة 1997 م .

الكتاب لسيبويه، ت د/ عبد السلام هارون دار الجيل بيروت، ط1 ، 1991م

الكشاف للزمخشرى ،ط3 سنة 1407هـ 1987 م، دار الريان للتراث

كشـف الظنون عن أسـاس الكتب والفنون، للعالم الفاضـل الأديب المؤرخ مصـطفى بن عبد الله الشـهير بحاجى خليفة، دار العلوم الحديثة بيروت لبنان، 1941م

الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية ،لأبى البقاء أيوب بن يوسف الحسيني الكنوى ت 1094 هـ 1683 م ،قابله على نسخه د / عدنان درويس و د / محمد المصري، مؤسسة الرسالة ،ط2 سنة 1413 هـ 1993 م

اللباب فى تهذيب الأنساب ، للمؤرخ الكبير عز الدين أبى الحسن على بن محمد بن الأثير (ت 555هـ - 630م)، عنيت بنشره مكتبة القدس سنة 1357 هـ

اللباب فى علل الإعراب والبناء لأبى البقاء العكبرى دراسة وتحقيق دكتوراه ، إعداد خليل بنيان الحسون ، كلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1396هـ - 1976 م ،رقم 1650

لسان العرب لابن منظور، ط دار المعارف طبعة جديدة مزيدة ومشكولة شكلا تاما ومزيلة بفهارس منفصلة، ت نخبة من الأساتذة:- عبد الله على الكبير / محمد أحمدحسب الله / هاشم الشاذلي د.ت

لمع الأدلـة فى أصـــول النحو ، تـأليف أبى البركـات محمـد بن الأنبارى (ت 577 هـــــ) ،قدم له وعنى بتحقيقه مع الإغراب فى جدل الإعراب ،الأستاذ / سعيد الافغانى ،ط الجامعة السورية سنة 1377 هـ - 1957 م

اللمع فى أصـول الفقة، تأليف الإمام أبى إسـحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازي الفيروزأبادى الشافعي (ت 476 هـــ)، ط3 سنة 1377 هـ 1907 م ،مطبعة الحلبي

مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 339 هـ)، ت عبد السلام هارون ، ط2 سنة 1403 هـ - 1983 م، مكتبة الخانجى

مجـالس ثعلـب ، لأبى العبـاس أحمـدبن يحيى بن ثعلـب، ت عبـد السلام هارون، ط3 دار المعارف بمصر، 1969 م

مجمع الأمثال، لأبى الفضـــل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم الميداني، ت محمد أبو الفضـل ،طبعة مطبعة عيسـى البابى الحلبي وشركاه سنة 1398 هـ 1978 م

المحتسب فى وجوه وشواذ القراءات والإيضـاح عنها، تأليف أبى الفتح عثمان بن جنى (392 هـــــ) ت على الجندي ناصـف – د / عطا عبد العليم د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،ط1 القاهرة 1386

المحلى أبى محمد على بن أحمدبن سعيد بن حزم(ت 456 هـــ) ،ت أحمدمحمد شاكر، ط دار التراث القاهرة 1900م

مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه الحسين بن أحمدت 370 هـ ،مكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ت

المدارس النحوية، د / شـــوقي ضـــيف، ط دار المعارف ، ســـنة 1968 ط5

مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د/ عبد الرحمن السيد، توزيع دار المعارف بمصر ،ط1 سنة 1388 هـ - 1968 م

مدرســـة الكوفة ومنهجها فى دراســـة اللغة والنحو، د/ مهدى مخزوم، دار الرائد العربي بيروت ، ط3 سنة 1406 هـ - 1986 م

مراتب النحويين ، لعبد الواحد بن عبد الطيب اللغوى ت 351 هـ ، ت محمد أبو الفضل ابراهيم، ط دار نهضة مصر، سنة 1394 هـ 1974 م

المزهر فى علوم اللغة للسيوطى شرحه وضبطه وصححه وعنون موضـوعاته وعلق حواشـيه محمد أحمد جاد المولى ، على محمد البجاوى , محمد أبو الفضـــل ابراهيم ، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى ،د.ت

مسند الإمام أحمدبن حنبل (ت 241 هـ) وبهامشه كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال، ط5 سنة 1405 هـ - 1985 م بيروت، تحقيق وشرح د /طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية، لاط لات

المطالع السعيدة شرح السيرافى على ألفيته المسماة الفريدة فى النحو والتصريف والخط للسيوطى ، تحقيق وشرح د / طاهر سليمان حمودة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية ، لا ط لا ت

معجم الأدباء أرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ،تصنيف أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي سنة 626 هـ، ط1 سنة 1411 هـ - 1991 م ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

معجم المصطلحات النحوية الصرفية ،للدكتور محمد سمير نجيب الليدى، مؤسسة الرسالة، ط3 سنة 1409 هـ - 1988 م

المعجم المفصل فى النحو العربي، إعداد د/ عزيزة الفوال، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت سنة 1413هـ 1992م

معجم مصطلحات النحو العربي، د / جورج متري عبد المسيح هاني جورج ، تصدير د / محمد مهدى علام مكتبة لبنان، ط1 سنة 1410 هـ 1991 م

معجم مقاييس اللغة ،لابن فارس، ت شـــهاب الدين أبو عمرو، ط عار الفكر للطباعة والنشر، ط1 سنة 1415هـ 1994م

مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشـــام حققه وبوبه وفســـر غامضـه وعلق على شـروحه، وأعرب شـواهده، وضـبط بالشـكل الفاخورى، دار الجيل بيروت، ط1 سنة 1411 هـ - 1991 م

المقتضب لأبى العباس المبرد 210 هـــ - 285 هـــ ، ت محمد عبد الخالق عضيمة، ط2 سنة 1399 هـ 1979 م

من أســـرار اللغة للأســـتاذ / ابراهيم أنيس، طبع ونشـــر مطبعه الأنجلو المصرية، ط2

من مشكلات الدرس اللغوي فى العربية، مجلة منبر الإسلام ، سنة 60 ،العدد 2 صفر 1422 هـ - مايو 2001 م

المنصـــف فى شـــرح التصـــريف، ت عبد الله أمين، و ابراهيم مصطفى، سنة 1954 هـ - 1960 م

موقف النحـاة من القراءات القرآنيـة حتى نهـايـة القرن الرابع الهجري، للدكتور شـــعبان صـــلاح رســـالة دكتوراه، بدار العلوم، رقم759 سنة 1978 م

موقف النحاة من القراءات القرآنية من أول القرن الخامس إلى أواخر القرن الثامن رسالة دكتوراه، بدار العلوم للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، رقم 953 سنة 1992م

النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها ،د / مازن مبارك، دار الفكر بيروت ط2 ، سنة 1972 م .

نزهة الألباء فى طبقات الأدباء،لأبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت 577 هـ)، ت د/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،مطبعة المدني، طبعة دار نهضة مصر

النشر فى القراءات العشر ، تأليف الحافظ أبى الخير محمد الدمشقي الشهير بابن الجزرى (ت 833 هـ) ، راجعه على محمد الضباع مطبعة مصطفى محمد، مصر د.ت

النوادر فى اللغة، لأبى زيد النصارى سعيد بن أوس بن ثابت بن بشر ت 215 هـ ،تحقيق ودراسة د / محمد عبد القادر أحمد دار الشروق، ط1 ، سنة 1981 م – 1401 هـ

همع الهوامع للسيوطى ،ت أحمد شمس الدين ،منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1 ، سنة 1418 هـ - 1998 م

وضع الخليل بن أحمدلأصول النحو وفروعه ،رسالة ماجستير ، رقم 811 سنة 1970 للسيد جعفر نليف

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبى العباس شـــمس الدين أحمدبن محمد بن أبى بكر بن خلكان(608 – 681 هـــ) حققه د/ حسان عباس، دار صادر بيروت، سنة 1978م

فهرس الموضوعات

Contents

إهداء 5
المقدمة 7
سبب اختيار هذا الموضوع :- 10
الهدف من الدراسة:- 12
الكتب التي أفاد منها البحث :- 12
صعوبة الدراسة والبحث :- 16
خطة الكتاب :- 16
التمهيد 22
ابن السراج 24
أساتذته:- 24
منزلته العلمية :- 26
تلاميذه: 27
آثاره : 29
كتاب الأصول :- 32
وفاته : 33
أصول النحو عند المحدثين: 36
الفصل الأول 41
السماع 41
تعريف السماع :- 43

القرآن الكريم وقراءاته:- 46
موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته :_ 48
عن موقفهم النظري : 51
أما عن الموقف العملي للنحاة تجاه القرآن وقراءاته:- 53
تعليق :- 55
موقف ابن السراج(ت 316 هـ) من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:- 58
الشاهد القرآني فى كتاب الأصول:- 60
فمن احتجاجاته بالنص القرآني فى المجال الصوتي :- 61
2 62
4- الإمالـــــة:- 65
احتجاجه بالقرآن صرفيا :- 68
3- باب النسب : 70
4- باب مصادر الأفعال : 71
6- باب الإبدال : 73
احتجاجه بالقرآن نحويا :- 74
1-باب وجوب تقديم المفعول، وتأخير الفاعل ، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل : 74
الموقف الثانى 77
تخريج بعض الآيات التي لا تتفق وقاعدته النحوية :- 77
موقف النحاة من القراءات :- 77
الموقف الأول الاحتجاج بالقراءات القرآنية:- 80
الموقف الثاني تخريج القراءات : 86
ثالثا معارضته القراءات القرآنية :- 90
أ – المعارضات الخفية :- 90
المعارضة الصريحة : 93
تعليق 99
على موقف ابن السراج من القرآن الكريم وقراءاته :- 99
الحديث النبوي الشريف:- 101
مواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:- 101
مذهب المانعين 111
مذهب المجيزين 117
مذهب المتوسطين 121
موقف ابن السراج من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:- 124

شواهد الحديث النبوي في كتاب الأصول 124
فمن النوع الأول ما جيء به لتقرير قاعدة نحوية : 124
ما جيء به لتقرير قاعدة لغوية 126
تعليق على موقف ابن السراج من الحديث :-..... 127
كلام العرب:- 127
موقف النحاة من كلام العرب:- 128
أ- الإطار المكاني :-..... 129
الإطار الزماني: 133
الاستشهاد بكلام العرب عند ابن السراج 141
1- الشعر 141
شواهده الشعرية: 142
فمن شواهد الطائفة الأولى التي جاءت لتقرير قاعدة : 143
ومن شواهد الطائفة الثانية ، وهى ما تتمثل فيها الضرورة الشعرية:-... 149
ومن شواهد الطائفة الثالثة وهى ما يتمثل فيها الشذوذ:- 155
مواقف ابن السراج من نسبة شواهده الشعرية:-..... 158
وقد ينسب المحققون البيت إلى أكثر من شاعر 167
فيقول فى باب ظن وأخواتها :" 171
كقوله فى باب المفعول فيه :" 172
وقد يصرح ابن السراج بما رواه شيوخه الذين سمع عنهم 172
قوله فى باب أسماء الأفعال : " 172
وقوله فى باب كسر ألف إن وفتحها :"()..... 173
وقوله فى باب الوقف على الاسم والفعل والحرف وهو الظاهر المعتل :"
173 .....
قوله فى باب إن وأخواتها :" 176
وقوله فى باب التقديم والتأخير:"..... 176
وقوله فى باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع 176
قوله فى باب أدوات الاستثناء :"..... 177
وقوله وفى باب ما صغرته العرب :"..... 178
قوله فى باب المنادى وهو المضاف:" 179
وقوله فى باب ما يثبت فيه التنوين والنون من الأسماء المنفية :" 179
وقوله فى باب من وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة:" 179
قوله فى باب المبتدأ و الخبر:" 180
و قوله فى باب أسماء الأفعال هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل :". 181

و قوله فى باب رب :" 181
اللهجات 184
اللهجات المنسوبة فى كتاب الأصول لغة بني تميم..... 185
كقوله فى باب المبتدأ و الخبر :"..... 185
و كقوله فى باب الحروف الداخلة على المبتدأ :" 185
وقوله في باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع:" 186
ومن اللغات التي استشهد بها بن السراج لغة أهل الحجاز. 187
كقوله في باب الحروف العاملة عمل ليس:" 187
وقوله في باب الممنوع من الصرف هو العدل:"..... 187
وقد يجمع بين اللغتين الحجازية والتميمية معا 188
كقوله فى باب الحروف المشبة بليس : " 188
واستشهد بلغه بني أسد 189
كقوله في باب ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم وما يسكن من
المتحركات وما تعبر حركته لغير إعراب وما يحذف لغير جزم:" 189
وقوله في باب الوقف علي الاسم والفعل والحرف ، وهو ما كان آخره
همزة:" 189
وقوله في باب الحديث عن الساكن الذي تحركه في الوقف:" 190
واستشهد بلغه طيء 190
كقوله في باب ذكر النون الخفيفة : " 190
وقوله في باب الوصف بذى :" 191
وقوله في باب الوقف وهو ما كان في آخره ألف مقصورة :" 191
لغات وردت بنسبة قليلة :-..... 192
قوله فى باب الحروف العاملة عمل ليس :"..... 193
وقوله في باب المنادي المضاف :"..... 193
وقوله في باب الحرف المبني مع حرف :" 194
تعليق على موقف ابن السراج من اللهجات 194
الأمثال: 196
تعريف المثل 196
شواهد الأمثال فى كتاب الأصول :- 197
فمن ذلك قوله في باب نعم وبئس :"..... 197
وقوله في باب كسر ألف إن وفتحها :" 198
وقوله في باب " الحروف التي جاءت للمعاني "():" 199
تعليق على الفصل الأول 201

الفصل الثاني 204
القياس 204
أولا الأصل المقيس عليه: 218
عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي 227
أما أبو عمرو بن العلاء 234
يونس بن حبيب 236
وقوله في باب التمييز 250
وقوله في باب ما ألف النحويون من الذي والتي وإدخال الذي على الذي : 251
وقوله في باب الألف واللام 251
وقوله في باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث 252
" قال 255
وقوله فبابَ فَعل يَفْعلُ من حروف الحلق 268
الفصل الثالث 343
أصول أخرى : 343
العلة 345
العلة في اللغة 347
أمّا في الاصطلاح : 348
العلة تطورها وخصائصها قبل ابن السراج:- 349
مرحلة النشأة : 350
المرحلة الثانية تلاميذ الخليل بن أحمد: 353
العلة عند علماء أصول النحو:- 355
التقسيم الأول للعلة: 356
فأما التعليمية: 356
أما العلة القياسية: 357
وأما العلة الجدلية النظرية: 357
التقسيم الثاني: 360
التقسيم الثالث:- 362
موقف ابن السراج من العلة: 367
أنماط العلل الأول –أي التعليمية – عند ابن السراج: 371
علة المشابهة: 372
علة الضرورة: 375
الضرورة عند النحاة: 375

علة استخفاف 379
علة الاستغناء : 381
5- علة الثقل : 383
6- علة أمن اللبس : 386
7- علة الأصل..... 388
8- علة الكثرة والقلة:..... 390
9- علة التوكيد:..... 392
10 – *علة الوجوب:* 393
11- علة الفرقة..... 394
13- علة التعويض : 397
14- علة الحمل على المعنى: 399
15- علة القرب أو البعد من الطرفين : 400
16- علة إجراء الشيء مجرى الشيء : 401
17- اجتماع المثلين أوالمتقاربين : 403
18- علة الجواز : 404
19 – علة الأولى 405
20- علة الإتباع 407
22-علة الاختصار 407
24- علة السماع..... 407
26- علة الدلالة..... 407
العلة البسيطة والمركبة :-..... 408
تعليق على العلة عند ابن السراج: 413
الإجماع: 415
ثانيا الإجماع في الاصطلاح :..... 418
فى اصطلاح الأصوليين : 418
أما الإجماع عند النحاة:..... 421
أما إجماع العرب من غير النحويين :- 422
مخالفة الإجماع : 429
موقف ابن السراج من الإجماع : 431
خرق الإجماع فى كتاب الأصول:..... 439
إجماع العرب: 441
خرق إجماع العرب : 446
تعليق علي الإجماع عند ابن السراج: 447

الاستصحاب..... 449
الاستصحاب فى اللغة:..... 451
الاستصحاب فى الاصطلاح:..... 452
فى اصطلاح الأصوليين 452
موقف النحاة من الاستصحاب:..... 457
موقف ابن السراج من استصحاب الحال : 461
تعليق على الاستصحاب عند ابن السراج :- 487
الخاتمة 490
فهرس المصادر والمراجع..... 499
فهرس الموضوعات 524

Kinzy Publishing Agency

Kinzypa.com

+201122811065 - +201122811064

info@kinzypa.com